جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم

إعداد
بشار إبراهيم محمد طنبوز

إشراف
أ. د. غسان الحلو
د. محمد دبوس

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2019م

الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم

إعداد

بشار إبراهيم محمد طنبوز

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2019/10/23م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د. غسان الحلو / مشرفاً رئيساً	.....
2. د. محمد دبوس / مشرفاً ثانياً	.....
3. د. ربيع عطير / ممتحناً خارجياً	.....
4. د. أشرف الصايغ / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من أتاه الوحي ... إلى قدوتي وحبيبي... إلى من تاقت نفسي لشفاعته... واشتاقت روحي لرؤيته... خير خلق الله سيدي وشفيعي بإذن الله

محمد صلى الله عليه وسلم

إلى روح والدي وأخي الطاهرة،،،

إلى معنى الحب والحنان ... إلى بسمة الحياة ... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

والدتي العزيزة أدامها الله ورعاها

إلى من شجعتني على العلم ... إلى سندي الطويل ورفيقة دربي التي أضاءت شمعة في حياتي

زوجتي العزيزة حفظها الله

إلى القلوب الطاهرة والابتسامات البريئة

إلى رياحين حياتي أبنائي (أسيد و نادين)

إلى أصحاب القلوب الطيبة والنوايا الصادقة إخواني وأصدقائي...

إلى رواد الفكر ومنابع العطاء وورثة الأنبياء... اساتذتي الكرام

إلى جامعتي جامعة النجاح الوطنية،،،

بشار طنبوز

الشكر والتقدير

قال تعالى: " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

وقوله صلى الله عليه وسلم "لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ"

في البداية أشكر الله الذي من عليَّ بفضله حيث أعانني على إتمام هذه الرسالة المتواضعة فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وكما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل غسان الحلو والدكتور محمد دبوس حفظهما الله واللذين منحاني الكثير من وقتهم، ونصحهم، وتعليماتهم، وإرشادهم لإنجاز هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة د. أشرف الصايغ ود. ربيع عطير اللذين تفضلا بقبول مناقشة الرسالة وإثرائها وإبداء آرائهم فيها.

وكما أتقدم بالشكر إلى جامعتي جامعة النجاح الوطنية ذلك الصرح الشامخ.

وفي النهاية أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني ووقف إلى جانبي من أجل إتمام هذه الرسالة ولو بكلمة وإلى كل أصدقائي الذين ما توانوا في مساعدتي في إتمام رسالتي.

الباحث

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هو جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	سجا إبراهيم محمد شنيور	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	23. 10. 2019	التاريخ:

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	م
فهرس الملاحق	ن
الملخص	س
الفصل الأول: مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية	**1**
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة وأسئلتها	5
فرضيات الدراسة	7
أهداف الدراسة	8
أهمية الدراسة	9
حدود الدراسة	10
مصطلحات الدراسة	11
الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة	**13**
أولاً: الأدب النظري	14
الحرية الأكاديمية	14
الإنتاجية العلمية	35
ثانياً: الدراسات السابقة	49
الدراسات المتعلقة بالحرية الأكاديمية	50
الدراسات المتعلقة بالإنتاجية العلمية	59
الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحرية الأكاديمية والانتاجية العلمية	68
ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة	70
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	**75**

الموضوع	الصفحة
منهج الدراسة	76
مجتمع الدراسة	76
عينة الدراسة	78
أداة الدراسة	81
صدق الأداة	83
ثبات الأداة	84
إجراءات الدراسة	86
متغيرات الدراسة	88
المعالجات الإحصائية	88
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	**90**
أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	92
ثانياً : النتائج المتعلقة بفرضات الدراسة	106
ثالثاً: النتائج النوعية للدراسة المتعلقة بالمقابلة	136
الفصل الخامس: مناقشة النتائج	**147**
مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	148
مناقشة نتائج الفرضيات	156
مناقشة نتائج الدراسة النوعية	164
التوصيات	166
قائمة المصادر والمراجع	**168**
الملاحق	**185**
Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع العاملين الأكاديميين المتفرغين على مجتمع الدراسة	77
جدول (2)	توزيع العينة على الجامعات التقليدية في شمال الضفة الغربية حسب نسبة العاملين الأكاديميين فيها.	79
جدول (3)	وصف عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	80
جدول (4)	مجالات الحرية الأكاديمية	82
جدول (5)	درجات التصحيح حسب مقياس ليكرت الثلاثي لمقياس الحرية الأكاديمية	83
جدول (6)	نتائج قيم الاتساق الداخلي لفقرات الحرية الأكاديمية بمجالاتها الأربعة.	84
جدول (7)	معاملات الثبات (كرونباخ ألفا).	85
جدول (8)	فئات مقياس الحرية الأكاديمية	91
جدول (9)	درجات التصحيح فئات مقياس الإنتاجية العلمية	91
جدول (10)	معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير المستقل (الحرية الأكاديمية) والمتغير التابع (الإنتاجية العلمية) لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.	92
جدول (11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لفقرات محور الحرية الأكاديمية بمجاله الأول (حرية التعبير عن الرأي) مرتبة تنازليا.	94
جدول (12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية التقديرية ودرجة الموافقة لفقرات محور الحرية الأكاديمية بمجاله الثاني (البحث العلمي) مرتبة تنازليا.	95
جدول (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية التقديرية ودرجة الموافقة لفقرات محور الحرية الأكاديمية بمجاله الثالث (حرية التدريس) مرتبة تنازليا.	97
جدول (14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية التقديرية ودرجة الموافقة لفقرات محور الحرية الأكاديمية بمجاله الرابع (المشاركة في صنع القرار) مرتبة تنازليا.	99

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمجالات (الحرية الأكاديمية) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.	100
جدول (16)	نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية.	101
جدول (17)	لتكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد الأبحاث التي تم نشرها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.	102
جدول (18)	التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.	103
جدول (19)	التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد الأبحاث التي تم تحكيمها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.	104
جدول (20)	التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد المؤتمرات التي شاركت بورقة علمية أو بحث فيها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.	104
جدول (21)	التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.	105
جدول (22)	المتوسطات الحسابية ودرجة مستوى مجالات (الإنتاجية العلمية) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.	106

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (23)	نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.	107
جدول (24)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.	108
جدول (25)	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.	109
جدول (26)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.	111
جدول (27)	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.	112
جدول (28)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.	114
جدول (29)	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.	115
جدول (30)	نتائج اختبار (LSD للمقارنات البعدية) للفروق في درجة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة حرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار والدرجة الكلية.	117

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (31)	نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.	118
جدول (32)	نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.	119
جدول (33)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.	121
جدول (34)	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.	122
جدول (35)	نتائج اختبار (LSD للمقارنات البعدية) للفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية الدرجة الكلية.	124
جدول (36)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.	127
جدول (37)	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.	128
جدول (38)	نتائج اختبار (LSD للمقارنات البعدية) للفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة الدرجة الكلية.	130

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (39)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.	132
جدول (40)	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.	133
جدول (41)	نتائج اختبار (LSD للمقارنات البعدية) للفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة لمجال (عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها).	134
جدول (42)	نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.	135
جدول (43)	توزيع إجابات أعضاء هيئة التدريس حول أهمية الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية مع التكرار، حيث توزعت إجاباتهم على (7) إجابات .	138
جدول (44)	توزيع إجابات أعضاء هيئة التدريس حول كيفية تعزيز الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية مع التكرار، حيث توزعت إجاباتهم على (5) إجابات .	143
جدول (45)	توزيع إجابات أعضاء هيئة التدريس حول معيقات الإنتاجية العلمية في الجامعات الفلسطينية مع التكرار، حيث توزعت إجاباتهم على (7) إجابات .	145
جدول (46)	استجابات أعضاء هيئة التدريس حول السبل لتلافي معوقات الإنتاجية العلمية في الجامعات الفلسطينية مع التكرار، حيث توزعت إجاباتهم على (4) إجابات .	146

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	مجتمع البحث بكل جامعة من الجامعات الثلاث.	77
شكل (2)	مجتمع وعينة البحث في كل جامعة من الجامعات الثلاث.	79
شكل (3)	توزيع أعداد أعضاء هيئة التدريس الذين يعتبرون الحرية الأكاديمية أمراً تربوياً ضرورياً وضروري جداً.	136
شكل (4)	توزيع أعداد أعضاء هيئة التدريس حسب وجود خطة مستقبلية أم لا.	138
شكل (5)	توزيع أعداد أعضاء هيئة التدريس حسب رضاهم عن مدى تطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية.	140

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	أسماء أعضاء لجنة التحكيم.	186
ملحق (2)	الصورة الأولية للاستبانة قبل التحكيم.	187
ملحق (3)	الصورة النهائية للاستبانة بعد التحكيم.	193
ملحق (4)	أسئلة المقابلة.	199
ملحق (5)	أسماء أعضاء هيئة التدريس الذين تم إجراء مقابلة معهم.	200
ملحق (6)	كتاب عميد الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بالموافقة على عنوان الأطروحة وتحديد المشرف.	201
ملحق (7)	كتاب تسهيل مهمة من عميد الدراسات العليا لجامعة النجاح الوطنية.	202
ملحق (8)	كتاب تسهيل مهمة من عميد الدراسات العليا لجامعة فلسطين التقنية –خضوري.	203
ملحق (9)	كتاب تسهيل مهمة من عميد الدراسات العليا للجامعة العربية الأمريكية.	204

الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم

إعداد

بشار إبراهيم محمد طنبوز

إشراف

أ. د. غسان الحلو

د. محمد دبوس

المُلخَّص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى " درجة الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية، كذلك التعرف إلى تأثير بعض متغيرات الدراسة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي حيث قام باستخدام أداتي دراسة وهما الاستبانة والمقابلة وتم تطوير استبانة تتكون من (29) فقرة موزعة على مجال الحرية الأكاديمية بمحاوره (حرية التعبير عن الرأي، وحرية التدريس، البحث العلمي، والمشاركة في صنع القرار) ومجال الإنتاجية العلمية تم توزيعها على عينة مقدارها (240) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية أي ما يقارب (26%) من مجتمع الدراسي البالغ (932) فرداً تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية بالإضافة إلى إجراء مقابلة استهدفت عدد من الأعضاء والبالغ عددهم (6) تم اختيارهم عشوائياً من الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية بواقع (2) من أعضاء هيئة التدريس من كل جامعة.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة ضعيفة غير دالة إحصائياً بين الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية عند عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية، كذلك وجود درجة استجابة كبيرة على سؤالها الذي يتعلق بممارسة الحرية الأكاديمية ومتوسطة بما يتعلق بالإنتاجية العلمية، بالإضافة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات

الفلسطينية في شمال الضفة الغربية نحو ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات الرتبة العلمية، و سنوات الخبرة، ونوع الكلية في المقابل كان هناك فروق دالة تعزى لمتغيرات الجنس ولصالح الذكور والجامعة ولصالح جامعتي النجاح والعربية الأمريكية، في الجانب الآخر، تبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية نحو الإنتاجية العلمية تعزى لمتغيرات الجنس، و الجامعة، ونوع الكلية في المقابل كان هناك فروق دالة تعزى لمتغيرات الرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة.

كذلك أشارت نتائج المقابلة إلى وجود أهمية للحرية الأكاديمية، وعدم وجود مساحة كافية لها ضمن أهداف الجامعة ، كذلك عدم رضا من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات التي طبقت عليها الدراسة لدرجة الحرية الممنوحة لهم ، وبينت النتائج أيضاً وجود معيقات تحد من الحرية الأكاديمية ومن الإنتاجية العلمية في تلك الجامعات.

وفي ضوء نتائج الدراسة، اقترح الباحث جملة من التوصيات تتضمن إتاحة المزيد من الحرية الأكاديمية، وتشجيع الإنتاجية العلمية، وتخفيف الأعباء عن أفراد الهيئة التدريسية والعمل على دراسة احتياجاتهم المهنية.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها النظرية

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة واسئلتها

فرضيات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها النظرية

مقدمه الدراسة

تعد مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، والجامعات بشكل خاص من أهم المؤسسات المجتمعية؛ وذلك لدورها البارز في إعداد القوى البشرية ذات الكفاءة في مختلف ميادين المعرفة وقد حظيت الجامعات منذ نشأتها بدور قيادي في تحقيق التنمية الشاملة، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وسد احتياجات سوق العمل بشكل عام، باعتبارها قمة النظام التعليمي. ويتسم دور الجامعات بمزيد من الأهمية والخصوصية؛ فالجامعة هي المؤسسة القيادية التي تتولى قيادة المجتمع فكرياً وثقافياً، كما أنها تعد منبعاً للنمو المعرفي والأخلاقي، ومصدراً للحوار والنقاش الموضوعي الهادف.

وتلعب الجامعات دوراً رئيساً في رسم المسارات المستقبلية للدول والمجتمعات، وازدادت أهميتها في ظل ما تطرحه العولمة من مفاهيم وتطبيقات، تعززها التطورات المتسارعة لأنظمة الاتصال والمعلوماتية. وقد نجم عن ذلك تحولات محورية باتجاه التكيف مع ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة العالمي. وانتقل التنافس الذي تشهده الأسواق العالمية بين الشركات إلى مؤسسات التعليم العالي، تنافس من نوع جديد محوره الإبداع والتطوير باعتباره وسيلة للحصول على أعلى المردودات المادية. وتشير كثير من الدراسات والأدبيات إلى أهمية ذلك الدور الذي تلعبه إدارة مؤسسات إعداد المعلمين والجامعات من خلال الوظائف التي تقوم بها، ومنها: التعليم ونشر المعارف، وإعداد الكوادر التعليمية المدربة، وتنمية البحوث التربوية، وخدمة المجتمع في العديد من المجالات (ابراهيم، 2011).

ولكي تستطيع الجامعة أن تؤدي وتمارس دوراً قيادياً في المجتمع، فلا بد من الاعتماد على الهيئات التدريسية بوصفهم الركن الأساس والعنصر الفعال في العملية التعليمية، فنجاح الجامعة وتقدمها في كل مكان يعتمد بالدرجة الأولى على ما يتوفر لديها من عناصر جيدة ومدربة ذات كفاءة عالية من أعضاء هيئة التدريس التي يفترض فيها أن تبذل قصارى جهدها في إعداد جيل من القادة والمفكرين والباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات، والذين يعتمد

عليهم فيما بعد في نشر العلم الحديث وتطبيقه على أرض الواقع بكفاءة وإتقان، وفي المحصلة فإنه يمكن للجامعة أن تلعب دوراً مهماً في حياة الشعوب (الحلو، 2003).

ولا بد من وجود الاستقلالية الإدارية والمالية؛ حتى يتسنى للجامعة أن تقوم بمسؤولياتها ووظائفها العامة المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتحقيق التنمية فيه، فالجامعة تمتلك شخصية معنوية قانونية قادرة على إدارة شؤونها وأموالها بنفسها، وهي مجتمع حر وفعال، ومتطور، ومن هنا فإن تقييد مبدأ استقلالية الجامعات المالية والإدارية يؤدي إلى نتائج خطيرة، ويخل بوظائفها، وأهدافها، ومسؤولياتها (ثابت، 2007).

إن استقلالية الجامعات العربية مهنياً ومالياً وإدارياً يعد أهم مقومات ضمان توافر حريات الفكر والإبداع المعرفي والبحث العلمي، وتبين خبرات الجامعات العريقة في الدول الديقراطية أن إتاحة الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي دون أية مؤثرات سلبية أسهمت بالفعل في تطوير البحث العلمي، ودفع التنمية البشرية الشاملة خطوات مهمة نحو الأمام، مما أدى إلى نتائج على جانب مهم للغاية؛ وهي تقدم المجتمع ككل على مستويات الإنتاج، وتشجيع الأخذ بالتقانة المتقدمة، ورفع مستوى حياة السكان ومعيشتهم (ثابت، 2009).

فالحرية الأكاديمية كمفهوم تأثرت به الجامعات العربية الأولى في القرن العشرين باعتمادها الأنموذج الأوروبي الذي يعطي لأعضاء هيئة التدريس حرية وصلاحية واسعة في إدارة الجامعة وفي عمليتي التدريس والبحث العلمي (عكروش، 2009). والحرية الأكاديمية تعمل على ضرورة إلغاء الوصاية السياسية والأبوية عن المجتمع الأكاديمي وإلتزام النظم السياسية باحترام استقلالية الجامعة والمجتمع العلمي، والابتعاد عن أية ضغوط سياسية تمس حرية الهيئات الأكاديمية (البغدادي، 2006).

وتعد الحرية الأكاديمية واحدة من أهم التقاليد الراسخة في التاريخ الجامعي الحديث والمعاصر، وتعتز الجامعات بافتخارها بمدى ترسخ الحرية الأكاديمية فيها، وتعد هذه الحرية المؤشر الأهم والأساسي على استقلالية الجامعة وتقدمها وتطورها، وإذ ينظر إلى الجامعة بأنها أهم قلاع البحث العلمي (سويلم، 2009).

وتختلف الحرية الأكاديمية من حيث الممارسة من جامعة إلى أخرى، ولكن لا بد من إعطاء الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس من خلال إعطائه الحق في وصف المواد التي يدرسها، وتدريسها بالطريقة التي يراها مناسبة، وحريته في عرض أفكاره. فأعضاء هيئة التدريس ليسوا من الموظفين بل هم أعضاء في مؤسسة تربوية، وإن توفير الحرية الأكاديمية لهم أصبح سبباً أساسيا في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معياراً مهماً لتطوير المجتمعات وتقدمها، ليتمكنوا من البحث عن الحقيقة بشكل أوسع، وييسر لهم سبل الوصول إليها، ويقوي عندهم المقدرة على النقد البناء لكل ما هو منافٍ للعلم، وألّا يحكم على عضو هيئة التدريس في الجامعة من منطلق أفكاره ومعتقداته، بل من منطلق كفايته ومقدرته على القيام بالتدريس والبحث والخدمة العامة. (الراشدان، 2000).

كما تعد الحرية الأكاديمية للحياة الجامعية من الأمور التي تحظى بدرجة عالية من الاتفاق عليها، وأنها من الشروط الضرورية للحياة الجامعية، ولا غنى عنها لأهميتها بالنسبة لممارسات أعضاء المجتمع الجامعي، أفرادا وجماعات، هيئات ومؤسسات، فهي التي تساعد الجامعيين كأفراد على الاستثمار الأمثل لمقدراتهم، وإثارة أفكارهم، واستقلالية آرائهم، والموضوعية في إصدار أحكامهم، والعمل بالنتائج بأنفسهم (عكروش، 2009).

ويعتبر البحث العلمي نشاطاً أساسياً في المنظومة الجامعية، وأهم مقياس للمستوى العلمي والأكاديمي للجامعات الحديثة، فسمعة الجامعات العالمية تعود إلى مستوى نشاطها البحثي، وإنتاجيتها العلمية، وكثرة الاختراعات المنجزة من قبل عقولها المبدعة (بو خريسة، 2000).

وللبحث العلمي دور أساسي في تقدم الأمم وتميزها؛ لذا تعد الجامعات بما تمتلكه من باحثين ومختبرات ومؤسسات علمية وبحثية مصدراً أساسياً لإنتاج المعرفة والابتكار في شتى القطاعات لخدمة مجتمعها أولاً وللإنسانية بشكل عام، ويرتبط حجم مساهمة الجامعة في خدمة مجتمعها وتنمية بيئتها بمدى اتقان أعضاء التدريس لمهامهم البحثية والتدريسية بحيث تمكنهم من مساعدة المتعلمين على اكتساب وإنتاج المعارف وخدمة قضايا التنمية وخططها بما يتفق

ومتطلبات مجتمع المعرفة، وذلك حتى لا تصبح جزراً منعزلة من هذا العالم المتغير دائماً (الحديثي، 2006).

وذكر الخطيب (2003) أن البحث العلمي يعد ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في ميادين الحياة كافة، بل اضحى أحد مقاييس الرقي والحضارة في العالم، ويعده الباحث من أهم وظائف عضو هيئة التدريس في الجامعة.

ومن هنا اتجهت الجامعات إلى توثيق انتاجها العلمي متمثلاً في مخرجات البحوث من أوراق علمية منشورة وكتب ورسائل علمية وبراءات اختراع، وذلك حتى يتسنى لها متابعة الأداء وتقويمه وربطه بالخطة الاستراتيجية للجامعة، حيث لا تقتصر مشكلة توافر المعلومات حول الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعاتنا فحسب وإنما هي مشكلة تمثل تحدياً في الجامعات العالمية كافة (الحديثي، 2006).

وفي الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بدراسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، باعتبار أن الحرية الأكاديمية هي الأساس في تحقيق الجامعة لأهدافها وقيام أعضاء هيئة التدريس بالمهام المطلوبة منهم وإجراء الأبحاث العلمية، والتي تتأثر بشكل كبير لمدى شعورهم بالحرية الأكاديمية، ومن خلال ذلك فان درجة الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها عضو هيئة التدريس، تصب في صالح الجامعة وتحقيق أهدافها، وبالتالي فإنها تمثل أساساً لقيام عضو هيئة التدريس بالأبحاث العلمية والإنجازات التي تخدم المجتمع والجامعة.

وبناء على ذلك تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية وعلاقتها بإنتاجهم العلمي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعد وظيفة البحث العلمي والاستقصاء من الوظائف الأساسية للجامعات الفلسطينية، وهي وظيفة ترتبط مباشرة بعضو هيئة التدريس في تلك الجامعات، على اعتبار أن إنجازه العلمي وانتاجيته العلمية هي من أكثر الإنتاجيات المؤثرة في تقدم المجتمع الفلسطيني وتطوره، لذلك

يتوجب على الجامعات الفلسطينية أن توفر المقومات الضرورية لعضو هيئة التدريس حتى يقوم بواجبه على أكمل وجه، ومن أهم هذه المقومات الحرية الأكاديمية، فلا يمكن أن يكون هناك إنتاجية علمية دون وجود حرية أكاديمية.

ومن خلال اطلاع الباحث على العديد من الأدب النظري والدراسات السابقة تبين له أن العديد من الدراسات السابقة قد إهتمت بقضية الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة مثل دراسة قويدر وشامية (2018) ودراسة الخزاعلة (2016)، حيث أكدت هذه الدراسات على أهمية الحرية الأكاديمية ودورها في تطوير العملية التعليمية وتحقيق أهداف وخطط الجامعة وتحسين الانتاجية العلمية، كما وبحثت دراسات أخرى في العلاقة بين الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس، مثل دراسة الحارثي (2015).

وكون الباحث أحد أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة فلسطين التقنية – (خضوري) وعلى اتصال مباشر بالهيئات التدريسية مع زملائه في الجامعة وفي الجامعات الأخرى، وفي نقاشات متبادلة حول أهم القضايا التي تثير أهتمامهم قضية الحرية الأكاديمية ورغبتهم في أعطاء مساحة أكبر من الحرية الأكاديمية لما لها من انعكاس إيجابي على عملهم وأدائهم المهني والأكاديمي في الجامعة. بالإضافة إلى رؤيته إنخفاض الإنتاجية البحثية في مجالات معينة مثل تأليف الكتب والمشاركة بتحكيم الأبحاث لمجلات علمية محكمة.

وفي ضوء ذلك يرى الباحث أن هناك حاجة ماسة وملحة لدراسة مدى وجود علاقة بين درجة ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية.

وبذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما العلاقة بين متوسطات درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية للحرية الأكاديمية ومتوسطات الإنتاجية العلمية من وجهات نظرهم؟

وتفرع من السؤال الرئيس أسئلة الدراسة التالية:

السؤال الأول: ما درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم؟

السؤال الثاني: ما مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم؟

السؤال الثالث: ما العلاقة بين متوسطات درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية للحرية الأكاديمية ومتوسطات الإنتاجية العلمية من وجهات نظرهم؟

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى فحص الفرضيات الصفرية الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى:

1. درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم.

2. مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم.

3. العلاقة بين درجة ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم.

4. مدى اختلاف تقديرات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في كل من درجة ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية باختلاف متغيرات الدراسة: الجنس، وسنوات الخبرة، والرتبة العلمية ، ونوع الكلية، والجامعة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تدرس موضوع أساسي في الجامعات الفلسطينية، وهي الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، وأن أي تطور في مفهوم الحرية الأكاديمية يؤدي الى إنتاجية علمية عالية.

وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية

1. قد تسهم هذه الدراسة في إبراز أهمية الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية، وتساعد صناع القرار في الجامعات الفلسطينية على تطوير العملية التعليمة في جامعاتهم.

2. الحاجة الماسة لمعرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم، لأهمية ذلك في بيان العلاقة بين الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.

3. قلة الدراسات السابقة التي تطرقت لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية (حسب علم الباحث)، مما دفع الباحث للقيام بهذه الدراسة.

4. تسليط الضوء على مفهومي الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية، لتحديد الدور المطلوب من متخذي القرارات في الجامعات الفلسطينية، بخصوص تنمية هذين المفهومين لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية.

5. قد تمثل هذه الدراسة إضافة جديدة للدراسات المتعلقة بالحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية والعلاقة بينهما.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

1. تقديم نتائج وبيانات علمية للقائمين على الجامعات الفلسطينية حول درجة ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الإنتاجية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، والعلاقة بينهما، لتساعدهم في رسم السياسات الجامعية المستقبلية بهذا الخصوص.

2. قد تفيد هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من حيث دور الحرية الأكاديمية في رفع انتاجيتهم العلمية، وخدمة المجتمع المحلي.

حدود الدراسة

حدت هذه الدراسة بعدد من الحدود وهي:

الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على جميع الجامعات الفلسطينية التقليدية في شمال الضفة الغربية وهي (جامعة النجاح الوطنية، جامعة فلسطين التقنية – خضوري–طولكرم، الجامعة العربية الأمريكية) بحسب تصنيف وزارة التعليم العالي لها.

الحد الزماني: تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2019–2020م).

الحد البشري: أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية.

الحد الإجرائي: هذه الدراسة محددة بالأداة المستخدمة في جمع البيانات واستجابة عينة الدراسة عنها، وطبيعة التحليل الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات.

مصطلحات الدراسة

اعتمدت الدراسة لتعريفات التالية لمصطلحاتها:

الحرية الأكاديمية: "حق عضو هيئة التدريس في معرفة جميع مجالات المعرفة والاستقصاء، والتعبير عن رأيه بكل صراحة دون خوف أو تدخل الآخرين فيه وفرض قيود عليه". (شقير،42:2003).

ويعرفها (الشبول والزيود، 2009: 288) بأنها "حرية الأستاذ الجامعي في تدريسه، وفي بحثه، وفي التعبير عن آرائه، ونظرياته تعبيراً حراً دون أن يكون عرضة للاضطهاد بسبب الآراء التي يأخذ بها، أو يدرسها .وهي حرية عضو هيئة التدريس في سعيه للمعرفة، والتطور العلمي، وتبادل المعلومات من خلال البحث العلمي المنظم، والدراسات، والمناقشات، والتوثيق، والإنتاج والتأليف، والترجمة، والخلق، والإبداع، والتعليم، والمحاضرات".

أما إجرائياً: فتعرف بانها درجة ممارسة عضو هيئة التدريس او الباحث العلمي في الجامعات الفلسطينية لحريته للتعبير عن رأيه دون خوف أو قيد ، و إختيار مصادر وطرق التدريس التي يراها مناسبة وكذلك حريته في الوصول الى كل مصادر المعلومات والبيانات المتاحة، وتبادل الخبرات والأفكار من أجل نشرها والقيام بالأبحاث العلمية المختلفة ومشاركته في إتخاذ القرار وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها ضمن مقياس الحرية الأكاديمية الذي تم تطويره لتحقيق هدف الدراسة.

الإنتاجية العلمية: "كافة أنواع الأداء التدريسي والأكاديمي، وما يتعلق بها من إجراء بحوث ودراسات والاهتمام بأمور الطلاب وخدمة المجتمع المحلي من خلال تقديم الاستشارات

والتوصيات للجهات الرسمية، حتى يتم استفادة المجتمع المحلي بالشكل المطلوب". (زاهر، 2003: 316).

وقد عرفها (راضي، 2010: 3) بأنها "كافة الأنشطة العلمية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس منذ الحصول على درجة الدكتوراة وتتضمن : (الكتب العلمية، البحوث المنشورة، والإشراف على الرسائل)" .

أما اجرائياً: كمية الأعمال والنشاطات والأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية خلال فترة معينة من الزمن، وتشمل جميع البحوث المنشورة والكتب والمشاركة بالمؤتمرات وورشات العمل والإشراف على رسائل الماجستير وتحكيم الأبحاث.

الجامعات الفلسطينية: "هي المؤسسات الأكاديمية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي، الحكومية منها والعامة والخاصة والعاملة في شمال الضفة الغربية، وتمنح شهادات او إجازات أكاديمية لخرجيها ". (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية،2000).

أما اجرائياً: مؤسسات أكاديمية تابعة لوزارة التعليم العالي منها حكومية مثل جامعة فلسطين التقنية –خضوري وخاصة مثل الجامعة العربية الأمريكية وعامة مثل جامعة النجاح ويوجد بها مجموعة من الكليات العلمية والإنسانية.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية من خلال مراجعة الكتب والدوريات والرسائل الجامعية. ويتضمن هذا الفصل أولاً: الأدب النظري المتعلق بالحرية الأكاديمية، ثانياً: الأدب النظري المتعلق بالإنتاجية العلمية.

أولاً: الأدب النظري

الحرية الأكاديمية

منذ بدء الخليقة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها كان ولا يزال الوصول إلى الحرية والعدالة هدف الإنسان، لذا نجد أن مفهوم الحرية ارتبط بحياة الإنسان، وأصبح حقاً من حقوقه المطلوبة لتكون له الاختيار والإرادة في المعتقدات الدينية والسياسية والاجتماعية والمصير المستقبلي والعلاقات الحياتية والتعامل اليومي، إذ تعتبر الحرية الأكاديمية نوعاً من الحريات التي ينبغي توافرها لممارساتها داخل مؤسسات التعليم في المجتمعات التي تتوفر فيه الحرية.

ويرجع الباحثون الاهتمام بالحرية الأكاديمية إلى جذور تاريخية بعيدة تتصل بالحضارات الإغريقية واليونانية القديمة، حيث أشار الشريف (2007) إلى أن البعض يرجع جذور الحرية الأكاديمية إلى المؤسسات العلمية الإغريقية المبكرة، ويعتبرون أنها ظهرت على يد سقراط وأفلاطون وأرسطو، بينما يرجعها فريق آخر إلى نشأة الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى، وخاصة الجامعات الكبيرة في بولونيا واكسفورد، حيث ازدهرت حرية الفكر والبحث والتدريس، ووضعت لها قواعد ولوائح قانونية.

وتعد الحرية الأكاديمية أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليه فكرة وجود الجامعة، وهي مطلب أساسياً لنمو الجامعة وتطورها واستمرارها، ولتأدية واجباتها والوفاء برسالتها على أكمل وجه، فمنذ نشأة الجامعة وحتى يومنا هذا ومفهوم الحرية الأكاديمية يعد من الدعامات الرئيسية

التي تعتمد عليها الجامعات لأداء رسالتها كمنبر حر للفكر والإبداع، والانفتاح على الحياة العلمية المرنة، والاتصال الفعال مع العالم (أبو حميد، 2007).

ونظراً لأهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق التطور المجتمعي وتحقيق الجودة النوعية بالجامعات فقد ضمنت بعض الدول ذلك الحق في الدستور، ففي فلندا على سبيل المثال، يحمي الدستور والتشريعات ونظام الحكم الحرية الأكاديمية، ويضمن لأعضاء هيئة التدريس أن يكون لهم صوت الأغلبية في اتخاذ القرارات المؤسسية، وحماية المناصب الأكاديمية، بينما في حالة مشابهة للوضع في الدول العربية على النقيض من ذلك، ففي المملكة المتحدة، لا توجد حماية دستورية للحرية الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس ليس لها سوى تدخلات طفيفة في اتخاذ القرارات، ورئيس الجامعة والعمداء (Barnett, 1997).

وذكر الغريب (2012) أن الحرية الأكاديمية تعد من أهم حقوق الإنسان، وهي من أهم خصائص الجامعة ودعامتها الأساسية، ومن أقدم التقاليد الجامعية، التي تطورت وزاد الاهتمام بها من قبل المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة منذ ثمانينات القرن العشرين، حيث صدر أول ميثاق لحقوق وواجبات الحرية الأكاديمية عام (1982) عن الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضري الجامعات، ثم إعلان ليما للحريات الأكاديمية في اجتماع الهيئة العامة الجامعية العالمية في عام (1988)، تبع ذلك مؤتمر اليونيسكو في بيروت، وإعلان كمبالا في يوغندا، وإعلان دار السلام في تنزانيا، وإعلان الحريات الأكاديمية في بولندا، وإعلان عمان بالأردن للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومؤتمر الحريات الأكاديمية الثاني بعمان، وقد أكدت هذه الإعلانات والمؤتمرات جميعاً على أن الحرية الأكاديمية ليست ترفاً للجامعات أعضاء هيئة التدريس، ولكنها حق لهم، يصب في مصلحة المعرفة الإنسانية ويسهم في تطوير قدرات ومهارات وأداء أعضاء هيئات التدريس، ويزيد من إنتاجيتهم العلمية ومهاراتهم البحثية وقدرتهم على خدمة المجتمعات.

وتأسيساً على ما سبق، يرى الباحث أن الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تعد شرطاً أساسياً لتعزيز وتدعيم جودة المخرجات العملية التعليمية وهذا يضمن

تفعيل دور الجامعة وزيادة قدرتها التنافسية المحلية والعالمية في ظل التقدم التكنولوجي والمعرفي والتغيرات المتلاحقة في كافة ميادين الحياة.

مفهوم الحرية الأكاديمية

يعد موضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات موضوع قديم حديث في آن واحد، فيمكن اعتباره أحد الأعراف الأكاديمية المتوارثة التي يتم العمل بها، ويمكن تعريفها بأنها استقلال الكليات والجامعات إدارياً، ومالياً، وإتاحة الحرية لها لتصريف شؤونها، بالإضافة لتمتع أعضاء هيئة التدريس فيها بحرية التدريس، والبحث، وإبداء الرأي، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية ذات العلاقة، واعطاء الطلبة الحق في حرية الاختيار، والتعلم والتعليم دون تمييز. (عباس، 2015).

وتمثل الحرية الأكاديمية حجر الزاوية في نمو الكليات والجامعات وزيادة كفاءتها وفاعليتها، حيث ان الاستقلال الإداري والفكري والمالي عامل أساسي يدفعها بقوة إلى الإبداع والتميز، وبالتالي الجودة في الإنتاج، لذلك تسعى الجامعة للحصول على حريتها الأكاديمية واستقلالها الفكري، والوقوف بوجه التدخلات الخارجية (زرارقة، 2015).

كما تعد الحرية الأكاديمية عنصراً أساسياً لكل المجتمعات من أجل النهوض في عملية نقل وتطبيق المعرفة، وهي ضرورية من أجل حماية الجامعة وحريتها من أي تدخل خارجي يمارسه المسؤولين والمتنفذين الحكوميين وغيرهم من المساهمين في تشغيل المؤسسة الجامعية، خاصة في القضايا التي تتعلق بعملية اختيار وقبول الطلبة، وتعيين أعضاء هيئة التدريس أو عزلهم، وأيضاً تحديد محتوى المقررات الدراسية في الجامعة، والأساليب المتبعة في التدريس، بالإضافة إلى إنشاء التوازن والتوافق بين عملية التدريس، وإجراء البحث العلمي وإجراء الدراسات المتقدمة، وحرية نشر العلم والمعرفة ونقلها وتعميم نتائجها دون الخضوع لقيود وأحكام تفرضها جهات معينة (أبو حميد، 2007).

وقد تعددت التعريفات التي تناولت الحرية الأكاديمية ومنها:

تعريف مرسي (3:1992) أنها تعني "امتياز الجامعة بالحرية في اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها وطرائق التدريس فيها واختيار هيئة التدريس، مع عدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة، وتوفير الضمانات الكافية للأساتذة، دون ضغط أو إرهاب أو تهديد".

ويعرفها المليجي (127:2013) بأنها "حق الباحثين، والأكاديميين، في أن يتم تقييم أفكارهم، والحكم عليها وفقاً لمدى إمكانية استخدامها، في إجراء حوار ونقاش، وليس وفقاً لسلطة الباحث، ونفوذه، بل يعتمد ذلك على مدى توافر البحث العلمي في المجتمع، وأحقية الباحثين، والأكاديميين في البحث عن الحقيقة، حيث أن الحرية في البحث تعد ركيزة أساسية لحماية حقوق هيئة التدريس في البحث والتدريس، والطالب في التعلم".

ويعرفها الباك (Albach, 2007: 12) بأنها "المناخ الذي يدعم التعبير والتفكير الحر والحوار البناء لاكتشاف الحقيقة من خلال حرية البحث ونشرها دون خوف أو قيود".

ويرى الربيعي (2006: 360) أن الحرية الأكاديمية هي "حقوق أساتذة الجامعات بواقع العمل بحرية، وبدون تدخل أو منع أو رقابة من الآخرين، سواء كان من الحكومة أو أي سلطة إدارية، أو سياسية أو دينية أو اجتماعية أو أي هيئة أخرى خارج الجامعة".

وتعرف الجمعية الأمريكية الحرية الأكاديمية بأنها "حرية أولئك الأشخاص المؤهلين علمياً، في البحث عن الحقيقة، واكتشافها، ونشرها، وتعليمها، وفق رؤيتهم التي لا تخضع لأي سيطرة، أو سلطة غير منهجية الطريقة العقلانية في البحث" (حلواني، 2013: 21).

كما يعرفها الكيلاني وعدس (15:1984) بأنها "حرية عضو هيئة التدريس في أن يبحث عن الحقيقة، وأن ينشر ما يتوصل إليه منها، وأن يفسرها في نطاق معرفته الأكاديمية بالشكل الذي يراه مناسباً، وكذلك حرية أعطاء أفكاره ومعلوماته في ميدان تخصصه دون التعرض لأي ضغوطات، وحرية التعبير عن أفكاره وآرائه في المجتمع المحلي ونقد البرامج التعليمية والسياسات والإجراءات، وإبداء الرأي في التعينات الإدارية والجامعية، وإيصال اقتراحاته من خلال القنوات المناسبة للإدارة الجامعية".

وذكر البغدادي (2006: 24) أن الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية عرفت الحرية الأكاديمية على أنها "السعي لتوفير المناخ الحر لكل من الأساتذة والجامعة على حد سواء، حيث تعني للأساتذة حرية الكتابة والحديث عن الحقيقة كما يرونها، وحق توفير الحماية للأستاذ الجامعي من الضغوطات الداخلية أو الخارجية الواقعة عليه جراء ما يفصح عنه من نتائج أو آراء حول الحقيقة، وتعني الحرية الأكاديمية بالنسبة للجامعة واقع دورها باستقلالية في وضع وتحديد وواقع السياسات الخاصة بها، دون تدخل أو كبح من أي مؤسسة أو وكالة خارجية".

كما أن مفهوم الحرية الأكاديمية يشير كذلك إلى حق المعلم أو المتعلم أو الباحث في استقصاء مجالات المعرفة والتعبير عن رأيه دون خوف أو وجل من التدخل القسري أو القيود أو الطرد، فالحرية الأكاديمية تتساوى مع حرية الكلمة وحرية الصحافة وحرية العبارة كصفة جوهرية يتميز بها المجتمع الديمقراطي(شقير،2003).

وأشار القرني (2012: 62) إلى أن منظمة الخدمة العالمية عرفت الحرية الأكاديمية في إعلان ليما (1988) بأنها "حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً أو جماعياً، في متابعة المعرفة، وتطويرها وتحويلها لخدمة المجتمع من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة".

كما ويمكن تناول الحرية الأكاديمية من خلال مجموعة من النقاط التي تبرز المفاهيم المتعددة للحرية الأكاديمية من خلال ما يلي:

- الحرية الأكاديمية تعد مجموعة من الحقوق والحريات المدنية، ولكنها مطبقة في المجال الأكاديمي، ومضافاً إليها عدد من الالتزامات للأعضاء الأكاديميين، والمبادئ اللازمة لتوفير الحريات الأكاديمية، وفي مقدمتها مبدأ استقلال مؤسسات التعليم العالي (الفرحان، 1994).
- الحرية الأكاديمية هي مفهوم متكامل ويشمل حق التعبير عن الرأي وحرية الضمير وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها كما يشجع حق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله ووضع ما يناسبها من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعده على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية العلمية (البغدادي، 2006).

- الحرية الأكاديمية هي حرية الأعضاء الأكاديميين، فردياً أو جماعياً، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والانتاج والخلق والتدريس والقاء المحاضرات والكتابة (Fernando, 1989).

ويرى الباحث أن الحرية الأكاديمية أداة لإنتاج المعرفة وإعمال الفكر، فيجب الاهتمام بها وتوجيهها لتكون أداة بناء فعالة، ولكي تحقق الأهداف والوظائف المطلوبة، ويجب أن تستخدم لحل قضايا ومشكلات المجتمع بطريقة إيجابية، وتحسين الصورة النمطية المتعلقة بهوية المجتمع وعقيدته وعاداته الاجتماعية، وأيضاً تحقيق أهداف الجامعة ورفع مكانتها وتحريرها من القيود التي تؤخر الإبداع وتعيقه.

والحرية الأكاديمية برأي الباحث تتضمن حقه في البحث والتجريب في موضوعات يختارونها بأنفسهم، والحرية في نشر الأبحاث والنتائج التي يتوصلون إليها، من خلال وسائل الاتصال المختلفة، وحقهم بمشاركة الأفكار وتبادل وجهات النظر من خلال إجراء النقد البناء، وتقبل النقد من الطرف الآخر، وهي أيضاً الحق في المشاركة في الندوات والحوارات والمؤتمرات والمناقشات العلمية دون قيود أو شروط، والحق في اختيار أساليب التقييم العادلة للطلاب.

نشأة وتطور الحرية الأكاديمية

لقد طرحت كل المجتمعات الإنسانية في جميع العصور قضية الحرية كل حسب توازناتها الداخلية وظروفها الخاصة وفقاً لصيغ تحترم خصوصياتها. إلا أن الجدل حول الحرية انحصر في موضوعين أساسيين هما الدين والسياسة، لكن بعد أن تشعبت اهتمامات الإنسان وتنوعت مشاغله، وتعددت وسائل حصوله على المعلومات التي ولدت لديه الحاجة إلى التفكير والتحليل وأعمال الفكر. كما اتسع نطاق هذه الموضوعات ليشمل الحرية الأكاديمية ومدى ممارستها داخل مؤسسات التعليم (بن حميدة، 1997).

والحرية الأكاديمية لا تعني استقلال المؤسسات الجامعية والحرية الأكاديمية فحسب، إنما هي أشد الارتباط بسعيها الحثيث من أجل إزالة سيطرة الفكر اللاعلمي، والأسطوري،

والمتزمت الذي يعيق تطور العلم وتطور التفكير العلمي العقلاني. حيث أن الجامعة التي لا توفر الممارسة الحقة لهذه الحرية لا يمكن أن تؤدي وظائفها على أكمل وجه، وتبقى قابعة ضمن الأسلوب التقليدي الذي يحارب التحديث والتجديد والإبداع، وغير ذلك مما أكدته التربية الحديثة (عبد الله، 1994).

ويعد مارتن لوثر زعيم الإصلاح الديني في ألمانيا، وأول من نادى بضرورة وجود حرية التعبير في الجامعة بعد الصراعات مع الكنيسة الكاثوليكية والتي تسببت بطرده من الجامعة التي كان يعمل بها، ولهذا السبب كانت الجامعات الألمانية أولى الجامعات العالمية في تطبيق أسس ومبادئ الحرية الأكاديمية، فمنحت جامعة برلين (1601) حرية البحث العلمي والتدريس الجامعي دون قيود خارجية، ومن ثم تبعتها كل من جامعة هال (1694) وجامعة روتنجن (1737) في حرية البحث والتدريس الجامعي (عبد الله، 2012).

وقامت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات في أوائل القرن العشرين بجهود عظيمة من أجل تحديد معنى الحرية الأكاديمية ومبادئها ومجالاتها. وقد طبق مفهوم الحرية الأكاديمية على نطاق واسع نتيجة لحركة اصلاح الجامعة في عام (1918)، وقد قامت لجنة مشتركة من جمعية اساتذة الجامعات الأمريكية والمنظمات الإدارية للكليات الأمريكية بعقد عدة مؤتمرات للاتفاق على دليل العمل الجامعي وصياغة مبادئه الجوهرية، وقد خلصوا إلى إصدار ما يسمى ببيان المبادئ الأكاديمية الأولية لعام (1940) والذي تبنته الغالبية العظمى من الجامعات الأمريكية (عبد الله، 2012).

أما في فرنسا، فتعد الحرية الأكاديمية مبدأً أساسياً بموجب القانون، حيث ينص القانون العام على ضرورة إعطاء الأساتذة والباحثين مطلق الحرية في إجراء أبحاثهم ونشر نتائجها، وقيامهم بمهامهم التدريسية عبر نشر المعارف والأفكار، وترسيخ المبادئ السياسية، وتحقيق الانسجام التام بين فئات المجتمع المختلفة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والدينية والثقافية (Wikipedia, 2009,p3).

وفي اسبانيا حدد الدستور الصادر عام (1978) حماية الحقوق الخاصة المتعلقة بالحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات، وضمان الحرية الأدبية، والفنية والتقنية لأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى حرية التعبير ونشر الأفكار من خلال أي وسيلة من وسائل الانتاج العلمي (Karran, 2007).

أما في الدول العربية فقد ظهر الاهتمام بموضوع الحرية الأكاديمية بشكل متأخراً عن الدول الغربية، وكان هذا الاهتمام محدود في بعض الدول فقط، فقد أوصى المؤتمر السابع للتعليم العالي في العراق (2004) بضرورة احترام استقلالية الجامعات وحريتها، وحرية التفكير والتعبير، والحق في نشر المعلومات وتبادلها، ووضع أنظمة ولوائح لحمايتها (هادي، 2010).

وفي فلسطين نص قانون التعليم العالي رقم (11) لسنة 1998 في المادة (4) فقرة (8)، على أن أحد أهداف التعليم العالي هو الإسهام في تقدم العلم، وصون الحريات الأكاديمية، ونزاهة البحث العلمي، وبناء الدولة على أسس تضمن سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة. ونصت المادة (8) من القانون ذاته، على أن لكل مؤسسة تعليم عالي حرم ذات حصانة وفقاً لأحكام القانون. كما نصت المادة (3) من القانون ذاته على تمتع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالاستقلالية وفقاً لأحكام هذا القانون، الذي يضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تشجيعها وإعانتها (عبد العاطي، 2010).

أهمية الحرية الأكاديمية

لقد حظيت قضية الحرية الأكاديمي باهتمام كبير على المستوى العالمي، واحتلت دوراً بارزاً في الحياة الثقافية لكثير من الدول، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، بحيث أصبحت كما يشير حسين (2005) جزء لا يتجزأ من الحرية الفكرية لأي مجتمع من المجتمعات، وقضية الحرية الأكاديمية تتصل اتصالاً وثيقاً بالنخب العلمية والأكاديمية في مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية في كثير من قضايا الفكر والمعرفة المتنوعة.

وأكد جيلين (Gillin, 2002) على أهمية موضوع الحرية الأكاديمية والذي يعتبر من الموضوعات الحيوية على المستوى العالمي، حيث لا يكاد يعقد مؤتمر أو منتدى فكري في التعليم العالي إلا وتصبح استقلالية الجامعات والحرية الأكاديمية لها إحدى أهم توصياته، لذا تعد الحرية الأكاديمية في الجامعات مطلباً أساسياً للتعليم العالي، بل تعتبر الحرية قاعدة من القواعد الأساسية التي تقوم عليها الجامعات المعاصرة. فضلاً عن أهمية الحرية الأكاديمية بشكل خاص، والمتمثل في ممارسات أعضاء الهيئة التدريسية، والاستثمار الأمثل لقدراتهم، وإثارة أفكارهم، واستقلالية آرائهم، وكذلك الموضوعية في إصدار أحكامهم، واستخلاص النتائج الأكيدة بكل شفافية (الخزاعلة، 2016).

ومفهوم الحرية الأكاديمية لا ينفصل عن مفهوم ثقافة السياسة الديمقراطية التي تأبى التطرف، وتنبذ الانغلاق والتسلط، وحيث أن الدول العربية لا تتمتع بثقافة سياسة ديمقراطية ثابتة فإنها لا تسمح بتقاليد أكاديمية قائمة على الحرية الأكاديمية (عمرو، 1994).

كما أن تفعيل الحرية الأكاديمية داخل المؤسسات التعليمية يسهم في تهيئة الفرصة للطلبة للتدرب على النقد والتفكير، وتوفير معلومات لعضو هيئة التدريس لتحسين وتطوير أسلوب تدريسه ومعرفة التقدم الذي يحرزه طلابه، وتهيئ الفرصة للطلبة لتوجيه الأسئلة، كما تكشف عن نقاط الضعف لدى الطلبة، تساعد على تكوين علاقات المحبة والألفة والتقارب بين عضو هيئة التدريس والطلبة، وتقدم إجابات وحلولا للمشكلات التي يواجهها الطلبة في المباحث العلمية (مرسي، 1992).

وذكر الذيفاني (2007) أن أهمية الحرية الأكاديمية تتضح فيما يلي:

1. أهمية الحرية الأكاديمية بالنسبة للمجتمع: حيث أن الحرية الأكاديمية تعود على المجتمع بالفائدة، وذلك من خلال تطبيق المعرفة وتأثيراتها ومنافعها العائدة على المجتمع، عن طريق تدريب نخبة من الأساتذة ذوي المهارات العالية وتعليمهم ليكونوا قادة ومواطني المستقبل، كما يمكن للحرية أن تعود بالفائدة على المجتمع بطريقة غير مباشرة من خلال

إنتاج المعرفة، ومن ثم الفهم والإدراك لتلك المعارف وحفظهما ونقلها، دونما اعتبارات للتطبيق الفوري.

2. اعتبار الجامعات مصانع لإنتاج المعرفة والعلم، وذلك في أنساقها وأصنافها المختلفة من جهة، وتعويد الأساتذة، والطلبة على إعمال عقولهم وإطلاق قدراتهم وطاقاتهم الإبداعية على نحو منهجي وعلمي منظم تضبطه وتوجه مساراته معايير وقواعد البحث العلمي، وتقاليد أخلاقيات المهنة، والتزام أعضاء الجامعات بالأعراف الجامعية المنظمة لعلاقاتهم بمختلف أطراف العملية التعليمية من جهة أخرى.

ويرى الباحث أن أهمية الحرية الأكاديمية تكمن في اتاحة الفرصة لأعضاء الهيئة التدريسية للابداع والابتكار، واطلاق القدرات الكامنة وتنميتها وتطويرها، مما ينعكس على أداء الجامعات بشكل خاص، وأداء المجتمع المحلي بشكل عام، كما أن الحرية الأكاديمية تقوم بتدريب الأستاذ الجامعي وتأهيله ليكون قادراً على الدفاع عن حقوقه وحقوق مجتمعه ككل، وتدريبه ليكون جزء لا يتجزأ من المجتمع ينادي بحرياته واستقلاليته، وبهذا يكون الأستاذ الجامعي أكثر صلة بحاجات المجتمع وقضاياه التنموية والفكرية ومواجهة تحدياته.

الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات

إن المقصود باستقلال الجامعة هو أمن الجامعة وسلامتها، حتى تكون في مأمن من كل التهديدات والضغوطات التي من شأنها أن تخل بالمهمة الجامعية وأن تعرض الجامعة، كفضاء علم وحرية أمن متمتع بالحصانة التي تقتضيها الحرية الأكاديمية (عمرو، 1994).

ويعتبر استقلال الجامعات أمراً ضرورياً ولا غنى عنه كي تستطيع الجامعة تحقيق رسالتها، ويمكن النظر للجامعة كمؤسسة تعليمية ومركز تنوير فكري، وهذا يتطلب منها أن تكون مسئولة عن التطوير والتحديث، ومن ثم ترجمة هذا التطوير إلى خطوات عملية وتطبيقها كبرامج فعالة، وبالتالي التنوع والتجديد في نظم وأنماط التعليم المختلفة (عشيبة، 2009).

ويعد استقلال الجامعة والحرية الأكاديمية من المفاهيم المتداخلة، ولكنهما يعنيان بوضوح شيئين مختلفين، فعندما تحرص الحكومة على حماية واحترام استقلال الجامعة، ستقوم بالتالي بتوفير بيئة جيدة من أجل الحرية الأكاديمية، فالحرية الأكاديمية تعبر عن حق الباحثين في مواصلة البحث والتدريس والعمل على صقل وتطوير شخصياتهم دون قيود أو معيقات من قبل المؤسسات التعليمية، والحرية الأكاديمية ضرورية لتحفيز الأفكار الجديدة والمبتكر. (زرارقة، 2015).

ويرى عشيبة (2009) أن استقلال الجامعة يعني حريتها المطلقة في تطبيق الإدارة الذاتية لشؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية والرقابة عليها من خلال قوانينها الخاصة، ودون أي ضغوط أو تدخلات خارجية، في ضوء الالتزام التام بالقواعد العامة والقيم المنظمة لسير العمل داخل الجامعة، ويتم ذلك ضمن إطار من النظم والقوانين العامة في المجتمع. فغياب الاستقلال الأكاديمي في الجامعة، يحول دون تحقيق الإبداع والابتكار لدى الباحثين في الجامعة، لأن الباحث يحتاج إلى التحرر من الضوابط والحواجز التي تعيق عملية الإبداع والنمو والتطور.

واستقلال الجامعة لا يعني الانفصال عن المجتمع وقضاياه، أو الابتعاد عن قيمه وعاداته ومثله العليا، أو التملص من المسؤوليات تجاهه، بل يعني الاستقلال في ممارسة الجامعة لوظائفها دون الخضوع لتأثيرات خارجية على أدائها وإدارتها لشؤونها، حيث تكون الجامعة ذاتية التخطيط والتوجيه والإدارة، وأن تكون صاحبة القرار في كل ما يتصل بشؤونها الداخلية (التل، 1997).

وحرية الجامعة واستقلالها تتحقق بتكامل المستويات الثلاثة للاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي، فممارسة الجامعة لأي مستوى فيها يتطلب بالضرورة ممارستها للجانبين الآخرين، حيث إن أبرز سمة للإدارة الجامعية هي أن العمل الفني يلتحم فيه مع العمل الإداري ولا يمكن الفصل بينهما (رزق، 1994).

ودور الجامعة يجب أن لا يقتصر على عدم التدخل في اجراءات ونتائج البحث العلمي فقط، بل يتعدى ذلك، حيث يجب على الجامعة الالتزام بتشجيع وحماية البحث العلمي، وتوفير

كافة التسهيلات المادية والإدارية والعلمية له، كما يجب عليها أن تقوم بمساندة الباحثين (أعضاء هيئة التدريس والطلاب) والدفاع عن حقوقهم في التعبير عن آرائهم ونشر أبحاثهم، وأيضاً حمايتهم من أي تهديد يمكن أن يتعرضوا له، ومن أي جهة سياسية أو اجتماعية أو دينية يمكن أن تشكل خطراً عليهم (صابر، 2007).

ومن وجهة نظر الباحث إن استقلالية الجامعة تعني تمكين الجامعة من إدارة شؤونها إدارة ذاتية مستقلة، غير خاضعة لضغوطات وقيود خارجية، وتستطيع رسم سياساتها وقوانينها الخاصة، وقادرة على اتخاذ القرارات، الهامة بحرية تامة دون ضغط أو اكراه، وتمتلك الحق في تعيين أعضاء الهيئة التدريسية واختيار عمداء الكليات، وتحديد معدلات قبول الطلبة وشروطها والتخصصات المتاحة وأعداد المقبولين، بالإضافة لقدرتها على وضع البرامج الدراسية واختيار المقررات التعليمية وأساليب التدريس المتنوعة، والعمل على تطويرها بشكل مستمر، وأيضاً حرية التعبير ونشر الأبحاث والمشاركة في الندوات والمؤتمرات.

متطلبات تحقيق الحرية الأكاديمية

يرى القرني (2012) أنه لابد من منح الجامعات العربية استقلالاً إدارياً ومالياً، الأمر الذي يتيح لها حرية تسيير أمورها، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، دون أي تدخل خارجي، وأيضاً إيجاد الأنظمة واللوائح التي تسمح لأعضاء هيئة التدريس بالتعبير عن وجهات نظرهم الشخصية ضمن الضوابط والقوانين الأكاديمية، ومواجهة التحديات التي تواجه الجامعة والمجتمع، عن طريق إنشاء الجمعيات والاتحادات والنقابات، وتكون مهمتها الأساسية حماية الحرية الأكاديمية، ومحاسبة كل من يخل بمبادئها.

كما أكد سكران (2001) على أهمية الاعتراف الرسمي بحرية البحث والتدريس، وحرية اتخاذ القرار الجامعي، وتحسين الظروف والأوضاع السياسية والمالية لأعضاء الهيئة التدريسية، ورفع الوعي الاجتماعي بأهمية الحرية الأكاديمية والبحث العلمي، ووجود خطة تطويرية لزيادة جودة الابحاث العلمية.

وترى صابر (2007) أن الحرية الأكاديمية تعني بدورها أن يتمتع أفراد المجتمع الأكاديمي (طلاب، وأعضاء هيئة تدريس) بالحرية الكاملة في تداول المعرفة، وهو بذلك يتطلب عدة أركان وخصائص أخرى يرتكز عليها، منها:

1. أن يمتلك أعضاء هيئة التدريس كامل الحق في اختيار المقررات التي يقومون بتدريسها لطلابهم، دون أن يكون لأي سلطة إدارية أو سياسية الحق في التدخل في مضامين هذه المقررات.

2. أن يكون للطلاب الحق في ابداء آرائهم والاعتراض أو الموافقة على المقررات التي يدرسونها.

3. أن تراعي هذه المقررات احترام عقلية الطلاب والفروق الفردية بينهم، وعدم الاعتماد على مجرد التلقين والحفظ بغرض اجتياز الامتحانات.

4. أن يكون لأعضاء المجتمع الأكاديمي الحق في اختيار الوسائل المناسبة والمتاحة لنشر المعرفة، مثل: المحاضرات، والكتب، والبحوث العلمية، والندوات، والمؤتمرات العلمية، والنقاشات العامة، والأفلام العلمية والثقافية.

5. حرية إجراء البحوث العلمية، دون أي تدخلات خارجية، ودون أي انحياز لجهات إدارية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية، فالمعيار الوحيد الذي يحكم البحث العلمي هو خدمة العلم والمعرفة على المستوى النظري، وخدمة المجتمع على المستوى التطبيقي.

وهناك جملة من المتطلبات لتحقيق الحرية الأكاديمية اقترحها النجار (2007) منها: منح الجامعات الاستقلالية المالية والإدارية والعلمية لإدارة شؤونها، وعدم تسيس الجامعة، وايضاً امتلاك الجامعة لحرية وضع القواعد لقبول الطلبة مع مراعاة العدالة والمساواة لضمان عدم ضياع حقوق الطلبة، ووضع معايير واضحة لتعيين عمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأعضاء الهيئة التدريسية، والعمل على رفع المستوى العلمي للجامعة، والعمل على إنشاء مراكز للبحوث الاجتماعية والسياسية والقانونية، لدراسة مشكلات المجتمع وقضاياه، وتقديم الحلول والمقترحات

لحل تلك المشكلات، وبالتالي يتم تحقيق أهم أهداف الجامعة وهو تقديم حلول لمشكلات المجتمع المختلفة، وتحسين الأوضاع السائدة. بالإضافة إلى ترسيخ الحرية الفكرية والأكاديمية كسبيل لترسيخ الأسس الدستورية والقانونية والإدارية السليمة، الأمر الذي من شأنه أن يحدث تغييرات نوعية في الجامعات والمجتمع ككل.

ويضيف الكحلاوي (2012) المتطلبات التالية لتحقيق الحرية الأكاديمية بالجامعات:

- **دور أعضاء هيئة التدريس:** حيث أن حرية الجامعات واستقلالها هو بالدرجة الأولى يقع ضمن مسؤولية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتتجسد هذه المسؤولية في مقاومة التأثيرات المشوهة لأبحاثهم ومناهجهم وأساليبهم، ووجود الدعم الفكري للنقاش الإيجابي المفتوح داخل قاعات الدرس، والالتزام بأعلى المعايير والمستويات الممكنة للاستفسار والتدريس العلمي الفعال، ومن الواجبات الأكاديمية لهيئة التدريس أيضاً تجنب القيام بأية أفعال أو التصريح بأية أقوال من شأنها الحد من حرية الطلاب في الاستفسار والتعبير، ومن ثم الوصول بالقيم الأساسية للجامعة إلى نقطة التوازن، كما لابد أن تنظم الجمعيات والنقابات التي تدافع عن التعليم الجامعي ضد أي تدخل من السلطة العامة للدولة، وضرورة انشاء نقابات تدافع عن أعضاء هيئة التدريس وعن حريتهم الأكاديمية.

- **استقلال الجامعة:** حيث يرتبط استقلال الجامعة بالحرية الأكاديمية ويتطلب هذا التحقيق الاستقلال العلمي والمالي والإداري فضلاً عن شفافية إدارة الجامعة وتحرر الجامعة من الأمن التابع لوزارة الداخلية.

وذكرت أبو حميد (2007) ضرورة تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية، والتشجيع على إجراء البحوث العلمية وإصدار المجلات العلمية، واختيار مرشحين للقيادات العليا بالجامعة عن طريق الانتخاب، والعمل على تحقيق الأهداف الجامعية وزيادة كفاءتها عن طريق رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية، وتحري الدقة في اختيار أعضاء هيئة التدريس ومنحهم الحصانة الأكاديمية اللازمة، وتشكيل لجنة خاصة لتنظيم الحرية الأكاديمية في الجامعات.

ويرى الباحث أن أهم المتطلبات لتحقيق الحرية الأكاديمية هو وجود خطة قومية لرفع الوعي الاجتماعي بأهمية الحرية الأكاديمية والبحث العلمي، وإنشاء نظام مستقل للتعليم العالي يقوم على مبادئ وأسس تمنع التدخلات الخارجية في الشؤون الإدارية والأكاديمية داخل الجامعة. وبناء أنظمة تربوية وتعليمية وبحثية مرنة، وقائمة على الكفاءة والفاعلية، والعمل على تنمية أعضاء الهيئة التدريسية بشكل مستمر لتحسين قدراتهم.

ضوابط ومبادئ الحرية الأكاديمية

تعد الحرية الأكاديمية وسيلة هامة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الرئيسية (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، البرامج الدراسية)، وذلك من خلال خلق الفرص المتكافئة للنمو المعرفي، وتهيئة المناخ المناسب من أجل الاستفادة من المنجزات العلمية في إثراء مناهج الجامعة، عن طريق توفير مبادئ الحرية الأكاديمية والتي تشمل حرية الاختيار وحرية التفكير والتبصر والاستنساخ التي تتلائم مع الطبيعة الإنسانية (عباس، 2015).

وذكر ملكاوي وعودة (2012) أن التغيير والتطوير غير المسبوق في مجال التعليم العالي الذي شهده العالم في نهاية القرن العشرين، رافقه وعياً متزايداً على الدور الذي يقدمه عضو هيئة التدريس على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مما وضع التعليم العالي في أزمة حقيقية في جميع أنحاء العالم، ولذلك تم التأكيد على القيم الأساسية المتعلقة بطبيعة التعليم العالي، وبالأخص الحرية الأكاديمية والاستقلال الجامعي وذلك ضمن إطار أخلاقي. وهناك عدة ضوابط أو مبادئ للحرية الأكاديمية، منها ما ذكره كل من هادي (2010) والمطيري (2017) ودونز (Downs, 2009)، وقد لخصها الباحث بما يلي:

1. **الالتزام بأخلاقيات العمل الجماعي:** وتعني تطبيق الحرية الأكاديمية وإعطائها حقها ومكانتها، وتحديد ملامحها بشكل منظم وممنهج، بعيداً عن الفوضى والعبثية التي يمكن أن تخلق نعرات طائفية من شأنها أن تشتت وحدة الجماعة وتفرق الوحدة الوطنية، وتنتهك الحرمات الدينية والثقافية، مما يتسبب بهدم الأساسات التي يقوم عليها المجتمع. فالهدف

الرئيسي من الحرية الأكاديمية هو إعطاء الباحث حقه في حرية البحث والتقصي في الموضوع الذي يراه مناسباً، وحريته في بناء الاستنتاجات ونشرها، وذلك ضمن إطار أخلاقي، وضمن قيم المجتمع، ودون المساس بأي معتقدات دينية أو سياسية أو ثقافية أو مجتمعية.

2. **الأمانة:** والتي تتمثل في قيام عضو هيئة التدريس بواجباته بشكل كامل في نشر المعرفة العلمية وتقديمها بصدق وأصالة، كما تتضمن الأمانة أيضاً أن يقوم عضو هيئة التدريس بطرح جميع الآراء الممكنة داخل المحاضرة والسماح بطرح وجهات النظر المختلفة وعدم التعصب لرأيه فقط. وعدم إجبار الطلاب على اعتناق معتقداته الشخصية على أنها مسلمات يجب الالتزام بها، فيجب عليه أن يقوم بتوضيح المسائل بموضوعية ويسمح بتعميق النقاش وتبني وجهات نظر متعددة.

3. **الموضوعية:** وتتمثل في الشجاعة في إصدار أحكام نابعة من الثقة بالنفس والإدراك والوعي الكامل بالأمور.

4. **المسؤولية:** وتعني التزام عضو هيئة التدريس بتنفيذ جميع الواجبات والمهام الموكلة إليه على أكمل وجه، والالتزام بالقضايا الأخلاقية والاجتماعية والسياسية العادلة، بالإضافة إلى تسخير النشاط العلمي والأكاديمي للدفاع عن حقوق وحريات الإنسان، وتوظيف البحث العلمي في خدمة هذه الأغراض. فالحرية والمسؤولية مفهومان متلازمان، لا يمكن الفصل بينهما، فهما وجهان لحقيقة واحدة، فالحرية الأكاديمية هي مسؤولية وأمانة يجب على الأفراد والمؤسسات على حد سواء، احترامها في أفكارهم وأقوالهم وأفعالهم.

ويرى هادي (2010) أن الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس هي حق يتمتع به الأستاذ الجامعي بعد انقضاء فترة التجربة التأهيلية والتي مدتها (7) سنوات على الأكثر، وبالتالي فهم مؤهلون لتأدية واجبهم الأكاديمي بشكل كامل من خلال حرية البحث ونشر النتائج. ومناقشة الموضوعات المختلفة، دون الخوض في القضايا الخلافية التي تسبب التشتت والبعد عن

جوهر الموضوع. كما يخضع هؤلاء الأساتذة للمحاسبة في حال قاموا بأعمال أو تفوهوا بأقوال خارج نطاق مهامهم الأكاديمية أو خروجهم عن أخلاقيات العمل.

ومن وجهة نظر الباحث، إن أهم مبادئ الحرية الأكاديمية تتمثل في التزام الباحث بالأخلاق العلمية الأكاديمية، وذلك من خلال الصدق في طرح القضايا وتقديم المعلومات والمعرفة، وتأدية مهامه ومسؤولياته بأمانة تجاه المؤسسة والطلاب والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى الجرأة والموضوعية في طرح الآراء ووجهات النظر المختلفة، مع الحرص التام على الالتزام بالأساليب العلمية والأصول المنهجية، وتقديم المعارف والأفكار من خلال عرض شامل وافي وكافي. كما ينبغي على عضو هيئة التدريس أن يسخر جهوده العملية لخدمة المجتمع وحقوقه، والسعي لتحسين أوضاعه وتطويره، وذلك ضمن إطار ممنهج يؤدي فيه واجباته ومسؤولياته ويحقق أهدافه وأدواره المطلوبة، بما يتفق مع القيم والأخلاقيات المهنية والاتجاهات الفكرية.

أبعاد الحرية الأكاديمية

هناك أبعاد متنوعة للحرية الأكاديمية وتشمل حرية البحث العلمي في مختلف القضايا التي يرى أعضاء هيئة التدريس ضرورة بحثها. كما تشمل أيضاً حرية الاعتقاد، التي تتيح لعضو هيئة التدريس حرية الاعتقاد في إطار معتقدات المجتمع وفلسفته، بالإضافة لحرية اختيار ما يراه مناسباً لطلبته من أساليب ومعارف وحرية التعبير عن الرأي في مختلف القضايا التي يعايشها (Boland, 2003).

وأشار الكيلاني وعدس (1984) إلى أن أهم أبعاد الحرية الأكاديمية تتمثل في حرية عضو هيئة التدريس في البحث عن الحقائق ونشرها وتفسيرها في نطاق معرفته الأكاديمية، وطرح أفكاره ومعلوماته وآرائه ومعتقداته بالأسلوب الذي يراه مناسباً، والتواصل الفعال مع المجتمع المحلي، ومشاركته في الأنشطة التطوعية والخدمات المجتمعية، إضافة إلى ذلك حقه في وضع البرامج التدريسية والتعليمية واجراءاتها، ونقد السياسات المتعلقة بتطبيقها، وإبداء رأيه

في التعيينات الجامعية، وطرح أفكاره واقتراحاته لإدارة الجامعة دون تعرضه لأي نوع من الضغوطات أو المعيقات.

ويرى بولاند (Boland, 2003) أيضاً أنه يمكن تناول أبعاد الحرية الأكاديمية بالتعليم الجامعي من خلال التزام السلطات العمومية باحترام الحرية الأكاديمية في الجامعات واتخاذ التدابير المناسبة من أجل ضمان التمتع الفعلي بهذا الحق وحمايته، بالإضافة إلى الحق الفردي في الحريات التعبيرية لأعضاء المجتمع الأكاديمي وتتمثل في حرية الرأي وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. كما أن الحرية الأكاديمية تكون متعددة الأبعاد، وتتمثل في الاستقلالية المؤسسية الأكاديمية بشكل عام أو أقسام فرعية منها وأيضاً في الأمور المالية والإدارية. كما أنها لا تتمثل في حرية الكادر التدريسي والبحثي فحسب، وإنما تنسحب على الطلاب، لذا يجب على الطالب أن يكون مشاركاً في اكتساب المعرفة وصنع القرار الإداري، فكل ما يدور في الجامعة هو من أجل الطالب، لذا لا بد أن يكون المحور الأول في المشاركة.

كما يمكن تناول أبعاد الحرية الأكاديمية من خلال تصنيف إعلان لشبونة (2007):

أولاً: الاستقلالية الأكاديمية: وتعني القدرة على اتخاذ القرار بشأن منح الدرجات، وحرية أعضاء هيئة التدريس في وضع المقررات الدراسية وأساليب التدريس المستخدمة، والحرية في التخطيط وتحديد الأهداف، حرية اختيار موضوع البحوث العلمية وأساليب اجرائها وطريقة نشرها. ويمكن قياس مدى تحقيق الاستقلالية الأكاديمية من خلال قدرة الجامعة على اتخاذ القرار حول العدد الإجمالي للطلبة المقبولين في الجامعة، وقدرتها على اختيار نوعية الطلاب من خلال فرض معايير محددة، وقدرتها على تقديم أو إنهاء البرامج الأكاديمية، وتحديد لغة التدريس الأساسية المعتمدة داخل الجامعة، وقدرتها على اختيار آليات ضمان الجودة، وأساليب ضبطها وقياسها وتحسينها، وقدرتها على اختيار الممولين والداعمين، وأيضاً قدرتها على إعداد وتصميم برامجها التدريسية، ووضع بدائل مرنة للمشكلات المتوقعة (سلامة، 2000).

ثانياً: الاستقلال المالي: من خلال اختيار الممولين واقتناء وتخصيص التمويل، وتحديد الرسوم الدراسية، والتحكم في الميزانية. ويتمثل الاستقلال المالي في قدرة الجامعة على التحكم

بميزانيتها الداخلية بشكل مستقل وكامل، وقدرتها على التصرف في الأموال الاحتياطية الفائضة من تمويل الدولة، وقدرتها على ضبط الرسوم الدراسية، وقدرتها على اقتراض الأموال اللازمة وضمن المعايير والشروط المطلوبة، والقدرية على إدارة الاستثمارات المالية المختلفة، وإصدار الأسهم والسندات، وامتلاك الأراضي والمباني التي يشغلونها. ويعد الاستقلال المالي أمر بالغ الأهمية، من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، إلا أن الجامعات تتلقى التمويل من الحكومة ضمن ميزانية محددة وقائمة على بنود مقترحة من قبل الجامعة، وبشكل سنوي، مما يجعل التخطيط طويل الأجل غاية في الصعوبة (صالح، 2000).

ثالثاً: الاستقلالية التنظيمية: وتتعلق باستقلال الجامعة من الناحية التنظيمية، وذلك من خلال حرية تأسيس الهياكل الجامعية ووضع القوانين الجامعية، والقدرة على إبرام العقود، وانتخاب كيانات وشخصيات قادرة على صنع القرار والتغيير .

رابعاً: الحرية في التوظيف: وذلك من خلال حرية التوظيف وتحديد الرواتب، والقدرة على منح الترقيات واختيار الآليات المناسبة لذلك، وحرية البحث عن مصادر التمويل والشراكة مع جهات معنية بمصلحة الجامعة، دون الخضوع لقيود مفروضة عليها متحكمة بها (أبو سيف والألفي، 2015).

كما يعد الاستقلال الإداري أحد أبعاد الحرية الأكاديمية، ويعني تهيئة المناخ المناسب للعمل الأكاديمي، واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة، ويمكن تحقيقه عن طريق اختيار نمط التنظيم والهيكلية المناسبة لتحقيق حريات الجامعة والتي تتفق مع أهدافها، وحرية إصدار مجلس الجامعة لوائح منظمة للنواحي الإدارية، وحرية تعيين أعضاء هيئة التدريس وفقاً لاحتياجات الجامعة الفعلية (سلامة، 2000).

ويرى الباحث أن أهم أبعاد الحرية الأكاديمية تتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن رأيه دون خوف أو تردد، ومشاركة أفكاره مع الآخرين بحرية وأمان، وقدرته على الاختيار المستقل بين عدة بدائل بما يتفق مع ميوله وشخصيته واحتياجاته مع مراعاة الموضوعية والواقعية، وأيضاً قدرته على الابتكار والتجديد والإبداع، وقدرته على المشاركة في المؤتمرات العلمية

والندوات وورش العمل والأنشطة المجتمعية، وقدرته على اختيار موضوع البحث العلمي وأساليب إجرائه وإمكانية نشره وتعميم نتائجه.

معوقات الحرية الأكاديمية

يرى سورطي (1997) أن غموض معنى الحرية الأكاديمية يعد من أهم معيقات تطبيق الحرية الأكاديمية، بالإضافة للقيود المفروضة على حرية البحث العلمي والتدريس للأستاذ الجامعي، وضعف الحرية الأكاديمية والبحثية للطالب الجامعي، وعدم إدراج الحرية الأكاديمية على قائمة أولويات الإصلاح الجامعي، وكذلك ضعف الاستقلالية المالية والإدارية للجامعة. ويمكن إدراج معوقات الحرية الأكاديمية كما يلي:

1. القيود الإدارية التي تفرضها الدولة أو أصحاب رأس المال، وهرمية السلطة داخل الجامعة، تجعل من الإدارة الجامعية غير قادرة على اتخاذ القرارات الهامة، أو رسم الخطط والسياسات .

2. القيود المالية التي تفرضها الدولة باعتبارها الممول الرئيسي للجامعات، مما يجعلها تفرض سيطرتها ورقابتها على الجامعات، وتتحكم بميزانياتها وانفاقها وتحد من صلاحياتها الإدارية والأكاديمية .

3. القيود الأمنية والتي تعني انتهاك حرمة الجامعة وممارسة الضغط والإكراه، وعدم توفر الضمانات اللازمة لحماية أمن وسلامة الجامعة .

4. القيود التي تفرض على الأستاذ الجامعي وتمنعه من الإبداع والتجديد والإبتكار، حيث تفرض عليه أساليب روتينية تقليدية عقيمة، جامدة وغير مرنة، مما يؤدي إلى هدر طاقاته وتبديد جهوده وعدم تحقيقه لأهدافه العلمية والأكاديمية (قمبر، 2001).

5. القيود القانونية التي تفرضها المؤسسات الأكاديمية والأنظمة الحكومية، والتي تقف عائقاً أمام تطبيق الحرية الأكاديمية وحرية الفكر والتعبير داخل الجامعات .

6. ضعف الأمانة العلمية وعدم مراعاة الموضوعية في كتابة البحث العلمي، بالإضافة إلى انتحال الآراء العلمية وسرقة الإنتاج العلمي، وبالتالي ضعف الثقة بالقدرات البحثية والعلمية للباحثين (صالح، 2000).

7. القيود السياسية التي تفرضها الدولة أو أصحاب القرار، وذلك عن طريق التدخل في تعيين مدراء الجامعات وعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس بوجود المحاباة والواسطة والنفعية، بالإضافة إلى التدخلات المستمرة في الشؤون الأكاديمية والانتخابات والاتحادات الطلابية (عبد الرحمن، 2000).

8. ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على تطبيق الحرية الأكاديمية، ثقافة التفضيل السائدة بسبب المعتقد السياسي أو القومي أو بسبب نوع الجنس لأغراض التعيين وشغل المناصب الإدارية والأكاديمية (عبد الله، 2012).

9. ضعف وشح الإمكانيات والموارد المتوفرة لإنجاز البحوث العلمية والافتقار إلى المراجع المطلوبة، وعدم الاهتمام بالندوات والمؤتمرات الخارجية، وغياب الدعم المادي والمعنوي للباحثين (السقاف، 1994).

ويرى الباحث أن جامعاتنا الفلسطينية تخضع لمعظم هذه القيود والمعوقات، فتعاني جامعاتنا من قيود إدارية وقانونية تحول دون قدرتها على رسم السياسات والخطط المستقبلية، بسبب خضوعها لكثير من الأنظمة والقوانين التي تحد من تطورها واستقلاليتها، وتجعلها عرضة للتدخلات السياسية والأمنية، كما أن محدودية ميزانياتها تقلل من حجم الانفاق والصلاحيات المتاحة لها، مما يجعلها تحت رقابة وسيطرة جهات خارجية داعمة لها، كما أن القيود التي يفرضها الاحتلال في جميع المجالات تقف حائلاً دون تطور الانتاج العلمي، وتحسين نوعية الأداء الأكاديمي، وحرية الفكر والتعبير، بسبب ممارسات الاحتلال التي تنتهك حرية وأمن البحث العلمي والأكاديمي.

الإنتاجية العلمية

يرتكز تقدم الامم في العصر الحالي على التطور العلمي والتكنولوجي، حيث يعتبر إنتاج المعرفة من أبرز سمات التقدم العلمي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتعتمد عملية انتاج المعرفة على البحث العلمي في المقام الأول حيث يعتبر البحث العلمي محركاً لإنتاج وتوليد المعارف الجديدة التي تسهم في حل المشكلات التي تواجه الفرد والمجتمع، وتحقق لهما الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهذا ما أكده بوداود (Boudaoud, 2005) حيث أشار إلى أن البحث العلمي يعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع، ويعد كذلك استثمار غير مادي يحقق مردوداً على المدى البعيد مما يزيد من النمو الاقتصادي، ويمكن المؤسسات من مواجهة تحديات البيئات التنافسية.

ويعتبر عضو هيئة التدريس الأساس الذي تقوم عليه الجامعة، فيقع على كاهله المسؤولية الرئيسية في تحقيق أهداف الجامعة، فهو المسؤول الأول عن تدريب الطاقات البشرية وتوجيهها، وعن إجراء البحث البحوث العلمية، والمشاركة في عمليات التطوير الشاملة للطلبة، والعمل على صقل شخصياتهم واكسابهم المهارات اللازمة، لمواكبة المستجدات المعاصرة بكافة الميادين، فهذه المرحلة التحضيرية التي تعدهم لدخول المجتمعات المعاصرة، واكسابهم الثقة والكفاءة، وتمدهم بالمهارات اللازمة لحل المشكلات التي تواجههم بأسلوب علمي (كمال، 1983).

ويمكن تقسيم الأدوار التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعة إلى ثلاثة أدوار رئيسية وهي: التدريس، والبحث العلمي (الإنتاجية العلمية)، وخدمة المجتمع المحلي، ولكل دور من هذه الأدوار قيمة كمية ونوعية مختلفة عن غيرها، لذلك لابد من قياس ومعرفة فعالية عضو هيئة التدريس من خلال هذه المحاور (صوص وآخرون، 2015).

ويعد البحث العلمي نشاطاً أساسياً في المنظومة الجامعية، وأهم مقياس للمستوى العلمي والأكاديمي للجامعات الحديثة، فسمعة الجامعات العالمية تعود إلى مستوى نشاطها البحثي، وانتاجيتها العلمية، وكثرة الاختراعات المنجزة من قبل عقولها المبدعة (بو خريسة، 2000).

وذكر الخطيب (2003) أن البحث العلمي يعد ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في ميادين الحياة كافة، بل أضحى أحد مقاييس الرقي والحضارة في العالم، ويعده الباحث من أهم وظائف عضو هيئة التدريس في الجامعة.

والانتاجية العلمية من أهم المظاهر المميزة لعصرنا الحالي، حيث أدركت كثير من الأمم والمجتمعات بأن وجودها وتطورها وبقاءها جميعها مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي. وهناك اتفاق عام على الإنتاجية العلمية من أهم مسؤوليات عضو هيئة التدريس، إلا ان هناك تفسيرات عديدة، مما تعذر تحديدها في مفهوم واحد محدد متفق عليه فبعض الباحثين توسع في تعريفه للإنتاجية العلمية لتشمل جميع أشكال الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس مثل: النشاط البحثي والتدريسي، الإرشاد العلمي، والاشراف على ابحاث الطلاب في مشاريع التخرج والدراسات العليا، وخدمة المجتمع بتقديم الاستشارات للجهات الحكومية والأهلية، ونشر المعرفة عن طريق المحاضرات والندوات العامة (زاهر، 2003).

مفهوم الإنتاجية العلمية

إن إنتاجية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة تمثل مدخلاً مهماً لتحقيق الأهداف المرجوة من الجامعات، فحجم مساهمة الجامعة في خدمة مجتمعها وتنمية بيئتها يرتبط بمدى إتقان أعضاء هيئة التدريس لمهماتهم البحثية إلى جانب قدرتهم على تنفيذ مهماتهم التدريسية (الحديثي، 2006).

وتؤكد النظم واللوائح الرسمية للجامعات على أن الإنتاجية العلمية من أهم مسئوليات أعضاء هيئة التدريس، إلا أن هذا المفهوم خضع لتفسيرات عديدة تعذر تحديدها في مفهوم واحد متفق عليه، نتيجة للتصورات المختلفة التي كونها الباحثون عن الإنتاجية العلمية باعتبارها ظاهرة اجتماعية معقدة، تشتمل على العديد من المكونات المتداخلة، مثل النوعية والكمية والأصالة (السيسي وعبد الرحيم، 2004).

وقد حاول بعض الباحثين تحديد مفهوم الإنتاجية بشكل دقيق ليشير إلى مجموع ما أنتجه عضو هيئة التدريس من بحوث علمية منشورة في مجلات علمية والكتب المحكمة، والكتب

المترجمة وأوراق عمل في ندوات ومؤتمرات وندوات علمية والإشراف على الرسائل العلمية (نجم وآخرون، 2014). وعلى الرغم من تعدد التعريفات إلا أنها تكاد تتفق على معانٍ محددة، ومن هذه التعريفات:

فعرفها الكبيسي والراوي (2010 : 6) على أنها "كمية الأعمال العلمية لعضو هيئة التدريس، وتشمل الكتب العلمية والبحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة أو في المؤتمرات المحلية أو العربية".

وعرفها زاهر (2003 : 316) بأنها "كافة أشكال الأداء الأكاديمي وما يرتبط به من أداء بحثي وتدريسي ورعاية الطلاب وخدمة المجتمع بتقديم الاستشارات للجهات الحكومية والأهلية، ونشر المعرفة عن طريق المحاضرات والندوات العامة وإجراء البحوث لصالح المجتمع".

وعرفها بعضهم بأنها "مجمل الأعمال العلمية لعضو هيئة التدريس، وتشمل البحوث المنشورة، والكتب العلمية المؤلفة والمترجمة، وورقات العمل في المؤتمرات والندوات والمجلات العلمية، والإشراف على الرسائل العلمية، فضلاً عن اشتراكه في الجمعيات العلمية" (حوالة، 2009 :226).

أما راضي (2012 : 6) فتعرفها بأنها "كافة الأنشطة العلمية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس منذ حصوله على درجة الدكتوراه وتتضمن :الكتب العلمية والبحوث المنشورة، والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه".

كما يعرفها التل (2011 : 885) بأنها "كمية الأعمال العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس المعينين بإحدى الجامعات أو الكليات الجامعية".

ويرى الشايع (2006 : 6) أن الإنتاجية العلمية تعني "كمية الاعمال العلمية التي يقوم بها عضو هيئة التدريس وتشمل البحوث المنشورة والكتب العلمية والمشاركة بالبحوث والأوراق العلمية في المؤتمرات المحكمة".

ويرى نجار (2004 : 64) بأنها "الأعمال والجهود التي يؤديها عضو هيئة التدريس في مجال التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والتي يستدل عليها بما يقرره عضو هيئة التدريس نفسه من خلال ما يؤديه بالفعل في هذه المجالات. وقد يختلف حجم وكفاءة مساهمة عضو هيئة التدريس من نشاط لآخر، ولكن تتكامل محصلة هذه الأنشطة لتبين مدى فاعلية عضو هيئة التدريس في مجتمعه الجامعي".

أما الحراحشة (2013 : 23) فعرفها على أنها" كل بحث علمي مبتكر في مجالات العلوم، والطب، والهندسة، والثقافة، والعلوم الاجتماعية والانسانية، والتربية وعلم النفس، بحيث يتضمن تحقيق علمي دقيق ونقدي ومضبوط، ويعتمد على تقنيات وأساليب متنوعة وفقاً لطبيعة ظروف المشكلات التي لم يتم تحديدها، بهدف تحديدها وتقديم حلول جذرية لها".

ويعرفها الباحث بأنها كل ما ينتجه عضو هيئة التدريس من بحوث علمية، وكتب ومقالات في مجلات محكمة، وأوراق علمية، ومؤلفات، وترجمات، وأيضاً المشاركة في الندوات والمؤتمرات، والإشراف على الرسائل الجامعية، والاشتراك في الجمعيات العلمية. والهدف منها هو التدريس ونشر المعرفة، ومساعدة الطلبة، وخدمة المجتمع ومؤسساته بكافة أنواعها، بالإضافة للحكم على مدى كفاءة وفاعلية عضو هيئة التدريس، ويتم ذلك عن طريق مجموعة متنوعة من الطرق والأساليب وذلك وفقاً لطبيعة موضوع البحث والظروف المحيطة به.

مقومات الانتاجية والبحث العلمي

إن مسؤولية الانتاجية العلمية مسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف، فهي مسؤولية الجامعات وعمادات البحث العلمي بالمقام الأول، وهي أيضاً مسؤولية جميع القائمين على شؤون التعليم العالي، ومراكز البحوث، والمكتبات وغيرها، حيث يجب توفير البيئة والمناخ العلمي المناسب، وقد أورد عبد اللطيف (2010) أهم المقومات الأساسية للبحث والانتاج العلمي والتي من أهمها:

1. توفير التسهيلات ووسائل البحث الملائمة، مثل المختبرات والمعامل، والمكتبات، وشبكات الحاسب الآلي، ومراكز الدراسات الميدانية، وقواعد البيانات مثل المسوحات والإحصاءات والتعدادات السكانية وغير ذلك من الوسائل الأخرى.

2. توفير الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة علميا والتي تعمل على مساعدة أعضاء هيئة التدريس في جمع البينات وتحليلها.

3. توفير التمويل المادي للبحث.

4. تحقيق المرونة في الجوانب الإدارية مما يسهل عمل الباحث في مراكز البحوث.

5. ربط مراكز البحوث الأكاديمية ببعضها لكي تكون قنوات المعلومات متاحة للباحثين، كذلك ربط مراكز البحوث ارتباطا وثيقا بالجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة حتى تكون الدراسات والبحوث العلمية التي تجري ذات فائدة وتطبق مقترحاتها وتوصياتها.

6. زيادة الاهتمام بالدراسات وتبني اختراعات وابتكارات الباحثين.

7. تيسير إجراءات النشر محليا وإقليميا وعالميا.

وقد أشار الزهراني (1997) إلى المتطلبات التالية كمقومات أساسية للإنتاجية العلمية الفاعلة وهي: احتلال البحث مركزاً متقدماً في سلم الأولويات الاجتماعية، ووجود أفراد مؤهلون وقادرون على انتاج البحث العلمي في مختلف مجالات الخدمات العلمية على كافة المستويات من الخبراء والباحثين والمعاونين، بالإضافة إلى وجود التجهيزات الضرورية والمعامل العلمية والموارد والخامات، وتوفير المعلومات العلمية المتصلة بنتائج البحث وفيها من الاكتشافات والابتكارات، وما يتطلبه ذلك من توافر مصادر المعلومات، وتوفير التمويل اللازم لمواجهة النفقات الجاري، والعمل على إيجاد التنظيم الإداري المتحرر الذي يساعد على أداء الأعمال، وإتاحة نظام وظيفي يكفل الإثابة والحوافز المادية الملائمة، ويهيئ مناخاً سليماً للعمل والعطاء بكفاءة، وتوفير المناخ العلمي الذي يدعم البحث ويعزز جهوده ويشجع الإبداع والابتكار فيه من خلال شبكة الاتصال العلمي التي تسهل نشر البحث وتوصيله إلى كل من يحتاجه.

ويرى الباحث أن من أهم المقومات التي يجب توفيرها لأعضاء الهيئة التدريسية، توفير الدعم المادي والحوافز اللازمة لتشجيعهم على البحث والتأليف، ومنحهم حرية في اختيار مواضيع البحث والأساليب المتبعة، وحماية حقوقهم في نشر النتائج التي يتوصلون لها، وأيضاً يجب على الجامعات توفير مصادر المعلومات اللازمة وتسهيل الوصول إليها، والعمل على تحسين صورتهم المجتمعية، وإعطاءهم التقدير الذي يستحقونه، من خلال ابرام عقود تعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي بحيث يصبح أعضاء هيئة التدريس قادرين على التنافس محليا وإقليميا ودولياً.

أنواع الإنتاجية العلمية

تشير الأدبيات ذات العلاقة أن هناك أنواعاً متعددة للإنتاجية العلمية، حيث ذكر نجم، وآخرون (2014) الأنواع التالية للإنتاجية العلمية:

1. الإنتاجية العلمية المحكمة: وتشمل مجموع الأبحاث العلمية المنشورة في المؤتمرات، والمجلات العلمية المحكمة.
2. الإنتاجية العلمية غير المحكمة: وتشمل مجموع ما أنتجه عضو هيئة التدريس من أنشطة علمية بمؤسسات التعليم العالي، ولا تدخل ضمن الترقيات الأكاديمية، مثل: الإشراف على رسائل الدراسات العليا.

طرق وأساليب قياس الإنتاجية العلمية

تتعدد طرق وأساليب قياس الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وقد حدد زاهر (1988) والسامرائي (2005) أبرزها فيما يلي:

1. الأساليب الإحصائية الكمية

تعتمد تلك الأساليب في قياسها للإنتاجية على أساس إجراء حسابات بسيطة أو معقدة للمنشورات العلمية (أبحاث، وأوراق عمل، وكتب، ومقالات) لعضو هيئة التدريس خلال فترة

زمنية معينة، بالإضافة إلى ذلك رسائل الماجستير والدكتوراه التي أشرف عليها أو حكمها وأجيزت، والمحاضرات العامة في مجال التخصص، والبرامج التدريبية التي اشترك في إعدادها.

وعلى الرغم من سهولة الاعتماد على هذا الأسلوب في قياس الإنتاجية العلمية إلا أنه يؤخذ عليه المساواة في التقدير بين الإنتاج الجيد والإنتاج المتكرر لذا يستخدم أفكاراً قديمة، ويؤخذ عليه ايضاً أنه يمنح المؤلف المشارك نفس التقدير كما لو كان المؤلف الكامل، ويساوي المقالة القصيرة بالبحث والمقالة المطولة. وأنه يعتمد في تقدير الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس على الكم بغض النظر عن الكيف.

2. لجنة التحكيم أو الخبراء

تعتمد هذه الطريقة في قياسها للإنتاجية العلمية على نوعية الإنتاجية لا على كمها، ويقوم هذا النوع من القياس على عرض الإنتاج العلمي على مجموعة من الخبراء والمتخصصين (لجنة منتقاة من كبار العلماء) في مجال معين للحكم على نوعية هذا الإنتاج، وتحديد مدى إسهامه في البناء المعرفي للتخصص المدروس، وذلك لأن العلماء والزملاء في تخصص ما هم أصدق وأدق في الحكم على زملائهم في التخصص نفسه من أي عناصر أخرى خارج التخصص.

ويؤخذ على هذا النوع من القياس الذاتية التي قد تؤثر في حكم الخبراء والمختصين، وخاصة أنهم غالباً ما يقومون بتحكيم الأعمال العلمية لزملائهم وتلاميذهم، وقد يتأثر حكمهم بمدى علاقتهم الطيبة أو السيئة بهؤلاء الزملاء أو التلاميذ. كما يؤخذ عليه ايضاً صعوبة إجراء أو قياس الإنتاجية وفقاً لهذا الأسلوب خاصة مع كثرة عدد الباحثين المراد قياس إنتاجيتهم، وانشغال الخبراء والمتخصصين بمسؤولياتهم العلمية والتعليمية، وأخيراً قد يكون ارتفاع أجور الخبراء والأقران عاملاً يحول دون استخدام هذا الأسلوب.

3. فهرس الاستشهادات المرجعي

تقوم هذه الطريقة على افتراض مؤداه أن عدد الاستشهادات تمثل الأهمية العلمية النسبية أو النوعية للأوراق العلمية في كل حقل من حقول المعرفة، فكلما كثر عدد مرات الاستشهاد بدراسة أو بحث ما دل ذلك على أهمية هذه الدراسة من حيث النوع.

ويؤخذ على هذه الطريقة صعوبة حسم قضية الكم والكيف في البحوث وطبيعة العلاقة بينهما وصعوبة استعمال هذا الفهرس احصائيا، وإمكانية حدوث أخطاء بفعل عوامل منها تشابه الأسماء، وتواجه هذه الطريقة صعوبات أخرى منها اللغة التي تنشر بها المقالة ومدى انتشارها، وبلد النشر حيث نجد دولاً كثيرة غير ممثلة على نحو كاف من هذا الفهرس لاسيما الناطقة بالعربية.

وقد استخدم الباحث في الدراسة الحالية الطريقة الأولى، المعتمدة على الإحصاء، وذلك من خلال استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس لتحديد مستوى إنتاجهم العلمي في المجالات المحددة بالدراسة خلال الخمس سنوات الأخيرة، ومن ثم إجراء العمليات الإحصائية عليها للتعرف على مستوى الإنتاجية العلمية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس إجمالاً.

وقد اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على المؤشرات التالية في التعرف على الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم:

1. عدد البحوث التي تم نشرها خلال الخمس سنوات الماضية.
2. عدد الرسائل الجامعية التي تم الاشراف عليها خلال الخمس سنوات الماضية.
3. الابحاث التي قام عضو هيئة التدريس بتحكيمها لمجلات علمية خلال الخمس سنوات الماضية.
4. عدد المؤتمرات التي شارك بها عضو هيئة التدريس بورقة أو بحث فيها خلال الخمس سنوات الماضية.

5. عدد الكتب التي تم تأليفها خلال الخمس سنوات الماضية.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات تحديداً باعتبارها أكثر المؤشرات اتفاقاً بين الباحثين، وباعتبار إمكانية قياسها عن طريق أداتا الدراسة الحالية (الاستبانة والمقابلة).

العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية

تتأثر الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بمجموعة من العوامل والمتغيرات والمحددات، وهناك اختلاف واضح في درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل، وأوضح هايز (Hayes,1983) أن انتاجية أعضاء هيئة التدريس تتأثر بأربع قوى هي: العوامل التاريخية، والعوامل الاجتماعية، وعوامل تتعلق بصناعة التعليم العالي، والعوامل المؤسسية، حيث تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض، لتصوغ السياق الذي يمكن من خلاله الحكم على إنتاجية أعضاء الهيئة التدريسية.

ويذكر العباس (2010) بأن نموذج ميجل (Megel) يعد أكثر النماذج انتشاراً لبيان العوامل التي تؤثر في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في المجالات العلمية التي تتمثل في العوامل النفسية والفردية، وتشمل: الدافعية، موضوعات الاهتمام لكل فرد، العمر، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية، والعوامل ذات الطابع التراكمي، مثل: مكانة المؤسسة التي حصل منها عضو هيئة التدريس على درجة الدكتوراه، المصادر الأكاديمية، الدعم المؤسسي، بالإضافة إلى العوامل الداعمة، مثل: تأثير الزملاء في العمل، الانتاجية المبكرة.

وتحصر جارلاند (Garland,1990) المتغيرات التي تؤثر بدرجة كبيرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في عدد من المتغيرات، وتشمل:

1. عدد أعضاء هيئة التدريس في القسم العلمي، والنوع الاجتماعي لعضو هيئة التدريس، والدرجة العلمية لعضو هيئة التدريس.
2. عدد منح التفرغ المتاحة لأعضاء هيئة التدريس.

3. تاريخ الحصول على درجة الدكتوراه، وعدد سنوات الخبرة المهنية غير التدريس.

4. عدد السنوات بين الحصول على الدرجة العلمية الأولى، وأعلى درجة تم الحصول عليها.

5. عدد الساعات المخصصة للتدريس أسبوعياً، والمقررات المختلفة التي يقوم عضو هيئة التدريس بتدريسها.

6. عدد الساعات التي يخصصها عضو هيئة التدريس لطلاب الدراسات العليا أسبوعياً.

7. الجامعة التي حصل منها عضو هيئة التدريس على الدكتوراه، والتقدير العلمي الذي تخطى به المؤسسة الأكاديمية التي حصل منها عضو هيئة التدريس على أعلى درجة علمية.

8. التقدير العلمي والاعتراف الذي تتمتع به الجامعة التي درس عضو هيئة التدريس بإحدى برامجها.

9. التقدير العلمي والاعتراف الذي يلقاه البرنامج أو الكلية أو المدرسة التي عمل عضو هيئة التدريس بها.

وقد اتفقت معظم الدراسات على أن العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية عديدة ومتشابكة، ويمكن تصنيفها في ثلاث فئات على النحو الآتي:

أولاً: العوامل الشخصية

حيث تتأثر الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس الجامعي بعدد كبير من العوامل الشخصية، ومن أهمها:

1. الجنس: فلا يزال تأثير متغير الجنس على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس مثار للجدل بين الباحثين، فيرى بعض الباحثين أن اختلاف النوع الاجتماعي لا يؤثر على الإنتاجية العلمية، بينما يرى فريق آخر وجود فروق بين الجنسين في الإنتاجية العلمية لصالح الرجل (زاهر، 2001).

2. العمر: أشارت بعض الدراسات إلى أن الأداء البحثي لعضو هيئة التدريس ينخفض مع تقدم العمر نتيجة لانشغاله بالأعمال الإدارية والإشرافية، وانخفاض الدافعية، بينما ترى دراسات أخرى عدم وجود أي علاقة ارتباطية بين العمر والإنتاجية العلمية، فالزيادة أو النقصان في الإنتاجية العلمية يرجع إلى الظروف المحيطة (عون، 2008).

3. الاتصال العلمي: أظهرت الدراسات أن قدرة الباحث على الاتصال بغيره من العلماء والباحثين، وقدرته على إقامة علاقات وثيقة مع الزملاء، تعد مصدراً مهماً لإثراء انتاجيته العلمية (ابراهيم، 2009).

ثانياً: العوامل الأكاديمية

فعضو هيئة التدريس تزيد انتاجيته في ظروف العمل المناسبة من الناحية المهنية، والنفسية، والمادية، ومن أهم العوامل الأكاديمية التي تؤثر في الإنتاجية العلمية:

1. التخصص: إن اختلاف البنية المعرفية للعلوم الطبيعية وتطورها بشكل متزايد وسرعة انتاج التكنولوجيا والتقدم العلمي، أدى إلى كون الباحثيين في العلوم الطبيعية أعلى إنتاجية من نظائرهم في العلوم الأخرى (مسلم، 2008).

2. الرتبة العلمية: إن المكانة العلمية والرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس داخل الجامعة، واكتسابه الخبرة الكافية تتيح له فرصة الحصول على المعلومات والإمكانات، وتسهل له إجراء الاتصالات، مما يساعده على زيادة انتاجيته (احمد، 2006).

3. مناخ العمل: من أهم العوامل الأكاديمية التي تؤثر في الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس أيضاً المتغيرات المرتبطة بمناخ العمل وأهمها: وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي، وتوفير التسهيلات البحثية التي تساعد عضو هيئة التدريس على إجراء البحوث، وإتاحة الفرصة لهم لاستخدام مصادر المعلومات العلمية والتكنولوجية، وتوافر وسائل لنشر الإنتاج العلمي، وتقليل أعباء العمل الإداري والأكاديمي، والثقافة العلمية السائدة في القسم العلمي، ومستوى الرضا الوظيفي، بالإضافة إلى إمكانية تطبيق نتائج البحوث العلمية (حوالة، 2009).

ثالثاً: العوامل المجتمعية

فيما يلي بعض العوامل المجتمعية التي تؤثر في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس:

1. التقدير الاجتماعي: إن التقدير الاجتماعي لما يقوم به عضو هيئة التدريس من بحوث يؤدي إلى تفجير طاقاته الإبداعية، ومن أشكال هذا التقدير: تشجيع عضو هيئة التدريس من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية، وتوفير الاستقرار المادي، والمناخ العلمي المناسب، والتسهيلات الإدارية اللازمة (جوهر، 2008).

2. الحرية الأكاديمية: فيجب على الجامعة توفير الحرية لعضو هيئة التدريس في التقصي ومناقشة المشكلات في مجال عمله، والتعبير عن النتائج التي توصل إليها من خلال النشر دون تدخل من المسؤولين والسياسيين أوالإداريين في جامعته، إلا في حال استخدم وسائل غير ملائمة أو منافية لأخلاقيات مهنته (Basyouni, 2005).

3. كفاية التمويل: فانخفاض المستوى المادي لعضو هيئة التدريس قد يفسد حياته، ويجعله ينشغل بسد حاجاته المادية، مما يمنعه من تكريس الوقت الكافي للبحث والسعي للانتداب خارج الجامعة، مما يؤثر سلباً على كفايتهم البحثية وإنتاجيتهم العلمية (حوالة، 2009).

ويرى الباحث أن هناك جملة من العوامل التي تؤثر بالإنتاجية العلمية، منها ما يتعلق بالفرد وخصائصه العقلية والنفسية، ودافعيته للإنجاز، وقدراته العلمية والأكاديمية، ومنها ما يتعلق بالجامعة أو المؤسسة الأكاديمية، مثل توفير الإمكانيات المادية والمعنوية، وتوفير المناخ والتسهيلات المناسبة، ومنها ما يتعلق بالمجتمع والقوانين السائدة، مثل توفير الإمكانات المادية والمالية، والحرية الأكاديمية، ومن الضروري النظر في جميع هذه العوامل ككل متكامل، والعمل على مواجهة التحديات المتعلقة بها، من خلال رفع مستويات الدخل بصورة عامة لأعضاء هيئات التدريس، وتوجيه المنح البحثية بطريقة عادلة ومميزة، وتبني الإنتاج العلمي لأعضاء هيئات التدريس ونشره، والاهتمام به، وتوفير نظام للحوافز يشجع على زيادة الإنتاجية العلمية.

معوقات الإنتاجية العلمية

يذكر مك جيجان (Mc Gigan, 2006) أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، من أبرزها: عدم تقدير الجهود التي يبذلها الباحثين، وعدم تقدير قيمة الأبحاث التي يتم انتاجها، وإهمال النتائج التي يتوصلون إليها، بالإضافة إلى عدم توافر موازنات مالية كافية ومخصصة لعميات البحث العلمي، وصعوبة الوصول إلى العديد من مصادر المعلومات مثل: البيانات الإقتصادية، والمعلومات التاريخية، والمعلومات السياسية، وقلة الوقت المخصص للبحث العلمي من قبل اعضاء هيئة التدريس، والجمود الإداري الذي لا يهتم بفائدة البحث العلمي، فضلاً عن عدم وجود قائمة معايير محددة لتقييم البحوث وتصنيفها علمياً، للإستفادة من نتائجها.

وتتعدد المعوقات والتحديات التي تواجه أعضاء هيئات التدريس وتحد من إنتاجيتهم العلمية، ويلخصها الباحث كما يلي:

- معوقات أكاديمية: وترتبط بالجامعة التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس، وتاريخها العلمي والأكاديمي، وتتمثل في قلة الندوات وورش العمل والبرامج الأكاديمية المتعلقة بالبحث العلمي، وندرة المؤتمرات العلمية التي تعقدها الجامعة، أو المشاركة بالمؤتمرات التي يتم عقدها خارج الجامعة، وعدم كفاية التجهيزات والتسهيلات المادية، ونقص الدوريات وندرة الكتب العلمية المترجمة، والمراجع المخصصة في مكتبة الجامعة، وطول الإجراءات الإدارية المتبعة في تحكيم ونشر الإنتاج العلمي، وطول فترة طباعته، ومحدودية قنوات نشره في الجامعة (الجرجاوي وحماد، 2004).
- المعوقات الاقتصادي: وترتبط هذه المعوقات بضعف عملية جذب القطاع الخاص لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وضعف الانفاق القومي على البحث والتطوير، وعدم وجود صندوق متخصص في تمويل البحث العلمي.
- المعوقات الإدارية: وتتعلق بعدم تفعيل قانون حماية حقوق الباحثين، وضعف القوانين والتشريعات المحفزة لإجراء البحوث العلمية، والتأخير في عملية النشر في المجلات

العلمية، وعدم وجود تنسيق كاف بين المكتبات والجامعات، لتوفي المصادر اللازمة للبحث العلمي (العنزي، 2001).

- معوقات شخصية: وترتبط بالمهارات البحثية لدى عضو هيئة التدريس، وبدرجته العلمية، وعدد سنوات الخبرة لديه، وتتمثل هذه المعوقات بقلة المردود العائد للفرد من البحث، وارتفاع التكاليف التي يتحملها في سبيل الإنتاج العلمي بالإضافة إلى ضعف التعاون بين الباحثين وقلة البحوث المشتركة بينهم، وعدم توافر الفنيين ومساعدي الباحثين، وصعوبة إجراءات موافقة إدارة الجامعة على التفرغ لإجراء البحث العلمي، وانخفاض الحوافز المادية والمعنوية التي تقدمها الجامعة للباحثين، وعدم توافر المناخ العلمي السليم في الجامعة، بالإضافة إلى الأعباء التدريسية والإدارية التي يكلف بها عضو هيئة التدريس، والقيود المفروضة على الحرية الأكاديمية للأساتذة الباحثين (الحديثي، 2006).

- معوقات مجتمعية: وترتبط في صعوبة تعميم نتائج البحث العلمي على مؤسسات المجتمع، وغياب التنسيق بين الجامعة وهذه المؤسسات، وعدم اهتمام الجهات المسؤولة عن التنفيذ بما تقدمه الجامعة من أبحاث علمية، وهذا يجعل نتائج هذه البحوث تبقى حبيسة داخل أرفف المكتبة وعدم الاستفادة منها في عمليات التنمية الثقافية والاجتماعية (حراحشة، 2013).

- المعوقات الاقتصادي: وترتبط هذه المعوقات بضعف عملية جذب القطاع الخاص لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وضعف الانفاق القومي على البحث والتطوير، وعدم وجود صندوق متخصص في تمويل البحث العلمي (العنزي، 2001).

- معوقات تقنية: ويرتبط بضعف توفير خدمات الانترنت الفعالة داخل الجامعة، وعدم توفر الأجهزة والمعدات، التقنية التي تساعد في عملية انتاج وتحرير ونشر البحوث العلمية، بالإضافة لعدم وجود مراكز متخصصة بالبحث العلمي داخل الجامعة (الحديثي، 2006).

إن أهم خطوة للتغلب على أي معوقات تواجه الإنتاجية العلمية بالجامعات، هي من خلال تشخيص الواقع، ثم التعرف على أسباب ومصادر هذه المعوقات أو المشكلات، وتحديد الأساليب

والسبل الممكنة للتخلص من هذه المعوقات، ويرى الباحث أنه يمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال:

1. إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي، وإنشاء مكاتب مختصة في الجامعات لمساعدة أعضاء هيئة التدريس والباحثين على تسويق نتائج أبحاثهم، وتعريفهم بمصادر التمويل والمنح والمساعدات، إلى توفير الدعم المالي اللازم لنشر الأبحاث في المجلات العلمية المحكمة.

2. إيجاد مصادر لدعم المكتبات بالكتب الحديثة والدوريات والمجلات في كافة التخصصات، وأيضاً إنشاء المكتبات الرقمية والتي تساعد الباحث على توفير الوقت والجهد والمال.

3. تقديم رؤى تنفيذية جديدة لبرامج الدراسات العليا، في ضوء التجارب العالمية، وتقديم حوافز مادية ومعنوية للباحثين المتميزين في تقديم المشاريع والبحوث العلمية التطبيقية والمبتكرة.

4. إعداد ميثاق أخلاقي للبحث العلمي، يلتزم به الباحثون. وتطبيق سياسات واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية وملكية الإنتاج العلمي.

5. عمل دورات تدريبية وورش عمل للباحثين وطواقمهم الفنية والمساعدين، من أجل رفع كفاءتهم المهنية والبحثية وإكسابهم المهارات المطلوبة في إجراء وكتابة البحث العلمي.

6. توفير البعثات العلمية والمهمات العلمية قصيرة وطويلة المدى إلى الجامعات ومراكز البحث العلمي في الدول المتقدمة، والاستعانة بالخبرات العالمية.

ثانياً: الدراسات السابقة

قام الباحث باستعراض الدراسات العربية والأجنبية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية سواء كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد قام بتقسيم تلك الدراسات إلى ثلاث أقسام: دراسات متعلقة بالحرية الأكاديمية ودراسات متعلقة بالإنتاجية العلمية ودراسات تناولت العلاقة بين الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية.

۞ الدراسات المتعلقة بالحرية الأكاديمية

- **الدراسات العربية المتعلقة بالحرية الأكاديمية**

1. دراسة حكمي (2018)

وهدفت التعرف إلى واقع الحرية الأكاديمية والأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، والعلاقة بينهما، وتقديم رؤية مقترحة لتحسين الأداء المهني، واعتمد البحث المنهج الوصفي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات، طبقت على عينة طبقية عشوائية بلغت (1172) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعات (الملك عبد العزيز، والإمام محمد بن سعود الإسلامية، والإمام عبد الرحمن الفيصل، وجازان، وحائل)، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أعطى أفراد عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس لواقع الحرية الأكاديمية في أبعاد (محتوى وأساليب التدريس، والبحث والنشر العلمي، والتعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع واتخاذ القرار) درجة موافقة متوسطة، ووجود علاقة ارتباطية بين ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الأداء المهني بأبعاده الأربعة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة أفراد عينة البحث طبقاً لمتغير "الدرجة العلمية"، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة أفراد العينة وفقاً لمتغير "التخصص"، و"الخبرة"، و"الدرجة العلمية"، وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحث رؤية مقترحة لتحسين الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.

2. دراسة قويدر وشامية (2018)

هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية (الأزهر–الأقصى–الإسلامية)، بمحافظات غزة، وبلغت عينة الدراسة (180) عضواً ، تم إختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية بنسبة (16.7%)، وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة تقدير

أفراد العينة لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غـزة، جـاء بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي (74.20%)، ووجود فروق دالة إحصائياً، لصـالح الجامعـة الإسلامية، ومتغير المؤهل العلمي، لصالح (دكتوراه فأعلى)، باستثناء ما يتعلق بمجال (حريـة التعبير عن الرأي)، ووجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح (أكثر مـن 10 سنوات)، باستثناء ما يتعلق بمجالي (حرية المشاركة في الإدارة وصنع القـرار الجـامعي، حرية التعبير عن الرأي)، وأوصت الدراسة: بتركيز إدارة الجامعات على إشراك أعضاء هيئـة التدريس، في صنع القرار الجامعي، بما يعزز لديهم قيم الحرية الأكاديمية.

3. دراسة زروالي وابريعم (2018)

هدفت الدراسة تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهـة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلى مجالاتها الفرعية، وهي حرية التدريس، حرية اتخاذ القـرار، حرية البحث العلمي، وحرية التعبير. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة مـن (72) عضـو هيئة تدريس، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية وباستخدام المنهج الوصفي المسـحي، وجمعـت بيانات الدراسة باستخدام استبانة تم إعدادها من طرف الباحثتين، وقد أظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجـة متوسـطة، وأن حريـة التدريس جاءت في المرتبة الأولى، تليها حرية البحث العلمي، ثم حرية التعبير، وفي المرتبـة الأخيرة حرية اتخاذ القرار. وقد أوصت هذه الدراسة بتطوير لوائح وأنظمة التعليم العالي لإلزام الجامعات بتوفير أكبر قدر ممكن من الحرية الأكاديمية لأعضـاء هيئـة التـدريس بالجامعـة الجزائرية في جميع مجالاتها، وبشكل خاص في مجال حرية اتخاذ القرار، والعمل على إنشـاء الجمعيات والاتحادات من أجل رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية، والعمـل علـى حمايتهـا والدفاع عنها.

4. دراسة العتيبي (2018)

هدفت الدراسة إلى التعرف درجة ممارسة الطلبة للحريات الأكاديمية في جامعة الكويت والجامعة الامريكية في الكويت كما يراها الطلبة أنفسهم، ولتحقيق ذلك تم بناء استبانة مكونة من

(40) بندا، وطبقت على عينة الدراسة العشوائية وعددهم (1366) طالبا وطالبة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي. وأظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحريات الأكاديمية في جامعة الكويت والجامعة الامريكية في الكويت كانت متوسطة، كما أثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير نوع الجامعة لصالح الجامعة الامريكية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير الجنس لصالح فئة الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير المستوى الدراسي لصالح السنة الدراسية الأولى والثانية. وقد أوصت الدراسة بالتالي: تبادل الخبرات مع الجامعات العالمية للاستفادة من تجاربهم في مجال الحريات الأكاديمية الممنوحة، ووضع ميثاق خاص بالحريات الأكاديمية لطلاب الجامعة لتوضيح الجوانب المختلفة للمفهوم، وإعطاء المزيد من الاهتمام بالكليات العلمية وذلك بتشجيع الطلبة على ممارسة الحريات الأكاديمية.

5. دراسة سعيد والإبراهيم (2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الرسمية والخاصة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، بالإضافة إلى التعرف على التباين في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة نحو ممارسة الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجنس، الكلية). وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية (جامعة اليرموك، جامعة ال البيت) من مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، والبالغ عددهم (1287) عضواً، وجميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة (جامعة جدارا، جامعة اربد الأهلية) والبالغ عددهم (258) عضواً، وتكونت عينة الدراسة من (248) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك وال البيت، و(61) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي جدارا وإربد الأهلية من العام الدراسي (2015/2014)، والذين تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. وقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة عالية، كما بينت النتائج عدم وجود فروق في وجهات نظر أعضاء هيئة

التدريس نحو درجة ممارسة الحرية الأكاديمية وكافة مجالاتها تعزى لمتغيري الجنس والكلية، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في مجالات الحرية الأكاديمية تعزى لأثر الرتبة العلمية ولصالح أستاذ مساعد في مجال التدريس، ولصالح استاذ في مجال البحث العلمي.

6. دراسة العجلوني (2016)

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمالي المملكة. ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي. وتمثلت أداة الدراسة في استبانة جرى التأكد من صدقها وثباتها. تكون مجتمع الدراسة من (373) من أعضاء الهيئة التدريسية، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغت (170) عضو هيئة تدريس. وقد تبين من تحليل النتائج أن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال جاء بدرجة متوسطة، وجاء مجال ممارسة الحرية الأكاديمية بمجال المشاركة في صنع القرار بالمرتبة الأولى، بدرجة متوسطة، تلاه مجال خدمة المجتمع وبدرجة متوسطة. ثم مجال البحث العلمي بدرجة متوسطة. وأخيراً، جاء مجال ممارسات أعضاء هيئة التدريس بمجال التدريس بالترتيب الأخير بدرجة متوسطة. كما تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً للجنس لصالح الذكور في جميع المجالات، والأداة ككل عدا مجال البحث العلمي. بينما لا توجد فروق بين المتوسطات حول ممارسة الحرية الأكاديمية في جميع المجالات والأداة ككل تبعا لمتغيري الكلية والرتبة الأكاديمية. وأوصت الدراسة بضرورة منح الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات شمالي الأردن وتنميتها، خصوصا في مجال البحث العلمي.

7. دراسة الخزاعلة (2016)

والتي هدفت التعرف إلى واقع ممارسة الحرية الأكاديمية، لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء، ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي

التحليلي وبلغت عينة الدراسة (155) عضواً، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وأظهرت النتائج أن واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء، جاءت بدرجة متوسطة في جميع مجالات الاداة، باستثناء مجال (حرية المشاركة في الإدارة، وصنع القرار الجامعي)، جاء بدرجة منخفضة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية، في واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء لحريتهم الأكاديمية، تعزى لمتغير (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة)، وكذلك بينت الدراسة أن درجة تقدير أفراد العينة لمعيقات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم بشكل عام، كانت كبيرة.

8. دراسة العامري (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الباحة، كما هدفت إلى الكشف عن دلالة الفروق الاحصائية بين استجابات أفراد العينة حول ممارسة الحرية الأكاديمية التي تعزى إلى متغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجنس، نوع الكلية) ولتحقيق أهداف الدراسة، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة جرى التأكد من صدقها وثباتها. تكون مجتمع الدراسة من (985) من أعضاء الهيئة التدريسية، وجرى اختيار (350) عضواً بأسلوب العينة الطبقية العشوائية. وتبين من تحليل النتائج أن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كانت بدرجة متوسطة. كما تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة الباحة حول درجات الحرية الأكاديمية، وأبعادها وفقاً للجنس لصالح الذكور. بينما لا توجد فروق بين المتوسطات حول ممارسة الحرية الأكاديمية، وأبعادها وفقاً للكلية الجامعية لصالح الكليات العلمية. وكذلك تبين وجود فروق على الدرجة الكلية وبأبعاد (التدريس، البحث العلمي، المشاركة بصنع القرار) تعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية لصالح عضو هيئة التدريس من رتبة الأستاذ.

9. دراسة الأسود وعساف (2014)

وهدفت التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية، للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة، لدرجة هذه الممارسة، تعزى إلى متغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، بتطبيق استبانة مكونة من 40 فقرة موزعة على أربعة مجالات، وبلغت عينة عشوائية من اعضاء هيئة التدريس، بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، وأظهرت النتائج أن درجة تقدير افراد العينة لحريتهم الأكاديمية، جاءت بدرجة متوسطة، بنسبة بلغت 61.5%، في حين احتل مجال (اتخاذ القرار)، المركز الأول، بنسبة 67%، يليه مجال (حرية التدريس) بنسبة 60%، يليه مجال (حرية التعبير) بنسبة 57.9%، وأخيراً مجال (البحث العلمي) بنسبة 55.3%، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق بين المتوسطات، تعزى لمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص).

10. دراسة الرزقي (2013)

تهدف الدراسة إلى تعرف واقع ممارسة طلاب الدراسات العليا للحرية الأكاديمية وعلاقتها بدرجة ممارستها لمهارات الاتصال واتخاذ القرارات. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب وطالبات الدراسات العليا (ماجستير/ دكتوراه) في كليات التربية بالجامعات السعودية التالية (أم القرى، الملك سعود، طيبة) وعددهم 3423 طالبا وطالبة، ونظرًا لصعوبة تطبيق الدراسة على جميع أفراد المجتمع من الطلاب والطالبات، فقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية بنسبة 10%، باستثناء جامعة طيبة فقد تم أخذ جميع طلاب وطالبات الدكتوراه لمحدوديتهم، وكان عدد أفراد العينة 371 طالبًا وطالبة، واستخدم الباحث استبانة كأداة للدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن طلاب الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات السعودية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة ممارسة طلاب الدراسات العليا في كليات

التربية بالجامعات السعودية لمهارات الاتصال عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغيري (الجنس، المرحلة)، لصالح الذكور، ولصالح مرحلة الدكتوراه. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة ممارسة طلاب الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات السعودية لمهارات اتخاذ القرار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغيري (الجنس، المرحلة)، لصالح الذكور، ولصالح مرحلة الدكتوراه. كما توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع ممارسة طلاب الدراسات العليا للحرية الأكاديمية ودرجة ممارستهم لمهارات اتخاذ القرارات.

- **الدراسات الأجنبية المتعلقة بالحرية الأكاديمية**

1. دراسة زين الدين (Zain-Al-Dien, 2016)

أجرى زين الدين دراسة هدفت إلى تعرف درجة ممارسة طلاب الجامعات المصرية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (800) طالب وطالبة من طلبة الجامعات المصرية، وقد أسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات على أن طلبة الجامعات المصرية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأنها غير مفتقدة إلى حد كبير، وأنه توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجة ممارسة طلبة الجامعات المصرية للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات الجنس، الكلية، ونوع الجامعة. كما أسفرت نتائج الدراسة على أن العديد من طلبة الجامعة المصرية قد خبروا نوعاً من الشك حول الحرية الأكاديمية مما خلق حالة من عدم اليقين والاستقرار الذي يطرح تحديات أمام إدارة الجامعة في مصر لتحسين واقع الحرية الأكاديمية الطلابية.

2. دراسة كاركي (Karki, 2015)

وأجرى كاركي دراسة هدفت إلى استقصاء وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية حول الحرية الأكاديمية بالإضافة إلى تقصي دور كلية التربية في حماية الحرية الأكاديمية لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة. وقد أجريت الدراسة باستخدام مقابلات

موجهة مع (12) فرداً منهم (3) من أعضاء القيادات الأكاديمية، و(4) من أعضاء هيئة التدريس، و(4) طلاب. بالإضافة إلى تحليل الوثائق الرسمية ذات الصلة بالحرية الأكاديمية، وقد أسفرت نتائج الدراسة على ان كل من اعضاء هيئة التدريس والطلبة ينظرون إلى الحرية الأكاديمية على أنها شيء ضروري وهام للقيام بالأنشطة الأكاديمية، وأن مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في إدارة الجامعة مرتبط بالأنظمة والقوانين المعمول بها، وأن حق الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية في الأنشطة الأكاديمية محدود بسبب نقص التمويل المالي، وأن عدم الاستقرار السياسي هو التهديد الرئيسي للحرية الأكاديمية في جامعة تريبهوفان، حيث تتدخل الأحزاب السياسية في تسيير وإدارة الجامعة، ولا سياسة خاصة من قبل كلية التربية، وأن كلية التربية لا تقوم بما يجب لحماية الحرية الأكاديمية لأعضائها.

3. دراسة هوجان وتروتر (Hogan & Trotter, 2013)

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع الحرية الأكاديمية، في الجامعات الكندية، ومقارنتها في كل من مقاطعتي كولومبيا، وأونتاريو، وقد جرى استخدام المنهج التاريخي، وتركزت مظاهر الحرية على الشعور بالأمن الوظيفي، والحماية من الفصل التعسفي، وقدرة عضو هيئة التدريس على التأثير في طلبته، والمشاركة في عملية القرارات، وركزت الدراسة على المقارنة بين المقاطعتين، حيث تبين أنه في مقاطعة (كولومبيا)، يتم إعطاء أعضاء هيئة التدريس، درجة أكبر من الحرية في المشاركة بالشؤون الأكاديمية للكلية، أو المعهد، على الرغم من أن السلطة بيد الإدارة العليا، وخاصة المالية، والأكاديمية، بالرغم من وجود الهياكل التنظيمية من مجالس الأقسام، والكليات.

4. دراسة ماك فارلني (Mc Farlane, 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأبعاد السلبية والإيجابية لإعادة صياغة الحرية الأكاديمية للطالب. واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة عن الموضوع في برلين والأمم المتحدة وماليزيا وهونج كونج، وأظهرت نتائج الدراسة أن إعادة الصياغة الأكاديمية للطالب توفر نهجاً بديلاً عن منهج التفسير السلبي للمسؤوليات

الملقاة عاى أساتذة الجامعات، وبينت أن الحرية الأكاديمية للطالب تتمثل في حرية التعبير وحرية التعليم والتعليم العالي، وحرية دراسة المادة التي يختارها، وبينت الدراسة أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في الحرية الأكاديمية مثل شعور الطلاب بالعزلة في الحرم الجامعي وغيرها، والتزام الجامعة بتطوير سياستها بما يخدم مصلحة الطالب الأكاديمية، وأوصت الدراسة على أهمية العمل على تضمين الحرية الأكاديمية للطالب ضمن المناهج الدراسية من خلال العمل على تطويرها ليصبح مفكراً وناقداً مستقلاً.

5. دراسة تايو (Taiwo, 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة معاني الحرية الأكاديمية ومحتواها وتحدياتها، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي، عن طريق استخدام الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة، والتي تم إجراءها في نيجيريا للاستفادة منها عند التطبيق في مؤسسات التعليم العالي في جنوب افريقيا، وأظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية لم يخصص لها بند في قوانين التعليم العالي النيجيري، ولكن تم استخلاصها من القوانين الأخرى التي طالبت بأن يكون سيطرة محدودة للجامعات الحكومية، ودعت إلى ضرورة المشاركة في المبادرات الخاصة والتقييم الدوري لأداء مؤسسات التعليم العالي وبرامجها بهدف تطبيق الحرية الأكاديمية بشكل فعال ولضمان ملاءمتها للبيئة الافريقية.

6. دراسة بارجير (Barger, 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى الرضا لدى الكلية وأعضاء هيئة التدريس عن سياسات وممارسات الحرية الأكاديمية، وذلك باعتبارها جوهر التعليم العالي ومفتاح أعضاء هيئة التدريس للتعليم والبحث والنشر في مجالات تخصصاتهم، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على (1264) عضو هيئة تدريس من (316) جامعة وكلية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن الحرية الأكاديمية تعتبر عنصر أساسي في جميع الجامعات والكليات المشمولة بالدراسة، وأن الحرية الأكاديمية تشمل الجامعة بذاتها كمؤسسة مستقلة للمعرفة والتعليم وإجراء الأبحاث.

۞ الدراسات المتعلقة بالإنتاجية العلمية

- **الدراسات العربية المتعلقة بالإنتاجية العلمية**

1. دراسة العريقي (2019)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز وسبل التغلب عليها، كما هدفت إلى: معرفة أثر كل من متغيرات الجنس والكلية، والرتبة الأكاديمية، في إدراك أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز لمعوقات البحث العلمي. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة بأسئلتها المغلقة والمفتوحة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز والبالغ عددهم (173) تم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية بحيث تكون ممثلة للمجتمع الأصلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: من سبل التغلب على هذه المعوقات: توفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراءات البحوث، والتشجيع على المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية في الداخل والخارج، وتوفير المتطلبات الضرورية اللازمة للبحث العلمي، وتشجيع البحوث الجماعية، وعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس، واستخدام التقنيات الحديثة،.. الخ. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات كل من: الجنس، والكلية، والرتبة الأكاديمية، على إدراك أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز لمعوقات البحث العلمي. وأوصت الدراسة بتوفير الدعم المادي والمعنوي لأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث العلمية.

2. دراسة المالكي (2018)

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على معوقات الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة جدة من وجهة نظرهم، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتحقيق اهدافها، حيث قام الباحث بتصميم استبانة تكونت من (46) عبارة موزعة على أربعة أبعاد، تم التحقق من صدقها وثباتها، وتم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة جدة بلغ عددهم (80) عضو

هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية ، وتوصلت النتائج إلى عدة نتائج، أهمها: جاءت درجة تأثير المعوقات الجامعية والمعوقات المجتمعية على الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة جدة بدرجة كبيرة، بينما جاء تأثير المعوقات الشخصية، ومعوقات النشر العلمي بدرجة متوسطة، وأوضحت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لاختلاف عدد سنوات الخبرة في بعد المعوقات الجامعية، ولصالح من خدمتهم من (1-5) سنوات، ولا توجد فروق دالة احصائياً حول معوقات الانتاجية العلمية تعزى لمتغير الجامعة لعضو هيئة التدريس الحاصل على درجة الدكتوراة منها، ووجود فروق دالة احصائياً تعزى لمتغير الجنسية في أبعاد المعوقات الجامعية، والمعوقات الشخصية، والمعوقات المجتمعية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: زيادة الدعم المالي المخصص للانتاج العلمي.

3. دراسة السيد (2018)

تهدف هذه الدراسة إلى التأمل في واقع البحث العلمي بالوطن العربي، والأزمات المتعلقة به في كافة الجوانب مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى. كذلك تهدف إلى تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير البحث العلمي العربي. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة لجمع بيانات وتحليلها، من خلال تحليل واقع ورؤى وسياسات الدول العربية بشأن البحث العلمي في الماضي والحاضر والمستقبل. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود فجوة كبيرة ومتزايدة باستمرار بين دول العالم العربي، ودول العالم المتقدم في البحث العلمي بكافة أبعاده، وفي كافة الجوانب المرتبطة به. وأوصت الدراسة بربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة، الصناعية والزراعية والخدمية، الخاصة منها والحكومية، بحيث تشكل منظومة متكاملة للبحث العلمي، وضرورة التوعية المستمرة لرجال الأعمال وقيادات القطاع الخاص بأهمية المساهمة المادية الفعالة في دعم البحث العلمي في كافة المجالات، وتخصيص ساعات معينة للبحث العلمي تحتسب ضمن النصاب التدريسي للمعلم بكافة المؤسسات التعليمية.

4. دراسة بن طريف والطويسي (2017)

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، ومدى الاختلاف في مستوى التقييم بين طلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الإنسانية، والتعرف على آرائهم في كيفية تطوير البحث العلمي في الجامعة الأردنية، وقد استخدم المنهج الوصفي اعتماداً على استبانة تم تطويرها لهذه الغاية، وتكونت من (40) فقرة وتقع في خمسة مجالات، وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية من طلبة الدراسات العليا بلغت (104) من الكليات الإنسانية والعلمية ذكوراً واناثاً، وتم تحليل البيانات واستخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الثنائي، كما تم تصنيف آراء الطلبة في كيفية تطوير البحث العلمي، والمعيقات التي تواجه المشاركة الفاعلة لطلبة الدراسات العليا، وقد أظهرت النتائج: أن تقديرات طلبة الدراسات العليا لواقع البحث العلمي بشكل عام تختلف بين الكليات العلمية والانسانية، حيث بلغت لطلبة الكليات الإنسانية (3.2) في مستوى المتوسط، في حين بلغت لطلبة الكليات العلمية (2.8) في المستوى الهامشي، وبرز الاختلاف أيضاً في مجالات البحث العلمي الخمسة، في حين لم يظهر أثر للجنس، ولم يكن هناك أثر للتفاعل بين جنس الطلبة ونوع الكلية التي ينتمي إليها، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات: أبرزها ضرورة دعم البحث العلمي مادياً، وإيجاد دورية علمية محكمة لنشر أبحاث وأفكار الطلبة الابداعية.

5. دراسة الحويطي (2017)

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي دور الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في خدمة المجتمع السعودي، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتم تطوير أداة الدراسة والتي اشتملت على (8) أسئلة من النوع المفتوح، و(24) فقرة من النوع المغلق. وتكونت عينة الدراسة من (118) عضو هيئة تدريس اختيروا بطريقة العينة الطبقية العشوائية من جامعتي تبوك والجوف. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن (64%) من أفراد الدراسة شاركوا بإعداد (6–9) بحوث، وأن (63.6%) من أعضاء هيئة التدريس لم يشاركوا بإعداد أبحاث ذات طبيعة خدمية لمؤسسات المجتمع السعودي. كما أظهرت أن دور الناتج

العلمي لأعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع جاء بين الدرجة المتوسطة والقليلة. واحتل المرتبة الأولى مجال البحوث التطبيقية وبدرجة متوسطة، تلاه مجال التوعية والتثقيف وبدرجة قليلة، وجاء في المرتبة الأخيرة مجال الاستشارات وبدرجة قليلة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في استجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، بينما توجد فروق للأبعاد: التوعية والتثقيف، مجال البحوث التطبيقية، الدرجة الكلية، تبعاً لمتغير نوع الكلية ولصالح الكليات العلمية. وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بضرورة الارتقاء بالإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس من خلال: اعتماد البحوث المشتركة في نظام الترقية بواقع نقطة بحثية لكل عضو، إيجاد عقود شراكة بحثية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني.

6. دراسة عبد الله (2017)

وهدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمي والكشف عن المعوقات المختلفة سواء داخل الجامعة أو خارجها التي تواجه أعضاء هيئة التدريس وتحول دون أداء الوظيفة البحثية على الوجه المطلوب. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (195) عضو هيئة تدريس وباحث في المملكة العربية السعودية تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية ، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، تم تقسيم معوقات البحث العلمي إلى سبع مجالات هي: مجال المعوقات المتعلقة بظروف العمل، مجال المعوقات المتعلقة بالإدارة، مجال المعوقات المعرفية، مجال المعوقات المادية والمعنوية، مجال المعوقات المتعلقة بالأجهزة والتسهيلات والمعلومات اللازمة للبحث العلمي، مجال المعوقات المتعلقة بالنمو المهني المرتبط بالبحث العلمي لعضو هيئة التدريس، مجال المعوقات المرتبط بتحكيم البحوث ونشرها. كما توصلت الدراسة إلى ضرورة انشاء هيئة عليا للبحث العلمي على مستوى الجامعات مهمتها تولي وضع استراتيجيات البحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية رصد الميزانيات اللازمة للبحث العلمي وإيجاد آلية مناسبة تضمن توظيف نتائج البحوث العلمية لأغراض التنمية المختلفة وخدمة المجتمع.

7. دراسة أبو سنينة (2015)

هدفت الدراسة إلى تعرف مستوى الإنتاجية العلمية وعلاقته بمستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في كليتي العلوم التربوية في الجامعة الأردنية وجامعة الشرق الأوسط من وجهة نظرهم، وتعرف الفروق في مستوى الإنتاجية ومستوى الرضا الوظيفي لديهم بالنسبة لمتغيرات: الجامعة، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة. ولتحقيق الهدف تم تطوير استبانتين. وتم تطبيق الاستبانتين على أعضاء هيئة التدريس، وقد اجاب على الاستبانتين عينة عشوائية مكونة من (50) عضواً منهم. وأظهرت النتائج أن مستوى الإنتاجية ومستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في كليتي العلوم التربوية في الجامعة الأردنية وجامعة الشرق الأوسط كانا منخفضين في الدرجة الكلية وأنه لا توجد فروق بالنسبة لمتغير الرتبة الأكاديمية ومتغير الخبرة بين كليتي العلوم التربوية في الجامعتين. وتضمنت الدراسة توصيات، منها: أن تقوم الجامعتان بتوفير البيئة التربوية العلمية المناسبة للارتقاء بمستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في كليتي العلوم التربوية في الجامعتين.

8. دراسة نجم، والمجيدل، والحولي (2014)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى حجم الانتاجية العلمية لعضوات الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي، والكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية في حجم الانتاجية العلمية وفقاً لمتغيرات الدراسة: المؤهل العلمي، المؤسسة عدد سنوات الخبرة الأكاديمية، المنصب الإداري، التخصص، الحالة الاجتماعية، وأهم المعوقات التي تحد من انتاجيتها العلمية ومعرفة دوافع الانتاجية العلمية لديها. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي، وقد وزعت الاستبانات على مجتمع الدراسة بأكمله، ولكن لم تسترد الباحثة سوى (86) استبانة صالحة وهي عينة الدراسة، بنسبة (78%) من المجتمع الأصلي. واستخدمت الاستبانة من تصميم الباحثة، وأظهرت النتائج عدد من النتائج أهمها: أن أعلى متوسط في الانتاجية العلمية كانت المشاركة في ورش العمل ويليها على التوالي المشاركة في أوراق عمل بحثية، وتحكيم الأبحاث، والاشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ومناقشتها، وتنخفض الانتاجية في

الحصول على الجوائز وبراءات الاختراع. وأظهرت أيضا وجود فروق ذات دلالة احصائية في حجم الانتاجية العلمية تعزى للمتغيرات: المؤهل العلمي، الجامعة، عدد سنوات الخبرة، شغل المناصب الادارية. وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في حجم الانتاجية العلمية تعزى للمتغيرات: المؤسسة التعليمية، التخصص، الحالة الاجتماعية، مكان السكن.

9. دراسة الصوينع (2011)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي والمعوقات التي تعوق أعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث والدراسات العلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما هدفت إلى تقديم مقترحات قد تساعد في الحد من تلك المعوقات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت (232) عضواً تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة متوسطة على واقع البحث العلمي في جامعة الإمام. ويواجه البحث العلمي في جامعة الإمام معوقات إدارية، وأكاديمية، ومعلوماتية، وشخصية، ومالية. كما أن حصول جميع محاور المقترحات التي قد تعين على الحد من معوقات البحث العلمي في جامعة الإمام على موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة كبيرة جداً. بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس، والدرجة العلمية، والمعوقات الإدارية، والأكاديمية، والمالية، والمعلوماتية التي تواجه البحث العلمي في الجامعة. وأيضاً وجود فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس باختلاف عدد سنوات الخبرة حول معوقات البحث العلمي في الجامعة لصالح أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم خبرات من (5–10 سنوات) و (15 سنة فأكثر).

10. دراسة راضي (2010)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في كليات جامعة طيبة وتحديد ما إذا كانت هناك فروق في الإنتاجية العلمية تعزى لمتغيرات: الجنس،

التخصص، الرتبة العلمية، وكذلك التعرف على الحاجات الإرشادية كما تدركها عضوات هيئة التدريس لزيادة انتاجيتهن العلمية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت الأداة في استبانة طبقت على عينة مكونة من (52) من عضوات هيئة التدريس بكليات جامعة طيبة، وأظهرت النتائج أن الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس كانت منخفضة في مجال إنتاج الكتب العلمية، وكذلك الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، بينما تبدو مقبولة فيما يتعلق بعدد البحوث المنشورة، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير الجنسية لصالح عضوات هيئة التدريس غير السعوديات، وكذلك وجود فروق تبعاً للتخصص لصالح تخصص العلوم العلمية، ووجود فروق في عدد البحوث المنشورة، والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، ومجمل الإنتاج العلمي تعزى لمتغير الرتبة لصالح رتبة الأستاذ.

- **الدراسات الأجنبية المتعلقة بالإنتاجية العلمية**

1. دراسة هاتمليه (Hatamleh, 2016)

والتي هدفت إلى تقصي معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة جدار واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة كأداة للدراسة، في حين تكونت عينة الدراسة من (166) عضو هيئة تدريس من جامعة جدار اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية ، وأظهرت النتائج أن مجال العوائق المالية والإدارية كان في المرتبة الأولى، تلاه مجال البحث التحريري، ثم مجال نشر البحث العلمي. وجاء مجال العوائق التي تتعلق بالبحث نفسه في المرتبة الأخيرة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة حول مجال المعرفة بمهارات البحث العلمي تبعا لمتغير الجنس ولصالح الذكور، بالإضافة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الاستجابات أفراد الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال نشر البحوث، والعقبات المتعلقة بمجال العقبات المالية والإدارية التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في البحوث تبعا لمتغير الجنس، فضلا عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة تبعا للمتغيرات: الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة.

2. دراسة خان (Khan, 2015)

وأجريت في باكستان، وهدفت إلى الكشف عن واقع الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة داو (Dow)، الباكستانية منذ تأسيسها عام (2003)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي للفترة من عام (2012) ولنهاية عام (2013)، حيث تمت مراجعة مجلات الجامعة وقواعد البيانات فيها لمعرفة: عدد البحوث المنشورة، ونوعية البحوث المنشورة، وكذلك معرفة المعوقات الإنتاجية العلمية. وبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت نتائج الدراسة وجود (549) بحثاً علمياً لغاية عام (2008)، في حين تم إنتاج (419) بحثاً علمياً بعد عام (2008)، وبينت النتائج أن (54.5%) من الأبحاث فقط منشورة في مجلات علمية محكمة، وبينت النتائج أن غايات الأبحاث كانت للترقية، وتمثلت في دراسات الحالة والبحوث الإجرائية والتجريبية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معوقات الإنتاجية العلمية تمثلت في ضعف موازنات البحث العلمي، والعبء التدريسي المرتفع الذي يعيق عضو هيئة التدريس عن الإنتاج العلمي، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مخصصات البحث العلمي، ودعم أعضاء هيئة التدريس مادياً.

3. دراسة كاريميان وآخرون (Karimian et. Al., 2012)

وهدفت إلى معرفة واقع البحث العلمي في الجامعات الإيرانية، والمعوقات التي تواجه إجراء البحوث العلمية فيها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، وقد تكونت عينة الدراسة من (240) عضو هيئة تدريس (100 إناث، 140 ذكور) تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية ، استجابوا لاستبانة تم نشرها على موقع جامعة شهراز الإيرانية، وقد أظهرت النتائج ضعف إسهام البحوث العلمية في عمليات التنمية والتطوير، إلى جانب وجود عدد كبير من معوقات إجراء البحوث، ومنها ضعف الموزانات المخصصة للبحوث العلمية، والمشكلات الإدارية والتنظيمية، والعبء التدريسي الذي يحد من جهود البحث العلمي، وأظهرت الدراسة وجود فروق دالة احصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة حول ضعف دور البحوث العلمية في التنمية والتطوير، تعزى لمتغير الجنس والرتبة العلمية لصالح الإناث ورتبة أستاذ مشارك،

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتعميق الوعي بأهمية البحث العلمي، والإنتاجية لدى عضو هيئة التدريس.

4. دراسة هاردري وآخرون (Hardre et. Al., 2011)

وأجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل السياقية، وعوامل الدافعية التي تسهم في الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس، واتبعت الدراسة منهجية مسحية من خلال عينة مكونة من (781) عضو هيئة تدريس يعملون في عدد من الجامعات التي تتوزع على (17) ولاية أمريكية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق مقياس القيم البحثية المكون من (10) أسئلة عامة حول دوافع البحث، وتم طرح سؤال واحد حول نسبة الجهد البحثي مقابل مهام عضو هيئة التدريس الأخرى، وسؤال واحد حول معوقات الإنتاجية العلمية، وبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت نتائج الدراسة أن أهم دافع من دوافع الإنتاجية العلمية كان الترقية، يليه تنمية المجتمع، ثم حل المشكلات العلمية، وبينت النتائج أن نسبة الجهد الحثي مقابل العبء التدريسي كانت تتراوح بين (30–70%) ، وأوصت الدراسة بضرورة تخفيف العبء عن أعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من زيادة نسبة انتاجيتهم العلمية.

5. دراسة ماميسيشفلي (Mamiseishvili, 2010)

وهدفت هذه الدراسة إلى مقارنة مستوى العمل والإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس الإناث العاملات بالجامعات الأمريكية البحثية تبعاً لمتغير المولد داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت الأدوات في الاستبانة والمقابلات، التي طبقت على عينة طبقية عشوائية مكونة من (860) عضو من أعضاء هيئة التدريس الإناث بالجامعات الأمريكية البحثية في تخصصات مختلفة مقسمة بالتعادل على المولودات خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمولودات داخلها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المولودات في الخارج كن أكثر إنتاجية في مجال البحوث العلمية من زميلاتهن المولودات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، واتضح ذلك من خلال مقارنة عدد البحوث العلمية المنتجة، أما

الإنتاجية في العمل فقد اتضح أن المولودات خارج الولايات المتحدة الأمريكية أقل انخراطاً في التدريس وفي الأنشطة الجامعية والخدمات العامة بالجامعة من زميلاتهن المولودات داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

6. دراسة ويشيان وآخرون (Wichian et. Al., 2009)

والتي أجريت في تايلاند، وهدفت إلى الكشف عن واقع البحث العلمي، والعوامل المؤثرة فيه في جامعات تايلاند الحكومية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتم بناء استبانة مكونة من خمسة أجزاء، هي: المعلومات الشخصية، والكفاية البحثية، والترقية، والإنتاجية العلمية، والعوامل المؤثرة، وتكونت عينة الدراسة من (300) عضو هيئة تدريس من (16) جامعة حكومية تايلندية، تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية وأظهرت نتائج الدراسة أن إنتاجية أعضاء هيئة التدريس العلمية جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ حجم الإنتاجية نسبة (0.40) في السنة، وكانت جودة الإنتاجية العلمية مرتفعة، بينما درجة الدعم الجامعي المؤسسي متوسطة، وتتأثر الإنتاجية العلمية بخصائص الباحث الشخصية، وكفايته العلمية، والتعديل المادي، والدعم المعنوي، والحاجة البحثية، وتمحورت أسباب الإنتاجية العلمية بين الحاجة للترقية والنشاط العلمي، وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع منهجية لدعم البحوث العلمية، وإنتاجية أعضاء هيئة التدريس بما يعزز دور الجامعات التايلاندية.

الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية

1. دراسة الغامدي (2018)

والتي هدفت إلى تحديد تصورات أعضاء هيئة التدريس حول درجة حريتهم الأكاديمية، وبحث العلاقة بين الحرية الاكاديمية والإنتاجية البحثية، وذلك باستخدام بيانات من جامعة ام القرى. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس الذكور الذين يعملون في كليات الجامعة بمدينة مكة المكرمة وعددهم (1091) عضواً، واختيرت منهم عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (290) عضواً، وتم استخدام الاستبانة كأداة

للدراسة. واظهرت النتائج أن تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية جاءت متوسطة، وبالمثل كانت الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس متوسطة، وكشفت النتائج عن علاقة ارتباطية بين تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية، وانتاجيتهم البحثية، كما دلت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين مجمل المتغيرات. وبناءً على هذه النتائج يوصي الباحث بوضع قوانين ولوائح معلنة تحمي الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتسهم في دعم الإبداع ومنع توقف النمو المعرفي، كما يؤكد على أهمية إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في صنع القرارات الجامعية، وانتخاب القيادات الأكاديمية.

2. دراسة الحارثي (2015)

وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع الحرية الأكاديمية لعضوات هيئة التدريس بجامعة أم القرى وعلاقتها بمستوى الإنتاجية العلمية لديهن، وإمكانية التنبؤ بمستوى الإنتاجية العلمية من خلال درجات الحرية الأكاديمية، والكشف عن مدى وجود فروق في واقع الحرية الأكاديمية ومستوى الإنتاجية العلمية في ضوء بعض المتغيرات. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي بأساليبه المسحية والارتباطية والتنبؤية، وتمثلت الأداة في استبانة تكون بعدها الأول من مؤشرات الإنتاجية العلمية المتعلقة بعدد البحوث المنشورة، والكتب، والمؤتمرات التي تم المشاركة فيها، وتكون البعد الثاني من (29) عبارة مقسمة على مجالات الحرية الأكاديمية الثلاثة: حرية التعبير عن الراي، البحث العلمي، والتدريس. تكونت عينة الدراسة من (188) عضو من عضوات هيئة التدريس بجامعة أم القرى بمدينة مكة المكرمة، وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع عضوات هيئة التدريس للحرية الأكاديمية كانت بدرجة متوسطة في الواقع الكلي وفي المجالات الثلاثة الفرعية: البحث العلمي، والتدريس، والتعبير عن الرأي، على الترتيب. وكان متوسط الإنتاجية العلمية ككل (0.18) سنوياً، وكان متوسط البحوث المنشورة (0.46) والكتب المؤلفة (0.05) والمشاركة في المؤتمرات (0.39) سنوياً. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباطية بين الحرية الأكاديمية في جميع مجالاتها الثلاثة وفي الدرجة الكلية وبين مستوى الإنتاج العلمي في مجال تأليف الكتب فقط.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أولاً: من حيث أغراض الدراسة وأهدافها

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين لنا بأن هذه الدراسة قد اتفقت مع الدراسات السابقة من حيث هدفها، فبعض الدراسات بحثت في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، مثل: دراسة **قويدر وشامية (2018)** التي هدفت التعرف إلى مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، ودراسة **زروالي وابريعم (2018)** حيث هدفت إلى التعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **ودراسة العتيبي (2018)** حيث هدفت إلى التعرف درجة ممارسة الطلبة للحريات الأكاديمية في جامعة الكويت والجامعة الامريكية في الكويت كما يراها الطلبة أنفسهم، **ودراسة سعيد والإبراهيم (2017)** حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الرسمية والخاصة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، و**دراسة العجلوني (2016)** حيث هدفت التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمالي المملكة. **ودراسة الخزاعلة (2016)** والتي هدفت التعرف إلى واقع ممارسة الحرية الأكاديمية، لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء، **ودراسة العامري (2015)** حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الباحة، **ودراسة الأسود وعساف (2014)** حيث هدفت إلى الكشف عن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها، **دراسة (Zain-Al-Dien, 2016)** حيث هدفت إلى تعرف درجة ممارسة طلاب الجامعات المصرية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، **ودراسة (Karki, 2015)** التي هدفت إلى استقصاء وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية حول الحرية الأكاديمية، و**دراسة (Hogan & Trotter, 2013)** التي هدفت التعرف إلى واقع الحرية

الأكاديمية، في الجامعات الكندية، ومقارنتها في كل من مقاطعتي كولومبيا، وأونتاريو. **ودراسة (Mc farlane, 2012)** حيث هدفت إلى الكشف عن الأبعاد السلبية والإيجابية لإعادة صياغة الحرية الأكاديمية للطالب.

كما بحثت بعض الدراسات في العلاقة بين الحرية الأكاديمية وجوانب أخرى، مثل: **دراسة الحارثي (2015)** هدفت إلى الكشف عن واقع الحرية الأكاديمية لعضوات هيئة التدريس بجامعة أم القرى وعلاقتها بمستوى الإنتاجية العلمية لديهن و**دراسة الغامدي (2018)** التي هدفت إلى تحديد تصورات أعضاء هيئة التدريس الذكور بجامعة أم القرى حول درجة حريتهم الأكاديمية، وبحث العلاقة بين الحرية الأكاديمية والإنتاجية البحثية لديهم، **ودراسة حكمي (2018)** التي هدفت التعرف إلى واقع الحرية الأكاديمية والأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، والعلاقة بينهما، **ودراسة الرزقي (2013)** التي تهدف الدراسة إلى تعرف واقع ممارسة طلاب الدراسات العليا للحرية الأكاديمية وعلاقتها بدرجة ممارستها لمهارات الاتصال واتخاذ القرارات. ودراسة **(Taiwo, 2012)** التي هدفت إلى دراسة معاني الحرية الأكاديمية ومحتواها وتحدياتها، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، **ودراسة (Barger, 2010)** حيث هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى الرضا لدى الكلية وأعضاء هيئة التدريس عن سياسات وممارسات الحرية الأكاديمية.

وبعض الدراسات بحثت في معوقات الإنتاجية العلمية، مثل: **دراسة العريقي (2019)** التي هدفت إلى التعرف على معوقات البحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز وسبل التغلب عليها، **ودراسة المالكي (2018)** التي هدفت إلى التعرف على معوقات الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة جدة من وجهة نظرهم، **ودراسة عبد الله (2017)** وهدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمي والكشف عن المعوقات المختلفة سواء داخل الجامعة أو خارجها التي تواجه أعضاء هيئة التدريس وتحول دون أداء الوظيفة البحثية على الوجه المطلوب. **ودراسة الصوينع (2011)** حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي والمعوقات التي تعوق

أعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث والدراسات العلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. **ودراسة (Hatamleh, 2016)** والتي هدفت إلى تقصي معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة جدار. **ودراسة (Karimian et. Al., 2012)** التي هدفت إلى معرفة واقع البحث العلمي في الجامعات الإيرانية، والمعوقات التي تواجه إجراء البحوث العلمية فيها،

وهناك بعض الدراسات التي بحثت في واقع الإنتاجية العلمية، مثل: **دراسة السيد (2018)** التي تهدف إلى التأمل في واقع البحث العلمي بالوطن العربي، والأزمات المتعلقة به في كافة الجوانب مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، **ودراسة بن طريف والطويسي (2017)** حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، **ودراسة نجم، والمجيدل، والحولي (2014)** حيث هدفت إلى التعرف إلى حجم الانتاجية العلمية لعضوات الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي، **ودراسة راضي (2010)** حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في كليات جامعة طيبة. **ودراسة (Khan, 2015)** وهدفت إلى الكشف عن واقع الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة داو (Dow)، **ودراسة (Hardre et. Al., 2011)** والتي هدفت إلى الكشف عن العوامل السياقية، وعوامل الدافعية التي تسهم في الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس. **ودراسة (Mamiseishvili, 2010)** وهدفت هذه الدراسة إلى مقارنة مستوى العمل والإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس الإناث العاملات بالجامعات الأمريكية البحثية.

ودراسات أخرى بحثت في علاقة الإنتاجية العلمية بمتغيرات أخرى، مثل: **دراسة الحويطي (2017) التي** هدفت إلى تقصي دور الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في خدمة المجتمع السعودي، **ودراسة أبو سنينة (2015)** التي هدفت إلى تعرف مستوى الإنتاجية العلمية وعلاقته بمستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في كليتي العلوم التربوية في الجامعة الأردنية وجامعة الشرق الأوسط من وجهة نظرهم. **ودراسة**

(Wichian et. Al., 2009) حيث هدفت إلى الكشف عن واقع البحث العلمي، والعوامل المؤثرة فيه في جامعات تايلاند الحكومية.

ثانياً: من حيث مجتمع الدراسة وعينتها

دراسة قويدر وشامية (2018) التي هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، **ودراسة الأسود وعساف (2014)** التي هدفت التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية، للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، **ودراسة نجم، والمجيدل، والحولي (2014)** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى حجم الانتاجية العلمية لعضوات الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي في غزة.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اختلفت الدراسات السابقة في مفهوم الحرية الأكاديمية، حيث اشتملت على محتوى أساليب التدريس والبحث والنشر العلمي والتعبير عن الرأي والمشاركة في صنع واتخاذ القرار كما في دراسة حكمي (2018) وأضافت دراسة العجلوني (2016) خدمة المجتمع. كما اختلفت الدراسات السابقة في مفهوم الإنتاجية العلمية، حيث اشتملت على البحوث المنشورة والكتب المؤلفة والمشاركة بالمؤتمرات في دراسة الحارثي (2015) وأضاف دراسة راضي (2010) الاشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه. واعتمدت الدراسة الحالية إلى ما ذهبت اليه الدراسات حيث اشتملت الحرية الأكاديمية على حرية اتخاذ القرار والبحث العلمي وحرية التعبير عن الرأي وحرية التدريس واشتملت الإنتاجية العلمية على مجموع ما انتجه عضو هيئة التدريس من بحوث منشورة وكتب علمية مؤلفة وأوراق عمل ومؤتمرات وتحكيم أبحاث والاشراف على الرسائل الجامعية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في محاور عدة أهمها أنها أعطت الباحث آفاقاً أوسع في مجال الحرية الأكاديمية، والإنتاجية العمية من حيث المعرفة النظرية للموضوع.
- وكذلك استفاد الباحث من بعض الإجراءات البحثية التي تضمنتها الدراسات السابقة، في تطوير وبلورة مشكلة البحث، وبناء أداة الدراسة، وتحديد متغيراتها، وصياغة أسئلتها والتعرف إلى نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للبحث.
- بالإضافة للاستفادة من النتائج والتوصيات التي تضمنتها الدراسات السابقة في بلورة نتائج الدراسة.
- كما نبهت الدراسات السابقة الباحث للعديد من الكتب، والمراجع التي تناولت موضوعي الحرية الأكاديمية، والإنتاجية العلمية.

أوجه التميز للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بتناوله موضوع الحرية الأكاديمية وعلاقته بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية وذلك من خلال بعض المتغيرات التي تؤثر في ممارسة الحرية الأكاديمية مثل اتخاذ القرار والبحث العلمي والتعبير عن الرأي والتدريس، وهذا الموضوع لم ينل حظاً من البحث على مستوى فلسطين حسب علم الباحث.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدراسة

متغيرات الدراسة

المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يهدف هذا الفصل إلى عرض الإجراءات التي اتبعت في تنفيذ الدراسة، وتشمل المنهج المتبع ومجتمعه، وعينته التي طبقت عليها الأداة، وإجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي وذلك لملائمته لطبيعة البحث الحالي حيث يمكن وصف وتحليل أبعاد المشكلة ودراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً (عبيدات وآخرون،2001)، ويستفيد البحث من هذا المنهج في إجراء دراسته بهدف التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية وعلاقتها بإنتاجهم العلمي وذلك من خلال الإجابة على فقرات أداة الدراسة التي تم تصميمها للوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتحقيق غرض الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية التقليدية في شمال الضفة الغربية والبالغ عددها (3) جامعات وهي:

(جامعة النجاح الوطنية، وجامعة فلسطين التقنية –خضوري، والجامعة العربية الأمريكية)، وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات (932) عاملاً حسب إحصائية وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية للعام 2018–2019.

ويبين الجدول (1) توزيع مجتمع الدراسة على الجامعات الفلسطينية التقليدية.

جدول (1): توزيع العاملين الأكاديميين المتفرغين على مجتمع الدراسة

الجامعة	عدد العاملين الأكاديميين			النسبة من المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	
جامعة النجاح الوطنية	523	74	597	%64
جامعة فلسطين التقنية –خضوري	154	36	190	%20
الجامعة العربية الأمريكية	128	17	145	%16
المجموع	805	127	932	%100

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، (2018–2019). الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. رام الله، فلسطين. تم الاسترداد من: https://www.mohe.pna.ps/Portals/0/MOHEResources/Docs/Statistics/dalil%202018.pdf?ver=2018-11-06-140523-013

والشكل (1) يوضح حجم مجتمع البحث في كل جامعة من الجامعات الثلاث.

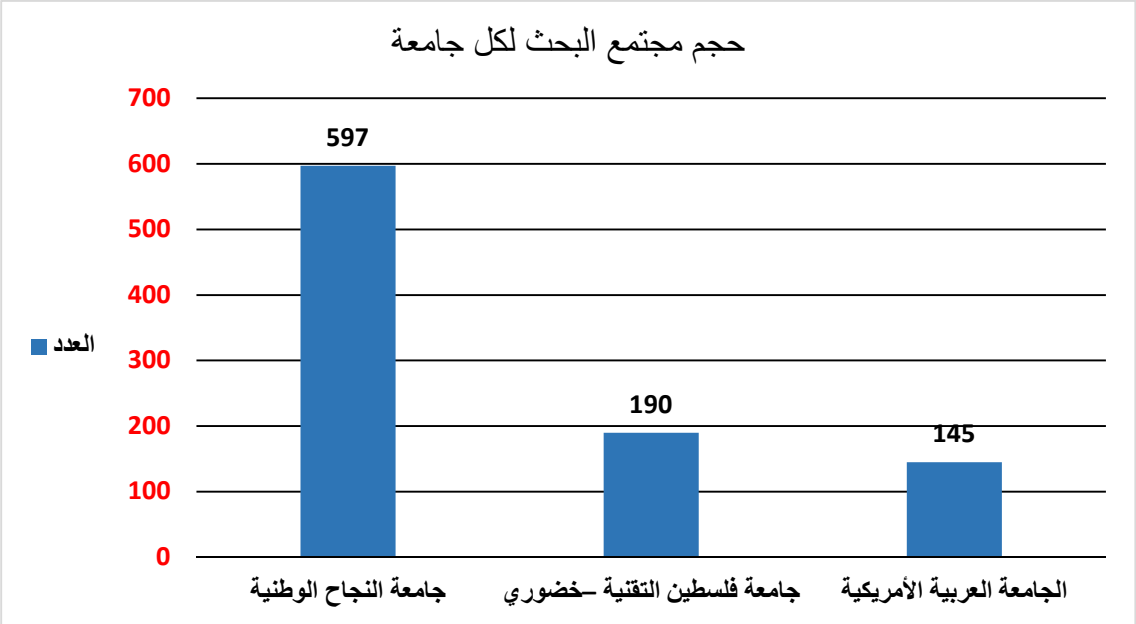

شكل (1): مجتمع البحث بكل جامعة من الجامعات الثلاث.

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) أن أعضاء هيئة التدريس بجامعة النجاح الوطنية بلغ (597)، وأعضاء هيئة التدريس بجامعة فلسطين التقنية بلغ (190)، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة العربية الأمريكية بلغ (145) في حين بلغ العدد الكلي لمجتمع البحث (932) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الثلاث.

عينة الدراسة

لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية لغايات تمثيل مجتمع الدراسة. وقد تبين أن حجم العينة الممثلة لمجتمع الدراسة هي (n=271) عاملا، بحسب معادلة ستيفن ثامبسون واعتماداً على حجم المجتمع الكلي بحيث يكون هامش الخطأ المسموح به (5%) وبنسبة 29% من مجتمع الدراسة. (النجار، النجار، والزعبي 2013).

$$n = \frac{\left(N * \left(\mathrm{P} * (1 - \mathrm{P})\right)\right)}{(((\mathrm{N} - 1) * \left(\frac{d^2}{z^2}\right) + \left(\mathrm{p} * (1 - \mathrm{p})\right))}$$

$$n = \frac{\left(932 * \left(0.5 * (1 - 0.5)\right)\right)}{(((932 - 1) * \left(\frac{0.0025}{3.8416}\right) + \left(0.5 * (1 - 0.5)\right))}$$

$$\mathrm{n} = \frac{233}{0.86} = 270.93$$

نقرب الكسر لأقرب عدد صحيح فيصبح حجم العينة = 271.

حيث أن:

N : حجم المجتمع

Z : الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)

D : نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

P : نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

واعتماداً على ما سبق تم توزيع الاستبانات والبالغ عددها (300) استبانة على الجامعات محل الدراسة وفقا لأسلوب العينة الطبقية العشوائية، ووفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{حجم العينة (271)} \times \frac{\text{عدد العاملين في الجامعة}}{\text{حجم المجتمع الكلي (932)}}$$

وتم فقدان (60) استبانة عند تجميع الاستبانات، حيث تم استعادة (240) استبانة صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة (80%) من الاستبانات الموزعة ونسبة (89%) من عينة الدراسة الحالية.

والجدول (2) يبين توزيع العينة على الجامعات التقليدية في شمال الضفة الغربية حسب نسبة العاملين الأكاديميين فيها.

جدول (2): توزيع العينة على الجامعات التقليدية في شمال الضفة الغربية حسب نسبة العاملين الأكاديميين فيها.

الجامعة	عدد العاملين الأكاديميين	حجم العينة من كل جامعة	النسبة المئوية
جامعة النجاح الوطنية	597	174	64%
جامعة فلسطين التقنية خضوري	190	55	20%
الجامعة العربية الأمريكية	145	42	16%
المجموع	932	271	%100

والشكل (2) يوضح حجم المجتمع وعينة البحث في كل جامعة من الجامعات الثلاث.

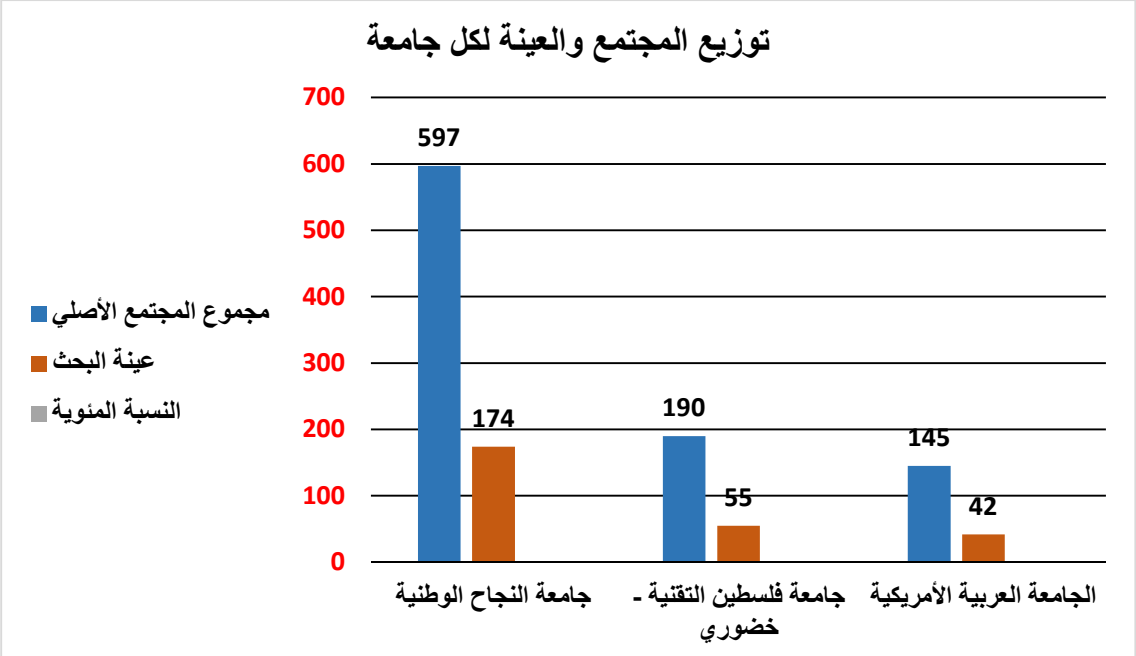

شكل (2): مجتمع وعينة البحث في كل جامعة من الجامعات الثلاث.

وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب متغيراتها المستقلة:

جدول (3): وصف عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	174	%72.5
	أنثى	66	%27.5
	المجموع	240	%100.0
الرتبة العلمية	محاضر	67	%27.9
	أستاذ مساعد	116	%48.3
	أستاذ مشارك	42	%17.5
	أستاذ	15	%6.3
	المجموع	240	%100.0
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	39	%16.3
	من 6 – 10 سنوات	74	%30.8
	أكثر من 10 سنوات	127	%52.9
	المجموع	240	%100.0
الجامعة	جامعة النجاح الوطنية	143	%59.6
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	%22.9
	الجامعة العربية الأمريكية	42	%17.5
	المجموع	240	%100.0
نوع الكلية	علمية	104	%43.3
	إنسانية	136	%56.7
	المجموع	240	%100.0

يتضح من الجدول رقم (3) أن الذكور كانت نسبتهم (72.5%) من مجموع أفراد عينة الدراسة في حين بلغ الإناث (27.5%) وهذا يرجع لكون نسبة الذكور في المجتمع الأصلي للدراسة تعتبر أكبر من الإناث، حيث تمثل (86.4%) من المجتمع الأصلي للدراسة، في حين تمثل (13.6%) نسبة الإناث من مجتمع الدراسة الأصلي. كما اتضح من الجدول أن (48.3%)

من أفراد عينة الدراسة هم برتبة أستاذ مساعد، يليهـــا أفراد الدراسة من رتبة محاضر بنســـبة (27.9%) ثم أستاذ مشارك بنسبة (17.5%) ثم أستاذ بنسبة (6.3%). وكما اتضح من الجدول أن ما نسبته (16.3%) قد كانت سنوات خبرتهم (5) سنوات فأقل، وأن مـــا نســـبته (30.6%) كانت من (6 –10) سنوات، وما نسبته (52.9%) قد كانت أكثر من (10) سنوات. وكما اتضح من الجدول أن أفراد عينة الدراسة من جامعة النجاح الوطنية أكثر فئات الدراسة عـــدداً (143) فرداً بنسبة (59.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، يلي ذلك أفراد عينة الدراسة من جامعـــة فلسطين التقنية – خضوري حيث بلغ عددهم (55) فرداً بنسبة (22.9%) وأخيراً كـــان أفـــراد الدراسة من الجامعة العربية الأمريكية (42) فرداً بنسبة (17.5%) لأنهم يمثلون العدد الأقل في المجتمع الأصلي للدراسة.

كما قام الباحث بإجراء مقابلة مع مجموعة من أعضاء هيئة التدريس فـــي الجامعـــات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية والبالغ عددهم (6) وتمّ الاستئذان منهم بذكر أســـمائهم فـــي الدراسة كما هو مبين في الملحق (5).

أداتي الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على أداتين إحداهما كمية والأخرى نوعية وهما:

أولاً: الاستبانة

أعد الباحث استبانة بأجزاء الدراسة لتحديد مستوى الإنتاجية العلميـــة لأعضـــاء هيئـــة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية وواقع الحرية الأكاديمية لديهم وقد تم إعدادها وتطويرها في ضوء مشكلة البحث واسئلته وأهدافه والاستفادة مـــن الإطـــار النظـــري والاطلاع على استبانات عدد من الدراسات والاسترشاد بها في مجالات الحرية الأكاديمية مثـــل دراسة العتيبي (2018) والعجلوني (2016) والعامري (2015) ومجالات الإنتاجية العلمية مثل دراسة المالكي (2018) والحويطي (2017) وقد اشتملت الاستبانة في صورتها الأوليـــة علـــى جزئين: ملحق (2)

الجزء الأول: تضمن بيانات أولية لعضو هيئة التدريس وهي (الجنس، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، الجامعة، نوع الكلية).

الجزء الثاني: تضمن محاور الاستبانة وهي:

المحور الأول: الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، وتضمنت خمسة أسئلة مغلقة تحدد بـ:

- عدد الأبحاث التي تم نشرها خلال السنوات الخمس الماضية.
- عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها خلال السنوات الخمس الماضية.
- عدد الأبحاث التي قام عضو هيئة التدريس بتحكيمها لمجلات علمية خلال السنوات الخمس الماضية.
- عدد المؤتمرات التي شارك فيها عضو هيئة التدريس بورقة علمية أو بحث فيها خلال السنوات الخمس الماضية.
- عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية.

المحور الثاني: الحرية الأكاديمية: ويتضمن (29) فقرة موزعة على (4) مجالات وهي (حرية التعبير عن الرأي، والبحث العلمي، ومجال التدريس، والمشاركة في صنع القرارات) والجدول (4) يبين هذه المجالات.

جدول (4): مجالات الحرية الأكاديمية

الرقم	المجال	عدد الفقرات
.1	المجال الأول: حرية التعبير عن الرأي	6
.2	المجال الثاني: البحث العلمي	8
.3	المجال الثالث: مجال التدريس	8
.4	المجال الرابع: المشاركة في صنع القرارات	7
	المجموع الكلي	29

ولتحديد موافقة المستجيب على فقرات مقياس الحرية الأكاديمية استخدم الباحث مقياس ليكرت الثلاثي بحيث تحدد درجة الحرية بواحدة مما يلي: كبيرة، متوسطة، منخفضة، والجدول التالي يبين درجات التصحيح حسب مقياس ليكرت الثلاثي لمقياس الحرية الأكاديمية.

جدول (5): درجات التصحيح حسب مقياس ليكرت الثلاثي لمقياس الحرية الأكاديمية

الاستجابة	كبيرة	متوسطة	منخفضة
الدرجة	3	2	1

صدق الأداة

أ- **الصدق الظاهري**

اعتمدت الدراسة في تحديد الصدق الظاهري على صدق المحكمين وذلك من خلال عرض الاستبانة في صورتها الأولية على (15) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم من ذوي الكفاءة والخبرة من أجل إبداء الرأي فيما يلي:

1- تقييم مدى انتماء كل فقرة لمجالها. 2-صحة صياغة الفقرات. 3-حذف أو إضافة فقرات.

والملحق رقم (1) يبين قائمة أسماء المحكمين والملحق رقم (2) يوضح الاستبانة في صورتها الأولية وقد تم الاستجابة لآراء المحكمين، وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة وتم الأخذ بنسبة اتفاق بنسبة (88%) فأعلى، ليصبح عدد عبارات الاستبانة (29) عبارة، والملحق رقم (3) يوضح الاستبانة في صورتها النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة البحث، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات المجال وبين الدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المجال الذي تنتمي إليه تلك الفقرة وذلك لكل مجال من مجالات المحور، وقد جاءت نتائج قيم الاتساق الداخلي لفقرات محاور الحرية الأكاديمية كما في الجدول (6):

جدول (6): نتائج قيم الاتساق الداخلي لفقرات الحرية الأكاديمية بمجالاتها الأربعة.

ارتباط درجات فقرات المجال بمتوسط الدرجة الكلية للمحور لـــــ:							
المجال / حرية التعبير عن الرأي		المجال / البحث العلمي		المجال / حرية التدريس		المجال /المشاركة في صنع القرار	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	.78**	7	.75**	15	.69**	23	.79**
2	.69**	8	.64**	16	.47**	24	.86**
3	.84**	9	.74**	17	.69**	25	.80**
4	.80**	10	.82**	18	.76**	26	.87**
5	.78**	11	.57**	19	.63**	27	.63**
6	.78**	12	.80**	20	.82**	28	.89**
–	–	13	.71**	21	.72**	29	.57**
–	–	14	.75**	22	.65**	–	–

القيم الارتباطية الواردة بالجدول أعلاه ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01).

من خلال جدول (6) تبين أن ارتباط فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال كانت ارتباطات موجبة ودالة احصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعني أن محور الأداة ومجالاته جميعاً تتمتع بدرجة صدق عالية، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين محور الأداة ومجالاته.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات مجالات أداة الدراسة الأربعة باستخدام معادلة كرونباخ (ألفا) (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي لاختبار معاملات الثبات، من خلال تطبيق الأداة على عينة استطلاعية بلغت (29) عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، والجدول (7) يوضح قيم الثبات.

جدول (7): معاملات الثبات (كرونباخ – ألفا)

المحور / المجال		كرونباخ – ألفا (Cronbach's Alpha)
الحرية الأكاديمية	التعبير عن الرأي	0.87
	البحث العلمي	0.87
	حرية التدريس	0.82
	المشاركة في اتخاذ القرار	0.89
	الدرجة الكلية	0.94

تبين من خلال جدول (7) أن قيم الثبات تراوحت بين (0.82–0.89)، وبلغت القيمة الكلية لمعامل الثبات (0.94) وجميعها قيم مقبولة ودالة إحصائياً مما يشير إلى أن الأداة تقيس ما أعدت من أجله.

ثانياً: المقابلة

تهدف التعرف إلى رأي الشخص الذي تتم مقابلته من خلال إجابته عن أسئلة الباحث، بغرض جمع المعلومات اللازمة للدراسة، وتُعتبر من أهم طرق جمع البيانات والمعلومات وأكثرها صدقاً، حيث يستطيع الباحث التعرف على مشاعر وانفعالات المُقَابل، وكذلك اتجاهاته وميوله، والتعبير عن أفكاره وآراءه.

وقد اعتمد الباحث المقابلة شبه المنتظمة، حيث كانت من الأسئلة المفتوحة لتحقيق أهداف الدراسة وجمع المعلومات، وتدعم كل ما ورد في الاستبانة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال لضفة الغربية وتبعا لتفسيراتهم، ومعطياتهم حول واقع الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية، وقد تكونت أسئلة المقابلة من خمسة أسئلة تمً تطويرها وتعديلها لتحقيق أغراض الدراسة وأهدافها وبعد تعريف مفهوم الحرية الأكاديمية من قبل الباحث للمستجيب طرح الأسئلة التالية:

1. هل تعتبر الحرية الأكاديمية ضرورة تربوية ملحة، ولماذا؟

2. هل تعتقد أن الحرية الأكاديمية مدرجة ضمن أهداف الجامعات الفلسطينية؟ وإن لم تكن، هل هنالك خطة مستقبلية لإدراجها؟

3. هل تعتقد أن هامش الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس مرضــياً أم لا؟ ولماذا؟

4. كيف يتم تعزيز الحرية الأكاديمية بالجامعات؟ وما هو المطلوب من أعضاء هيئة التدريس للحفاظ عليها؟

5. برأيك هل توجد معوقات تحد من الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس فــي الجامعــات الفلسطينية؟ وما هي تلك المعوقات؟

6. ما السبل والاقتراحات لتلافي تلك المعوقات؟

إجراءات الدراسة

تضمنت إجراءات الدراسة الخطوات التالية:

1. جمع المادة العلمية ومراجعة البحوث والدراسات السابقة.

2. إعداد أداة البحث الاستبانة (الكترونياً وورقياً) في ضوء الإطــار النظــري والدراســات السابقة.

3. عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في التربيــة والإدارة وبلــغ عددهم (15) كما هو مبين في الملحق (1)، وقد طُلِب منهم إبداء الرأي في فقرات الدراسة من حيث صياغة الفقرات ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه وانتمائهــا لــه، إمّــا بالموافقة عليها أو تعديلها أو إعادة صياغتها أو تغييرها وتصحيح بعضها لغويا أو نقــل بعض الفقرات من مجال إلى مجال آخر وزيادة بعض الفقرات، وبهذا استقرت الاســتبانة بصورتها النهائية على (29) فقرة كما هي في الملحق رقم (3).

4. تم اختيار (29) عضو هيئة تدريس من الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية بطريقة عشوائية لتعبئة الاستبانة وقد تم استثناؤهم من الدراسة لاستخراج معامل الثبات.

5. تحديد مجتمع الدراسة والبالغ (932) فرداً من أعضاء هيئة التدريس ومن ثم تحديد أفراد عينة الدراسة والبالغ (271) فرداً.

6. توجيه خطاب تسهيل تطبيق أداة البحث للجامعات الثلاث من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، ومرفق معه الأداة.

7. توزيع الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من خلال التواصل الشخصي ووسائل التواصل الاجتماعي وتم اعداد رابط اليكتروني لاستخدامه في التطبيق، وتم رفع أداة البحث عليه، رابط أداة البحث https://forms.gle/r4kXevLti9xrcWFW6 وقد واجه الباحث صعوبات أثناء توزيع وتعبئة الاستبانات منها عدم استجابة بعض أفراد العينة وعدم رغبتهم بالتعامل مع الاستبانة الإلكترونية بالإضافة إلى عدم استرجاع بعض الاستبانات.

8. قام الباحث بإجراء مقابلة مع (6) أفراد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية خلال الفترة الزمنية ما بين (2019/7/1-2019/7/11م)، حيث قام بتحليل البيانات ومناقشتها واستخراج النتائج ودمجها مع نتائج الدراسة للحصول على المعلومات النوعية المطلوبة التي لا توفرها الاستبانة ومقارنة نتائجها بنتائج الاستبانة والدراسات السابقة.

9. تجميع الاستبانة واستبعاد الاستبانات التي يظهر عدم صلاحيتها للتحليل وتحليلها إحصائياً وفقاً لأسئلة الدراسة وفرضياتها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. (Statistical Packages for the Social Sciences) (SPSS).

10. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها بالأدب التربوي والدراسات السابقة واقتراح التوصيات المناسبة وفق نتائج الدراسة.

11. استخدام أسلوب تحليل المحتوى النوعي لتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بين إجابات أعضاء هيئة التدريس، يحث قام بتحليل ومناقشة النتائج ودمجها مع آراء أعضاء هيئة التدريس الذين قدموا إجابات على فقرات الاستبانة، لتكون نتائج المقابلة تبريراً لموقفهم تجاه الحرية الأكاديمية بلغتهم الخاصة وحسب تجربتهم الشخصية حول الحرية الأكاديمية.

متغيرات الدراسة

تضمن تصميم الدراسة المتغيرات الأتية:

أولا: المتغيرات المستقلة (Independent Variables) والمكونة من:

1. **الجنس:** وله مستويان (ذكر، أنثى).
2. **الرتبة العلمية:** ولها أربع مستويات (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).
3. **سنوات الخبرة:** ولها ثلاث مستويات (5 سنوات فأقل، من 6 – 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).
4. **الجامعة:** ولها ثلاثة مستويات (جامعة النجاح الوطنية، جامعة فلسطين التقنية – خضوري، الجامعة العربية الأمريكية).
5. **نوع الكلية:** وهي مكونة من مستويين (علمية، إنسانية).

ثانياً: المتغيرات التابعة (Dependent Variables):

وتتمثل في استجابات المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية على فقرات الاستبانة.

المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة على الأداة الأولى (الاستبانة) جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.

- استخدام معادلة كرونباخ ألفا **(Cronbach's Alpha)** لحساب ثبات الاستبانة.

- التحقق من الاتساق الداخلي للأداة بحساب معامل الارتباط بيرسون **(Pearson Correlation)** بفقرات الدراسة.

- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركين على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وكل مجال من المجالات وكذلك الدرجة الكلية.

- اختبار "ت" لعينتين مستقلتين **(Independent Samples t-test)**، واختبار تحليل التباين الأحادي **(One Way ANOVA)** لفحص الفرضيات المتعلقة بِمتغيرات الدراسة.

- معامل ارتباط بيرسون **(Pearson Correlation)** بين المتغيرين (الحرية الأكاديمية والإنتاجية العلمية) لفحص الفرضية المتعلقة بِالعلاقة بين المتغيرين.

- اختبار العينة الواحدة (One Sample t- test) لفحص الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو درجة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج الكمية للدراسة المتعلقة بأسئلة الدراسة

ثانياً : النتائج المتعلقة بالفرضيات

ثالثاً: النتائج النوعية للدراسة المتعلقة بالمقابلة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تناول هذا الفصل عرضاً مفصلاً للنتائج الكمية والنوعية التي توصلت إليها الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وفقاً لمقاييس الدراسة المستخدمة، حيث تم الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم. ومن أجل تفسير النتائج ونظراُ لأن مقياس ليكرت (Likert Scale) ثلاثي قام الباحث بحساب طول المدى من أجل تصنيف المتوسطات الحسابية وهو (3–1=2) ثم قسمته على فترات $\left(\frac{2}{3}\right) = 0.66$ وعليه فإن طول الفترة 0.66.

وعليه اعتمد الباحث التقدير للفصل بين الدرجات حسب الجدول التالي:

جدول (8): فئات مقياس الحرية الأكاديمية

الفئة	درجة التقدير
3–2.34	كبيرة
2.33–1.67	متوسطة
1.66–1.000	منخفضة

وتم تحديد الاستجابات على أسئلة الإنتاجية العلمية بمستوى الإنتاجية خلال الخمس سنوات الأخيرة بحيث تحدد الإجابة بواحدة من الاستجابات الأربعة التالية:(لا شي، من 1 – 3، من 4 –6، أكثر من 6)، وبناء عليه تم تصنيف الإنتاجية البحثية ضمن أربع فئات حددت مع بيان درجات التصحيح لكل فئة وفق الجدول (9):

جدول (9): درجات التصحيح فئات مقياس الإنتاجية العلمية (الحارثي ، 2015)

الفئة	درجة التقدير	درجة التصحيح
6 أبحاث فأكثر	كبيرة	4
6–4	متوسطة	3
3–1	منخفضة	2
لا شيء	لا يوجد	1

وفيما يلي عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أولاً: النتائج الكمية للدراسة المتعلقة بأسئلة الدراسة

1: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس

والذي ينص على: **ما العلاقة بين متوسطات درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية للحرية الأكاديمية ومتوسطات الإنتاجية العلمية من وجهات نظرهم؟**

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام مصفوفة بيرسون Pearson Matrix Correlation لدلالة العلاقة بين المتغير المستقل (الحرية الأكاديمية) والمتغير التابع (الإنتاجية العلمية) لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم، والجدول (10) يوضح ذلك:

جدول (10): معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير المستقل (الحرية الأكاديمية) والمتغير التابع (الإنتاجية العلمية) لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.

الإنتاجية العلمية / الحرية الأكاديمية	معامل الارتباط ر	الدلالة الإحصائية
حرية التعبير عن الرأي	0.057	0.383
البحث العلمي	0.043	0.504
حرية التدريس	-0.001	0.982
المشاركة في صنع القرار	0.115	0.075
الإنتاجية العلمية (الدرجة الكلية)	0.070	0.283

**** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) *دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)**

تشير نتائج الجدول (10) إلى وجود علاقة موجبة ضعيفة غير دالة إحصائياً بين فقرات مجالات (الحرية الأكاديمية) ومجال (الإنتاجية العلمية) مقدارها (0.070) عند مستوى دلالة (0.283).

كذلك تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود علاقة موجبة ضعيفة غير دالة إحصائياً بين مجالات الحرية الأكاديمية (حرية التعبير عن الرأي، والبحث العلمي، والمشاركة في صنع القرار) ومجال (الإنتاجية العلمية) مقدارها على التوالي (0.057، 0.043، 0.115) عند مستويات دلالة على التوالي (0.383، 0.504، 0.075). بينما كان هناك علاقة سالبة ضعيفة جداً وتقترب من العدم بين مجال الإنتاجية العلمية ومجال الحرية الأكاديمية (حرية التدريس) مقدارها (−0.001) عند مستوى دلالة (0.982) .

2: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول: والذي ينص على:

ما درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الحرية الأكاديمية ولكل فقرة من فقرات محور الحرية الأكاديمية بمجالاته (حرية التعبير عن الرأي، والبحث العلمي، وحرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار)، والجداول (11) و(12)، و(13)، و(14)، و(15)، و(16) توضح ذلك:

اولاُ: مجال حرية التعبير عن الرأي

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لفقرات محور الحرية الأكاديمية بمجاله الأول (حرية التعبير عن الرأي) مرتبة تنازليا.

الترتيب	رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في مختلف الفعاليات الثقافية داخل وخارج الجامعة	2.35	0.65	كبيرة
2	3	تتيح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعامل مع مختلف وسائل الإعلام بما لا يتعارض ومسؤولياتهم تجاه الجامعة	2.31	0.67	متوسطة
3	1	توفر إدارة الجامعة حرية التعبير عن الرأي لأعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن رتبهم العلمية	2.29	0.67	متوسطة
4	5	تتيح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة تفسير وتبرير ما يقومون به	2.25	0.66	متوسطة
5	4	تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بعقد لقاءات وحوارات فكرية فيما بينهم	2.23	0.71	متوسطة
6	6	تنظم إدارة الجامعة لقاءات دورية مع أعضاء هيئة التدريس لمعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم	2.05	0.66	متوسطة
الدرجة الكلية لمحور الحرية الأكاديمية بمجاله الأول (حرية التعبير عن الرأي)			2.25	0.47	متوسطة

يتضح من خلال نتائج الجدول (11) أن الدرجة الكلية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من حيث حرية الأكاديمية قد أتت بمتوسط حسابي مقداره (2.25) وانحراف معياري (0.47)، وهي درجة متوسطة.

وقد حازت الفقرة رقم (2) والتي نصها (تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في مختلف الفعاليات الثقافية داخل وخارج الجامعة) على أعلى متوسط مقداره (2.35) وهي درجة كبيرة، في حين حازت الفقرة رقم (6) والتي نصها (تنظم إدارة الجامعة لقاءات دورية مع

أعضاء هيئة التدريس لمعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم) على أقل متوسط مقداره (2.05) وهي درجة متوسطة.

ثانياً: مجال البحث العلمي

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية التقديرية ودرجة الموافقة لفقرات محور الحرية الأكاديمية بمجاله الثاني (البحث العلمي) مرتبة تنازليا.

الترتيب	رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	11	تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس حرية تامة باختيار مواضيع أبحاثهم	2.84	0.38	كبيرة
2	9	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس إبلاغ نتائج بحوثهم بحرية إلى الآخرين ونشرها بمجلات علمية دون رقابة	2.65	0.50	كبيرة
3	8	توفر إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اطلاع الأعمال البحثية في المجالات العلمية المختلفة	2.59	0.58	كبيرة
4	10	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس في الحصول على الدعم المالي من غير الجامعة لأجراء بحوثهم	2.52	0.63	كبيرة
5	12	تدعم إدارة الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً في مجال البحث العلمي	2.47	0.64	كبيرة
6	7	تشجع إدارة الجامعة التبادل العلمي والأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس ونظرائهم في أي جزء في العالم	2.46	0.65	كبيرة
7	14	تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بالسفر خارج البلاد للمشاركة في مؤتمرات وورشات عمل علمية	2.44	0.63	كبيرة
8	13	توفر إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الكتب والمجلات والمصادر العلمية الحديثة اللازمة للبحث العلمي	2.38	0.66	كبيرة
الدرجة الكلية لمحور الحرية الأكاديمية بمجاله الثاني (البحث العلمي)			2.54	0.37	كبيرة

يتضح من خلال نتائج الجدول (12) أن الدرجة الكلية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من حيث البحث العلمي قد أتت بمتوسط حسابي مقداره (2.54) وانحراف معياري (0.37)، وهي درجة كبيرة.

وقد حازت الفقرة رقم (11) والتي نصها (تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس حرية تامة باختيار مواضيع أبحاثهم) على أعلى متوسط مقداره (2.84) وهي درجة كبيرة، في حين حازت الفقرة رقم (13) والتي نصها (توفر إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الكتب والمجلات والمصادر العلمية الحديثة اللازمة للبحث العلمي) على أقل متوسط مقداره (2.38) وهي درجة متوسطة.

ثالثاً: مجال حرية التدريس

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية التقديرية ودرجة الموافقة لفقرات محور الحرية الأكاديمية بمجاله الثالث (حرية التدريس) مرتبة تنازليا.

الترتيب	رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	17	تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار مصادر ومراجع المواد التي يدرسونها	2.74	0.45	كبيرة
2	18	تمنح إدارة أعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار المواد التي يدرسونها وفقاً لما يتناسب مع تخصصاتهم	2.57	0.55	كبيرة
3	15	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس اختيار الطرق المناسبة في التدريس دون أي قيود	2.56	0.50	كبيرة
4	20	تتيح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس تقييم الطلبة ومنحهم العلامات التي يستحقونها دون أي مؤثرات خارجية	2.49	0.63	كبيرة
5	19	تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار أنواع التقييم للمواد التي يدرسونها	2.41	0.61	كبيرة
6	21	تراعي إدارة الجامعة ظروف أعضاء هيئة التدريس الجسدية عند توزيع المهام	2.40	0.62	كبيرة
7	16	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالعمل الإضافي داخل أو خارج الجامعة	2.29	0.66	متوسطة
8	22	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الاعتراض على مواعيد المحاضرات	2.13	0.70	متوسطة
الدرجة الكلية لمحور الحرية الأكاديمية بمجاله الثالث (حرية التدريس)			2.45	0.38	كبيرة

يتضح من خلال نتائج الجدول (13) أن الدرجة الكلية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من حيث حرية التدريس قد أتت بمتوسط حسابي مقداره (2.45) وانحراف معياري (0.38)، وهي درجة كبيرة.

وقد حازت الفقرة رقم (17) والتي نصها (تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار مصادر ومراجع المواد التي يدرسونها) على أعلى متوسط مقداره (2.74) وهي درجة كبيرة، في حين حازت الفقرة رقم (22) والتي نصها (تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الاعتراض على مواعيد المحاضرات) على أقل متوسط مقداره (2.13) وهي درجة متوسطة.

رابعاً: مجال المشاركة في صنع القرار

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية التقديرية ودرجة الموافقة لفقرات محور الحرية الأكاديمية بمجاله الرابع (المشاركة في صنع القرار) مرتبة تنازليا.

الترتيب	رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	27	تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في فتح برامج جديدة في الأقسام الأكاديمية	2.41	0.68	كبيرة
2	29	تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الخاصة بتعديل الخطط الدراسية	2.33	0.65	متوسطة
3	26	تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في رسم سياسة الأقسام التي يعملون بها	2.21	0.68	متوسطة
4	23	تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات الأكاديمية	2.12	0.68	متوسطة
5	28	تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة	2.10	0.70	متوسطة
6	24	تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار الجامعي المتعلق بالسياسة الجامعية	1.96	0.71	متوسطة
7	25	تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات الجامعية المتعلقة بكادرهم الوظيفي والمهني	1.94	0.69	متوسطة
الدرجة الكلية لمحور الحرية الأكاديمية بمجاله الرابع (المشاركة في صنع القرار)			2.15	0.49	متوسطة

يتضح من خلال نتائج الجدول (14) أن الدرجة الكلية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من حيث المشاركة في صنع القرار قد أتت بمتوسط حسابي مقداره (2.15) وانحراف معياري (0.49)، وهي درجة متوسطة.

وقد حازت الفقرة رقم (27) والتي نصها (تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في فتح برامج جديدة في الأقسام الأكاديمية) على أعلى متوسط مقداره (2.41) وهي درجة كبيرة، في حين حازت الفقرة رقم (25) والتي نصها (تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات الجامعية المتعلقة بكادرهم الوظيفي والمهني) على أقل متوسط مقداره (1.94) وهي درجة متوسطة.

خامساً: المجال الكلي

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمجالات (الحرية الأكاديمية) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.

الرتيب	رقم المجال بالاستبانة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	البحث العلمي	2.54	0.37	كبيرة
2	3	حرية التدريس	2.45	0.38	كبيرة
3	1	حرية التعبير عن الرأي	2.25	0.47	متوسطة
4	4	المشاركة في صنع القرار	2.15	0.49	متوسطة
الدرجة الكلية لمحور الحرية الأكاديمية			2.35	0.35	كبيرة

يتضح من خلال نتائج الجدول (15) أن الدرجة الكلية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم قد أتت بمتوسط حسابي مقداره (2.35) وانحراف معياري (0.35)، وهي تشير إلى درجة كبيرة.

في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على المجالات بين (2.15– 2.54)، وقد حاز مجال البحث العلمي على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي مقداره (2.54) وهي درجة كبيرة، في حين جاء مجال حرية التدريس في المرتبة الثانية وبمتوسط

حسابي مقداره (2.45) وبدرجة كبيرة. أما مجال المشاركة في صنع القرار فقد جاء بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي مقداره (2.15).

في الحقيقة لا يمكن إصدار حكم دقيق على مستويات محور أداة الدراسة الأول (الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية) لدى العينة إذا اعتمدنا فقط على المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للمجالات الأربعة، فهذا الحكم لا يأخذ بعين الاعتبار الانحرافات المعيارية، والكفيل بتقدير مستويات مجالات المحور الأول لأداة الدراسة بشكل دقيق اعتماداً على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية هو اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T-Test)، إذ يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين متوسط العينة عند كل مجال من الأداة ودرجتهما الكلية ومتوسط المجتمع النظري، وكون المقياس المتبع هو ليكرت الثلاثي، فيمكن اعتبار متوسط المجتمع القيمة (1.5) لأنها تفصل ما بين التقديرات المرتفعة والمنخفضة، وعليه تمَّ مقارنة متوسط العينة مع القيمة المحكيّة (1.5)، والجدول التَّالي يبيِّن ذلك.

جدول (16): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية.

الرقم	المجالات	العينة (ن=240)		قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة*
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
1	حرية التعبير عن الرأي	2.25	0.47	24.555	239	*0.001
2	البحث العلمي	2.54	0.37	43.033	239	*0.001
3	حرية التدريس	2.45	0.38	37.886	239	*0.001
4	المشاركة في صنع القرار	2.15	0.49	20.599	239	*0.001
الدرجة الكلية لمجال ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس.		2.35	0.35	36.988	239	*0.001

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة اختبار (1.5)**

يتضح من نتائج الجدول (16) وجود فروق دالة إحصائيًّاً عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط العيِّنة لمجالات (حرية التدريس، والبحث العلمي، وحرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار، والدرجة الكلية)، فقد جاءت قيم (ت) دالة إحصائياً وموجبة ولصالح متوسطات العينة، وهذا يعني أنَّ مجالات محور الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية كانت مرتفعة وأكبر وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبّر عن أن أهمية أو قيمة هذا المجال وأن تقديراته مرتفعة.

3: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني والذي ينص على:

ما مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية، والجداول (17)، و(18)، و(19)، و(20)، و(21) توضح ذلك:

أولاً: عدد الأبحاث التي تم نشرها خلال السنوات الخمس الماضية.

جدول (17): التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد الأبحاث التي تم نشرها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

الرقم	عدد الأبحاث التي تم نشرها خلال السنوات الخمس الماضية	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الدرجة
1	لا شيء	42	17.5	2.53	كبيرة
2	من 1-3	94	39.2		
3	من 4-6	37	15.4		
4	أكثر من 6	67	27.9		
المجموع		240	100.0		

يتضح من خلال نتائج الجدول (17) أن نسبة (17.5%) أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم ينشروا أي بحث خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (39.2%) منهم قد نشروا من (1–3) أبحاث، وان (15.4%) منهم قد نشروا من (4 – 6) أبحاث، وأن (27.9%) منهم قد نشروا أكثر من (6) أبحاث، بمتوسط حسابي قدره (2.53) وهو يشير إلى درجة كبيرة من التقدير.

ثانياً: عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها خلال السنوات الخمس الماضية.

جدول (18): التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

الرقم	عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها خلال السنوات الخمس الماضية	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الدرجة
1	لا شيء	129	53.8	1.95	متوسطة
2	من 1–3	42	17.5		
3	من 4–6	20	8.3		
4	أكثر من 6	49	20.4		
المجموع		240	100.0		

يتضح من خلال نتائج الجدول (18) أن نسبة (53.8%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم يشرفوا على أي رسالة جامعية خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (17.5%) منهم قد أشرفوا على من (1 – 3) رسائل، وان (8.3%) منهم قد أشرفوا على من (4 – 6) رسائل، وأن (20.4%) منهم قد أشرفوا على أكثر من (6) رسائل، بمتوسط حسابي قدره (1.95) وهو يشير إلى درجة متوسطة من التقدير.

ثالثاً: عدد الأبحاث التي تم تحكيمها خلال السنوات الخمس الماضية.

جدول (19): التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد الأبحاث التي تم تحكيمها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

الرقم	عدد الأبحاث التي تم تحكيمها خلال السنوات الخمس الماضية	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الدرجة
1	لا شيء	98	40.8	2.10	متوسطة
2	من 1-3	66	27.5		
3	من 4-6	28	11.7		
4	أكثر من 6	48	20.0		
المجموع		240	100.0		

يتضح من خلال نتائج الجدول (19) أن نسبة (40.8%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم يحكموا أي بحث خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (27.5%) منهم قد حكموا من (1 – 3) أبحاث، وان (11.7%) منهم حكموا من (4 – 6) أبحاث، وأن (20.0%) منهم قد حكموا من (6) أبحاث، بمتوسط حسابي قدره (2.10) وهو يشير إلى درجة متوسطة من التقدير.

رابعاً: عدد المؤتمرات التي شاركت بورقة علمية أو بحث فيها خلال السنوات الخمس الماضية

جدول (20): التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد المؤتمرات التي شاركت بورقة علمية أو بحث فيها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

الرقم	عدد المؤتمرات التي شاركت بورقة علمية أو بحث فيها خلال السنوات الخمس الماضية	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الدرجة
1	لا شيء	79	32.9	2.07	متوسطة
2	من 1-3	87	36.3		
3	من 4-6	50	20.8		
4	أكثر من 6	24	10.0		
المجموع		240	100.0		

يتضح من خلال نتائج الجدول (20) أن نسبة (32.9%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم يشاركوا في أي مؤتمر خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (36.3%) منهم قد شاركوا في (1 – 3) مؤتمرات، وان (20.8%) منهم قد شاركوا في (4 – 6) مؤتمرات، وأن (10.0%) منهم قد شاركوا (6) أبحاث، بمتوسط حسابي قدره (2.07) وهو يشير إلى درجة متوسطة من التقدير.

خامساً: عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية.

جدول (21): التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمستوى الإنتاجية العلمية (عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية) لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية.

الرقم	عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الدرجة
1	لا شيء	196	81.7	1.21	منخفضة
2	من 1–3	38	15.8		
3	من 4–6	4	1.7		
4	أكثر من 6	2	0.8		
المجموع		240	100.0		

يتضح من خلال نتائج الجدول (21) أن نسبة (81.7%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم يألفوا أي كتاب خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (15.8%) منهم قد ألفوا (1 – 3) كتب، وأن (1.7%) منهم قد ألفوا (4 – 6)، وأن (0.8%) منهم قد ألفوا (6) كتب، بمتوسط حسابي قدره (1.21) وهو يشير إلى درجة منخفضة من التقدير.

سادساً : المجال الكلي

جدول (22): المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري ودرجة مستوى مجـالات (الإنتاجيـة العلمية) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.

الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري الكلي	الدرجة
1	عدد الأبحاث المنشورة	2.53	0.77	كبيرة
2	عدد الأبحاث التي تم تحكيمها	2.10		متوسطة
3	عدد المؤتمرات المشارك فيها	2.07		متوسطة
4	عدد الرسائل الجامعية المشرف عليها	1.95		متوسطة
5	عدد الكتب التي تم تأليفها	1.21		منخفضة
الدرجة الكلية لمحور الإنتاجية العلمية		1.97		متوسطة

يتبين من جدول (22) أن النسبة للمتوسط الحسابي الكلي لمستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية من حيث (عدد الأبحاث التي تم نشرها، وعدد الرسائل الجامعية التي تم تحكيمها، وعدد المؤتمرات التي تم المشاركة بها، وعدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية فقد بلغت (1.97) بانحراف معياري (0.77) وهو يشير إلى درجة متوسطة من التقدير.

ثانياً : النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

- **نتائج الفرضيات المتعلقة بمحور الحرية الأكاديمية**

1: نتائج الفرضية الأولى والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للعينتين المستقلتين Independent Sample t- test لدلالة الفروق حسب متغير الجنس، ونتائج الجدول (23) توضح ذلك:

جدول (23): نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

مستوى الحريات الأكاديمية المجال/ الجنس	ذكر (ن=174)		أنثى (ن=66)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب*
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
حرية التعبير عن الرأي	2.31	0.44	2.07	0.50	3.612	*0.001
البحث العلمي	2.59	0.35	2.42	0.41	3.072	*0.002
حرية التدريس	2.52	0.37	2.27	0.38	4.506	*0.001
المشاركة في صنع القرار	2.21	0.48	2.00	0.49	2.981	*0.003
الدرجة الكلية	2.41	0.33	2.19	0.36	4.315	*0.001

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (23) ان قيمة مستوى الدلالة لجميع المجالات والمجال الكلي أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد في الدراسة وهي (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية وفي جميع مجالات محور الحريات الأكاديمية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، وكانت هذه الفروق في الدرجة الكلية تعود لصالح مستوى (ذكر).

2: نتائج الفرضية الثانية والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

ومن أجل فحص الفرضية المتعلقة بمتغير الرتبة العلمية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجداول (24)،(25) توضح ذلك:

جدول (24): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

مستوى الحريات الأكاديمية /المجال	الرتبة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حرية التعبير عن الرأي	محاضر	67	2.20	0.47
	أستاذ مساعد	116	2.25	0.48
	أستاذ مشارك	42	2.26	0.47
	أستاذ	15	2.41	0.36
	المجموع	240	2.25	0.47
البحث العلمي	محاضر	67	2.53	0.33
	أستاذ مساعد	116	2.54	0.41
	أستاذ مشارك	42	2.59	0.37
	أستاذ	15	2.55	0.31
	المجموع	240	2.54	0.37
حرية التدريس	محاضر	67	2.41	0.42
	أستاذ مساعد	116	2.47	0.37
	أستاذ مشارك	42	2.43	0.39
	أستاذ	15	2.55	0.31
	المجموع	240	2.45	0.38
المشاركة في صنع القرار	محاضر	67	2.13	0.47
	أستاذ مساعد	116	2.13	0.51
	أستاذ مشارك	42	2.17	0.49
	أستاذ	15	2.38	0.35
	المجموع	240	2.15	0.49
الدرجة الكلية	محاضر	67	2.31	0.35
	أستاذ مساعد	116	2.34	0.36
	أستاذ مشارك	42	2.36	0.37
	أستاذ	15	2.47	0.22
	المجموع	240	2.35	0.35

جدول (25): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

مستوى ممارسة الحريات الأكاديمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة*
حرية التعبير عن الرأي	بين المجموعات	0.542	3	0.181	0.803	0.493
	داخل لمجموعات	53.069	236	0.225		
	المجموع	53.611	239			
البحث العلمي	بين المجموعات	0.131	3	0.044	0.302	0.824
	داخل لمجموعات	33.985	236	0.144		
	المجموع	34.116	239			
حرية التدريس	بين المجموعات	0.335	3	0.112	0.732	0.534
	داخل المجموعات	36.009	236	0.153		
	المجموع	36.344	239			
المشاركة في صنع القرار	بين المجموعات	0.866	3	0.289	1.189	0.315
	داخل المجموعات	57.297	236	0.243		
	المجموع	58.163	239			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.320	3	0.107	0.835	0.476
	داخل المجموعات	30.146	236	0.128		
	المجموع	30.467	239			

*** دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (25) ان قيمة مستوى الدلالة قد بلغت على الدرجة الكلية لمستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية (0.476) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

أما بالنسبة لمجالات محور الحريات الأكاديمية (حرية التعبير عن الـرأي، و البحـث العلمي، و حرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار)، فقد بلغت قيم مسـتوى الدلالـة علـى التوالي (0.493) و(0.824) و(0.534) و(0.476) وهذه القيم أكبر من قيم مسـتوى الدلالـة المحدد للدراسة($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجـد فـروق دالـة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الحريات الأكاديمية لأعضـاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلميـة لمحاور الحريات الأكاديمية.

3: نتائج الفرضية الثالثة والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقـديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئـة التـدريس فـي الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافـات المعياريـة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجداول التاليـة(26)،(27) توضح ذلك:

جدول (26): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

مستوى الحريات الأكاديمية /المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حرية التعبير عن الرأي	خمس سنوات فأقل	39	2.32	0.57
	من 6-10 سنوات	74	2.19	0.45
	أكثر من 10 سنوات	127	2.26	0.45
	المجموع	240	2.25	0.47
البحث العلمي	خمس سنوات فأقل	39	2.46	0.34
	من 6-10 سنوات	74	2.54	0.32
	أكثر من 10 سنوات	127	2.57	0.41
	المجموع	240	2.54	0.37
حرية التدريس	خمس سنوات فأقل	39	2.54	0.34
	من 6-10 سنوات	74	2.40	0.41
	أكثر من 10 سنوات	127	2.45	0.38
	المجموع	240	2.45	0.38
المشاركة في صنع القرار	خمس سنوات فأقل	39	2.20	0.52
	من 6-10 سنوات	74	2.09	0.54
	أكثر من 10 سنوات	127	2.17	0.45
	المجموع	240	2.15	0.49
الدرجة الكلية	خمس سنوات فأقل	39	2.38	0.37
	من 6-10 سنوات	74	2.31	0.37
	أكثر من 10 سنوات	127	2.36	0.34
	المجموع	240	2.35	0.35

يتضح من خلال الجدول (26) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لمتغير (سنوات الخبرة)، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (27) يبين ذلك.

جدول (27): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

مستوى ممارسة الحريات الأكاديمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة*
حرية التعبير عن الرأي	بين المجموعات	0.448	2	0.224	0.999	0.370
	داخل المجموعات	53.163	237	0.224		
	المجموع	53.611	239			
البحث العلمي	بين المجموعات	0.375	2	0.187	1.317	0.270
	داخل المجموعات	33.741	237	0.142		
	المجموع	34.116	239			
حرية التدريس	بين المجموعات	0.509	2	0.255	1.684	0.188
	داخل المجموعات	35.834	237	0.151		
	المجموع	36.344	239			
المشاركة في صنع القرار	بين المجموعات	0.396	2	0.198	0.813	0.445
	داخل المجموعات	57.767	237	0.244		
	المجموع	58.163	239			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.197	2	0.098	0.771	0.464
	داخل المجموعات	30.270	237	0.128		
	المجموع	30.467	239			

*** دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (27) ان قيمة مستوى الدلالة قد بلغت على الدرجة الكلية لمستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية (0.464) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

أما بالنسبة لمجالات محور الحريات الأكاديمية (حرية التعبير عن الرأي، و البحث العلمي، و حرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار)، فقد بلغت قيم مستوى الدلالة على التوالي (0.370)، (0.270)، (0.188)، (0.445) وهذه القيم أكبر من قيم مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة لمحاور الحريات الأكاديمية.

4: نتائج الفرضية الرابعة والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجداول (28)،(29)،(30) توضح ذلك:

جدول (28): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

مستوى الحريات الأكاديمية /المجال	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حرية التعبير عن الرأي	جامعة النجاح الوطنية	143	2.29	0.44
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	2.13	0.50
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.26	0.52
	المجموع	240	2.25	0.47
البحث العلمي	جامعة النجاح الوطنية	143	2.57	0.35
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	2.45	0.44
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.58	0.35
	المجموع	240	2.54	0.37
حرية التدريس	جامعة النجاح الوطنية	143	2.47	0.35
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	2.33	0.42
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.52	0.42
	المجموع	240	2.45	0.38
المشاركة في صنع القرار	جامعة النجاح الوطنية	143	2.25	0.40
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	1.92	0.52
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.11	0.60
	المجموع	240	2.15	0.49
الدرجة الكلية	جامعة النجاح الوطنية	143	2.40	0.31
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	2.21	0.37
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.37	0.41
	المجموع	240	2.35	0.35

يتضح من خلال الجدول (28) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لمتغير (الجامعة)، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (29) يبين ذلك.

جدول (29): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربيـــة تعـــزى لمتغيـــر الجامعة.

مستوى ممارسة الحريات الأكاديمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة*
حرية التعبير عن الرأي	بين المجموعات	1.067	2	0.534	2.406	0.092
	داخل المجموعات	52.544	237	0.222		
	المجموع	53.611	239			
البحث العلمي	بين المجموعات	0.676	2	0.338	2.394	0.093
	داخل المجموعات	33.440	237	0.141		
	المجموع	34.116	239			
حرية التدريس	بين المجموعات	1.109	2	0.555	3.731	*0.025
	داخل المجموعات	35.234	237	0.149		
	المجموع	36.344	239			
المشاركة في صنع القرار	بين المجموعات	4.423	2	2.212	9.753	*0.001
	داخل المجموعات	53.740	237	0.227		
	المجموع	58.163	239			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.465	2	0.733	5.987	*0.003
	داخل المجموعات	29.001	237	0.122		
	المجموع	30.467	239			

*** دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (29) أن قيمة مستوى الدلالة قد بلغت على الدرجة لمستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية (0.003) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصـــائيا عنـــد مســـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى ممارسة الحريـــات الأكاديميـــة لأعضـــاء هيئـــات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

أما بالنسبة لمجالات محور الحريات الأكاديمية (حرية التعبير عن الرأي، والبحث العلمي)، فقد بلغت قيم مستوى الدلالة على التوالي (0.092) و(0.093)، وهذه القيم أكبر من قيم مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة لمجالي (حرية التعبير عن الرأي، والبحث العلمي). بينما وفي المجال المقابل بلغت قيم مستوى الدلالة لمجالي (حرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار) على التوالي (0.025، 0.001) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مستوى ممارسة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة في محوري (حرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار).

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير الجامعة في مجالي حرية التدريس، والمشاركة في صنع، والدرجة الكلية، فقد تم استخدام اختبار (LSD للمقارنات البعدية) والجدول رقم (30) يبين ذلك:

جدول (30): نتائج اختبار (LSD للمقارنات البعدية) للفروق في درجة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة حرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار والدرجة الكلية.

المجال	المقارنات	جامعة فلسطين التقنية خضوري	جامعة النجاح الوطنية	الجامعة العربية الأمريكية
حرية التدريس	جامعة فلسطين التقنية خضوري	_____	-0.14318*	-0.19567*
	جامعة النجاح الوطنية		_____	0.05249
	الجامعة العربية الأمريكية			_____
المشاركة في صنع القرار	جامعة فلسطين التقنية خضوري	_____	-0.33107*	-0.19437*
	جامعة النجاح الوطنية		_____	0.13670
	الجامعة العربية الأمريكية			_____
الدرجة الكلية	جامعة فلسطين التقنية خضوري	_____	-0.19058*	-0.16318*
	جامعة النجاح الوطنية		_____	0.02740
	الجامعة العربية الأمريكية			_____

*** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من الجدول رقم (30) وجود فروق دالة إحصائياً في درجة مستوى الحريات الأكاديمية من حيث: حرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار، والدرجة الكلية حيث كانت كما يلي:

1. من حيث حرية التدريس بين مستوى (جامعة فلسطين التقنية خضوري) وبين مستويات (جامعة النجاح الوطنية، الجامعة العربية الأمريكية) لصالح مستويات (جامعة النجاح الوطنية، الجامعة العربية الأمريكية).

2. من حيث المشاركة في صنع القرار بين مستوى (جامعة فلسطين التقنية خضوري) وبين مستويات (جامعة النجاح الوطنية، الجامعة العربية الأمريكية) لصالح مستويات (جامعة النجاح الوطنية، الجامعة العربية الأمريكية).

3. من حيث الدرجة الكلية بين مستوى (جامعة فلسطين التقنية خضـــوري) وبـــين مســـتويات (جامعة النجاح الوطنية، الجامعة العربية الأمريكية) لصالح مستويات (جامعة النجاح الوطنية، الجامعة العربية الأمريكية).

5: نتائج الفرضية الخامسة والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقـــديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئـــة التـــدريس فـــي الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للعينتين المستقلتين Independent Sample t- test لدلالة الفروق حسب متغير نوع الكلية، ونتائج الجدول (31) توضح ذلك:

جدول (31): نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراســـة حـــول مستوى الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.

مستوى الحريات الأكاديمية المجال/ نوع الكلية	علمية (ن=104)		إنسانية (ن=136)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب*
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
حرية التعبير عن الرأي	2.25	0.46	2.25	0.48	−0.020	0.984
البحث العلمي	2.50	0.38	2.58	0.37	-1.476	0.141
حرية التدريس	2.43	0.36	2.46	0.41	-0.644	0.520
المشاركة في صنع القرار	2.17	0.47	2.14	0.50	0.470	0.639
الدرجة الكلية	2.34	0.34	2.36	0.37	-0.409	0.683

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (31) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عنـــد مســـتوى الدلالـــة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية وفي جميع مجالات محور الحريات الأكاديمية (حرية التعبير عن

الرأي، والبحث العلمي، وحرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار) وذلك بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.

- **نتائج الفرضيات المتعلقة بمحور الحرية الإنتاجية العلمية**

1: نتائج الفرضية السادسة والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للعينتين المستقلتين Independent Sample t- test لدلالة الفروق حسب متغير الجنس، ونتائج الجدول (32) توضح ذلك:

جدول (32): نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

مستوى الإنتاجية العلمية/ الجنس	ذكر (ن=174)		أنثى (ن=66)		(ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المحسوبة	المحسوب*
عدد الأبحاث التي تم نشرها	2.57	1.09	2.43	1.03	0.868	0.386
عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها	1.89	1.18	2.10	1.24	-1.208	0.228
عدد الأبحاث التي قام بتحكيمها	2.21	1.16	1.81	1.05	2.435	*0.016
عدد المؤتمرات التي شارك فيها	2.09	0.95	2.03	0.99	0.481	0.631
عدد الكتب التي تم تأليفها	1.24	0.53	1.15	0.40	1.234	0.218
الدرجة الكلية	2.00	0.77	1.90	0.79	0.858	0.392

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (32) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية وفي جميع مجالات محور مستوى الإنتاجية العلمية (عدد الأبحاث التي تم نشرها، وعدد الرسائل التي تم الإشراف عليها، وعدد المؤتمرات، وعدد الكتب التي تم تأليفها) وذلك بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس. في المقابل توجد فروق في مجال (وعدد الأبحاث التي تم تحكيمها) ولصالح مستوى (ذكر).

2: نتائج الفرضية السابعة والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجداول (33) توضح ذلك:

جدول (33): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

مستوى الإنتاجية العلمية	الرتبة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد الأبحاث التي تم نشرها	محاضر	67	1.59	0.69
	أستاذ مساعد	116	2.57	0.92
	أستاذ مشارك	42	3.54	0.70
	أستاذ	15	3.60	0.73
	المجموع	240	2.53	1.07
عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها	محاضر	67	1.17	0.52
	أستاذ مساعد	116	1.88	1.07
	أستاذ مشارك	42	2.92	1.23
	أستاذ	15	3.20	1.37
	المجموع	240	1.95	1.20
عدد الأبحاث التي قام بتحكيمها	محاضر	67	1.20	0.40
	أستاذ مساعد	116	2.04	0.99
	أستاذ مشارك	42	3.09	1.07
	أستاذ	15	3.86	0.35
	المجموع	240	2.10	1.14
عدد المؤتمرات التي شارك فيها	محاضر	67	1.38	0.52
	أستاذ مساعد	116	2.16	0.91
	أستاذ مشارك	42	2.59	1.06
	أستاذ	15	3.06	0.59
	المجموع	240	2.07	0.96
عدد الكتب التي تم تأليفها	محاضر	67	1.07	0.31
	أستاذ مساعد	116	1.24	0.52
	أستاذ مشارك	42	1.33	0.52
	أستاذ	15	1.33	0.81
	المجموع	240	1.21	0.50
الدرجة الكلية	محاضر	67	1.28	0.30
	أستاذ مساعد	116	1.98	0.62
	أستاذ مشارك	42	2.70	0.73
	أستاذ	15	3.01	0.43
	المجموع	240	1.97	0.77

يتضح من خلال الجدول (33) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لمتغير (الرتبة العلمية)، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (34) يبين ذلك.

جدول (34): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

مستوى الإنتاجية العلمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة*
عدد الأبحاث التي تم نشرها	بين المجموعات	119.237	3	39.746	59.207	*0.001
	داخل المجموعات	158.426	236	0.671		
	المجموع	277.662	239			
عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها	بين المجموعات	103.916	3	34.639	33.979	*0.001
	داخل المجموعات	240.580	236	1.019		
	المجموع	344.496	239			
عدد الأبحاث التي قام بتحكيمها	بين المجموعات	141.972	3	47.324	64.479	*0.001
	داخل المجموعات	173.211	236	0.734		
	المجموع	315.183	239			
عدد المؤتمرات التي شارك فيها	بين المجموعات	58.645	3	19.548	27.985	*0.001
	داخل المجموعات	164.851	236	0.699		
	المجموع	223.496	239			
عدد الكتب التي تم تأليفها	بين المجموعات	2.198	3	0.733	2.955	*0.033
	داخل المجموعات	58.535	236	0.248		
	المجموع	60.733	239			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	69.730	3	23.243	72.746	*0.001
	داخل المجموعات	75.406	236	0.320		
	المجموع	145.136	239			

*** دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (34) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية وفي جميع مجالات محور مستوى الإنتاجية العلمية (عدد الأبحاث التي تم نشرها، وعدد الرسائل التي تم الإشراف عليها، وعدد الأبحاث التي تم تحكيمها، وعدد المؤتمرات، وعدد الكتب التي تم تأليفها) وذلك بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير الرتبة العلمية في الدرجة الكلية، فقد تم استخدام اختبار (LSD للمقارنات البعدية) والجدول (35) يبين ذلك:

جدول (35): نتائج اختبار (LSD للمقارنات البعدية) للفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية الدرجة الكلية.

المجال	المقارنات	محاضر	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ
عدد الأبحاث التي تم نشرها	محاضر	_____	-0.98057*	-1.95060*	-2.00299*
	أستاذ مساعد		_____	-0.97003*	-1.02241*
	أستاذ مشارك			_____	0.05238
	أستاذ				_____
عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها	محاضر	_____	-0.70883*	-1.74947*	-2.02090*
	أستاذ مساعد		_____	-1.04064*	-1.31207*
	أستاذ مشارك			_____	0.27143
	أستاذ				_____
عدد الأبحاث التي قام بتحكيمها	محاضر	_____	-0.83415*	-1.88628*	-2.65771*
	أستاذ مساعد		_____	-1.05213*	-1.82356*
	أستاذ مشارك			_____	0.77143
	أستاذ				_____
عدد المؤتمرات التي شارك فيها	محاضر	_____	-0.77573*	-1.20718*	-1.67861*
	أستاذ مساعد		_____	-0.43144*	-0.90287*
	أستاذ مشارك			_____	0.47143
	أستاذ				_____
عدد الكتب التي تم تأليفها	محاضر	_____	-0.16675*	-0.25871*	0.25871
	أستاذ مساعد		_____	0.09195	0.09195
	أستاذ مشارك			_____	0.25871
	أستاذ				_____
الدرجة الكلية	محاضر	_____	-0.69321*	-1.41045*	1.72378
	أستاذ مساعد		_____	-0.71724*	-1.03057*
	أستاذ مشارك			_____	0.31333
	أستاذ				_____

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من الجدول رقم (35) وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى الإنتاجية العلمية كما يلي:

1. وجود فروق في مجال (عدد الأبحاث التي تم نشرها) بين مستوى (محاضر) وبين مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ) لصالح مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ). وكذلك بين مستوى (أستاذ مساعد)، ومستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ) ولصالح مستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ).

2. وجود فروق في مجال (عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها) بين مستوى (محاضر) وبين مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ) لصالح مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ). وكذلك بين مستوى (أستاذ مساعد)، ومستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ) ولصالح مستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ).

3. وجود فروق في مجال (عدد الأبحاث التي قام عضو هيئة التدريس بتحكيمها) بين مستوى (محاضر) وبين مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ) لصالح مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ). وكذلك بين مستوى (أستاذ مساعد)، ومستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ) ولصالح مستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ).

4. وجود فروق في مجال (عدد المؤتمرات التي شارك فيها عضو هيئة التدريس) بين مستوى (محاضر) وبين مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ) لصالح مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ). وكذلك بين مستوى (أستاذ مساعد)، ومستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ) ولصالح مستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ).

5. وجود فروق في مجال (عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية) بين مستوى (محاضر) وبين مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك) لصالح مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك،).

6. وجود فروق في (الدرجة الكلية) بين مستوى (محاضر) وبين مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ) لصالح مستويات (أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ). وكذلك بين مستوى (أستاذ مساعد)، ومستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ) ولصالح مستويات (أستاذ مشارك، وأستاذ).

3: نتائج الفرضية الثامنة والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجداول (36)،(37)،(38) توضح ذلك:

جدول (36): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

مستوى الإنتاجية العلمية	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد الأبحاث التي تم نشرها	خمس سنوات فأقل	39	2.28	0.72
	من 6-10 سنوات	74	2.28	1.00
	أكثر من 10 سنوات	127	2.76	1.16
	المجموع	240	2.53	1.07
عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها	خمس سنوات فأقل	39	1.28	0.64
	من 6-10 سنوات	74	1.79	0.96
	أكثر من 10 سنوات	127	2.25	1.35
	المجموع	240	1.95	1.20
عدد الأبحاث التي قام بتحكيمها	خمس سنوات فأقل	39	1.43	0.64
	من 6-10 سنوات	74	1.77	0.92
	أكثر من 10 سنوات	127	2.51	1.22
	المجموع	240	2.10	1.14
عدد المؤتمرات التي شارك فيها	خمس سنوات فأقل	39	1.89	0.75
	من 6-10 سنوات	74	1.94	0.97
	أكثر من 10 سنوات	127	2.21	1.00
	المجموع	240	2.07	0.96
عدد الكتب التي تم تأليفها	خمس سنوات فأقل	39	1.12	0.40
	من 6-10 سنوات	74	1.18	0.45
	أكثر من 10 سنوات	127	1.25	0.55
	المجموع	240	1.21	0.50
الدرجة الكلية	خمس سنوات فأقل	39	1.60	0.39
	من 6-10 سنوات	74	1.79	0.68
	أكثر من 10 سنوات	127	2.20	0.85
	المجموع	240	1.97	0.77

يتضح من خلال الجدول(36) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لمتغير (سنوات الخبرة)، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (37) يبين ذلك.

جدول (37): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

مستوى الإنتاجية العلمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة*
عدد الأبحاث التي تم نشرها	بين المجموعات	13.811	2	6.906	6.203	*0.002
	داخل المجموعات	263.851	237	1.113		
	المجموع	277.662	239			
عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها	بين المجموعات	30.702	2	15.351	11.594	*0.001
	داخل المجموعات	313.794	237	1.324		
	المجموع	344.496	239			
عدد الأبحاث التي قام بتحكيمها	بين المجموعات	46.767	2	23.383	20.646	*0.001
	داخل المجموعات	268.417	237	1.133		
	المجموع	315.183	239			
عدد المؤتمرات التي شارك فيها	بين المجموعات	4.862	2	2.431	2.635	0.074
	داخل المجموعات	218.633	237	0.923		
	المجموع	223.496	239			
عدد الكتب التي تم تأليفها	بين المجموعات	0.598	2	0.299	1.178	0.310
	داخل المجموعات	60.136	237	0.254		
	المجموع	60.733	239			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	14.097	2	7.049	12.748	*0.001
	داخل المجموعات	131.038	237	0.553		
	المجموع	145.136	239			

*** دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (37) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية وفي جميع مجالات محور مستوى الإنتاجية العلمية (عدد الأبحاث التي تم نشرها، وعدد الرسائل التي تم الإشراف عليها، وعدد الأبحاث التي تم تحكيمها) وذلك بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مجالي (عدد المؤتمرات التي شارك فيها عضو هيئة التدريس، وعدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية).

ولمعرفة الفروق في مستويات متغير سنوات الخبرة في الدرجة الكلية ومجالات (عدد الأبحاث التي تم نشرها، وعدد الرسائل التي تم الإشراف عليها، وعدد الأبحاث التي تم تحكيمها)، فقد تم استخدام اختبار (LSD للمقارنات البعدية) والجدول (38) يبين ذلك:

جدول (38): نتائج اختبار (LSD للمقارنات البعدية) للفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة الدرجة الكلية.

المجال	المقارنات	خمس سنوات فأقل	من 6-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
عدد الأبحاث التي تم نشرها	خمس سنوات فأقل	_____	0.00173	-0.48173*
	من 6-10 سنوات		_____	-0.48000*
	أكثر من 10 سنوات			_____
عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها	خمس سنوات فأقل	_____	-0.51525*	-0.96992*
	من 6-10 سنوات		_____	-0.45467*
	أكثر من 10 سنوات			_____
عدد الكتب التي تم تأليفها	خمس سنوات فأقل	_____	0.33437	-1.07591*
	من 6-10 سنوات		_____	-0.74154*
	أكثر من 10 سنوات			_____
الدرجة الكلية	خمس سنوات فأقل	_____	0.19217	-0.59487*
	من 6-10 سنوات		_____	-0.40270*
	أكثر من 10 سنوات			_____

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من الجدول رقم (38) وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى الإنتاجية العلمية كما يلي:

1. في مجال (عدد الأبحاث التي تم نشرها) بين مستوى (أكثر من 10 سنوات) وبين مستويات (خمس سنوات فأقل، ومن 6-10 سنوات) لصالح مستوى (أكثر من 10 سنوات).

2. في مجال (عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها) بين مستوى (أكثر من 10 سنوات) وبين مستويات (خمس سنوات فأقل، ومن 6-10 سنوات) لصالح مستوى (أكثر من 10 سنوات) وبين مستوى (خمس سنوات فأقل) ومستوى (من 6-10 سنوات) ولصالح مستوى (من 6-10 سنوات).

3. في مجال (عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية) بين مستوى (أكثر من 10 سنوات) وبين مستويات (خمس سنوات فأقل، ومن 6–10 سنوات) لصالح مستوى (أكثر من 10 سنوات).

4. في (الدرجة الكلية) بين مستوى (أكثر من 10 سنوات) وبين مستويات (خمس سنوات فأقل، ومن 6–10 سنوات) لصالح مستوى (أكثر من 10 سنوات).

4: نتائج الفرضية التاسعة والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجداول (39)،(40)،(41) توضح ذلك:

جدول (39): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

مستوى الإنتاجية العلمية	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد الأبحاث التي تم نشرها	جامعة النجاح الوطنية	143	2.51	1.06
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	2.54	1.19
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.61	0.98
	المجموع	240	2.53	1.07
عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها	جامعة النجاح الوطنية	143	1.99	1.23
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	1.63	0.98
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.23	1.26
	المجموع	240	1.95	1.20
عدد الأبحاث التي قام بتحكيمها	جامعة النجاح الوطنية	143	2.09	1.15
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	2.05	1.11
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.21	1.17
	المجموع	240	2.10	1.14
عدد المؤتمرات التي شارك فيها	جامعة النجاح الوطنية	143	2.11	0.97
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	1.96	0.98
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.11	0.94
	المجموع	240	2.07	0.96
عدد الكتب التي تم تأليفها	جامعة النجاح الوطنية	143	1.23	0.55
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	1.12	0.33
	الجامعة العربية الأمريكية	42	1.26	0.49
	المجموع	240	1.21	0.50
الدرجة الكلية	جامعة النجاح الوطنية	143	1.99	0.79
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	55	1.86	0.74
	الجامعة العربية الأمريكية	42	2.09	0.77
	المجموع	240	1.97	0.77

يتضح من خلال الجدول(39) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لمتغير (الجامعة)، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (40) يبين ذلك.

جدول (40): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة*
عدد الأبحاث التي تم نشرها	بين المجموعات	0.387	2	0.194	0.165	0.848
	داخل المجموعات	277.275	237	1.170		
	المجموع	277.662	239			
عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها	بين المجموعات	9.157	2	4.578	3.236	*0.041
	داخل المجموعات	335.339	237	1.415		
	المجموع	344.496	239			
عدد الأبحاث التي تم تحكيمها	بين المجموعات	0.646	2	0.323	0.243	0.784
	داخل المجموعات	314.537	237	1.327		
	المجموع	315.183	239			
عدد المؤتمرات التي شارك فيها	بين المجموعات	0.954	2	0.477	0.508	0.602
	داخل المجموعات	222.542	237	0.939		
	المجموع	223.496	239			
عدد الكتب التي تم تأليفها	بين المجموعات	0.589	2	0.295	1.161	0.315
	داخل المجموعات	60.144	237	0.254		
	المجموع	60.733	239			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.249	2	0.624	1.029	0.359
	داخل المجموعات	143.887	237	0.607		
	المجموع	145.136	239			

*** دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (40) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية وفي جميع مجالات محور مستوى الإنتاجية العلمية (عدد الأبحاث التي تم نشرها، وعدد الأبحاث التي تم تحكيمها، عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية، و عدد المؤتمرات التي شارك فيها عضو هيئة التدريس، و عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية) وذلك بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مجال (عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها)

ولمعرفة الفروق في مجال (عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها)، فقد تم استخدام اختبار (LSD للمقارنات البعدية) والجدول (41) يبين ذلك:

جدول (41): نتائج اختبار (LSD للمقارنات البعدية) للفروق في مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة لمجال (عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها).

المجال	المقارنات	جامعة النجاح الوطنية	جامعة فلسطين التقنية خضوري	الجامعة العربية الأمريكية
عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها	جامعة النجاح الوطنية	_____	0.35664	0.24509
	جامعة فلسطين التقنية خضوري		_____	*0.60173-
	الجامعة العربية الأمريكية			_____

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من الجدول (41) وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى الإنتاجية العلمية في مجال (عدد الأبحاث التي تم نشرها) بين مستوى (جامعة فلسطين التقنية خضوري) وبين مستوى (الجامعة العربية الأمريكية) لصالح مستوى (الجامعة العربية الأمريكية).

5: نتائج الفرضية العاشرة والتي نصها

لا توجد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للعينتين المستقلتين Independent Sample t- test لدلالة الفروق حسب متغير نوع الكلية، ونتائج الجدول (42) توضح ذلك:

جدول (42): نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.

مستوى الإنتاجية العلمية/ الكلية	علمية (ن=104)		إنسانية (ن=136)		(ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المحسوبة	المحسوب*
عدد الأبحاث التي تم نشرها	2.50	1.11	2.56	1.05	-0471	0.638
عدد الرسائل التي تم الإشراف عليها	1.86	1.18	2.02	1.21	-1.002	0.317
عدد الأبحاث التي قام بتحكيمها	1.94	1.10	2.23	1.16	-1.970	0.052
عدد المؤتمرات التي شارك فيها	2.05	0.98	2.09	0.95	-0.300	0.764
عدد الكتب التي تم تأليفها	1.17	0.40	1.25	0.56	-1.172	0.242
الدرجة الكلية	1.90	0.79	2.03	0.76	-1.244	0.215

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتبين من الجدول (42) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية وفي جميع مجالات محور مستوى الإنتاجية العلمية (عدد الأبحاث التي تم نشرها، وعدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها، وعدد الأبحاث التي قام عضو هيئة التدريس بتحكيمها، وعدد المؤتمرات التي شارك فيها عضو هيئة التدريس، وعدد الكتب التي تم تأليفها) وذلك بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الكلية.

ثالثاً: النتائج النوعية للدراسة المتعلقة بالمقابلة

لقد تم مقابلة عدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية ممن لهم علاقة بموضوع الدراسة وعددهم (6) بطريقة عشوائية بواقع (2) عضو من كل جامعة ، من أجل استطلاع آرائهم حول ذلك. وفيما يلي أسئلة الدراسة حسب تسلسلها في المقابلة:

السؤال الأول: هل تعتبر الحرية الأكاديمية ضرورة تربوية ملحة، ولماذا؟

تشير النتائج إلى أن جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية ممن تم مقابلتهم أجمعوا على أن الحرية الأكاديمية أمراً تربوياً ضرورياً وضروري جداً.

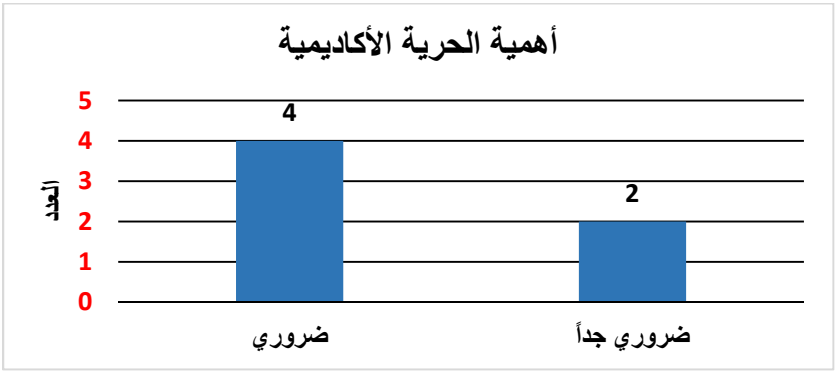

شكل (3): توزيع أعداد أعضاء هيئة التدريس الذين يعتبرون الحرية الأكاديمية أمراً تربوياً ضرورياً وضروري جداً.

من الشكل (3) أعلاه يتضح أن الإجابات لبعض أعضاء هيئة التـــدريس وعـــددهم (4) حول أهمية الحرية الأكاديمية كانت ضرورية وقد كانت استجاباتهم على التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الأول) أكد على أنها "تعطي مساحة كافية للباحثين للتطـــرق لجميـــع المواضيع، كما أنها تسهم في تحسين الإنتاج العلمي كما ونوعا".

2. عضو هيئة تدريس (الثاني) أفاد بأنه "حتى تمكن الأكاديمي من العمل بمـــا فيـــه مصـــلحه للجامعة بشرط ان لا تتعدى هذه الحرية قوانين الجامعة وان لا تضر بمصلحه الجامعة وان لا تتنافى مع الدين والمعتقدات".

3. عضو هيئة تدريس (الثالث) ذكر بأنها "تساهم في الابداع والتطوير الذاتي مما ينعكس على الأكاديمي بشكل خاص والمؤسسة بشكل عام.

4. عضو هيئة تدريس (السادس) ذكر بأنها "تساعد في نقل المعرفة وأساســيات العلــوم مــن الأكاديمي أو الباحث للمستقبل او المتلقي".

كما أفاد (2) من أعضاء هيئة التدريس بأن الحرية الأكاديميـــة ضـــرورية جـــداً فـــي الجامعات الفلسطينية كانت استجابتهم على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الرابع) أفاد بأنه "يجب تعميقها وتعظيمها في نفوس الباحثين لما لها من اهمية بالغة في صدقية الناتج العلمي ونوعية وأصالة الابحاث الصادرة عن جموع الباحثين في مضمار المعرفة والعلم".

2. عضو هيئة تدريس (الخامس) ذكر " الحرية الاكاديمية المسئولة هي ضرورة تربوية ملحة. لأنها حق انساني يدفع بالإنتاج العلمي الى مراتب متقدمة ولما لذلك من أثر إيجابي علـــى الأجيال ويعزز مكانتها العالمية".

جدول (43): توزيع إجابات أعضاء هيئة التدريس حول أهمية الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية مع التكرار، حيث توزعت إجاباتهم على (7) إجابات وكان التوزيع على النحو التالي:

الرقم	النص	التكرار	النسبة المئوية
1	تعمل على تحسين الإنتاج العلمي كماً ونوعاً.	5	%25
2	تساهم في الإبداع والتطور الذاتي.	4	%20
3	ضرورية للنهوض في عملية نقل وتطبيق المعرفة.	4	%20
4	متطلب أساسي لتعزيز كشف الحقائق والتوصل إليها.	3	%15
5	تعتبر شرط أساسي لوظائف التعلم والبحث.	2	%10
6	ضرورية لحماية الجامعة من تدخل القوى الخارجية في تشغيل المؤسسة الأكاديمية.	1	%5
7	الحرية حق إنساني له إثر إيجابي على الأجيال.	1	%5

السؤال الثاني: هل تعتقد أن الحرية الأكاديمية مدرجة ضمن أهداف الجامعات الفلسطينية؟ وإن لم تكن، هل هنالك خطة مستقبلية لإدراجها؟

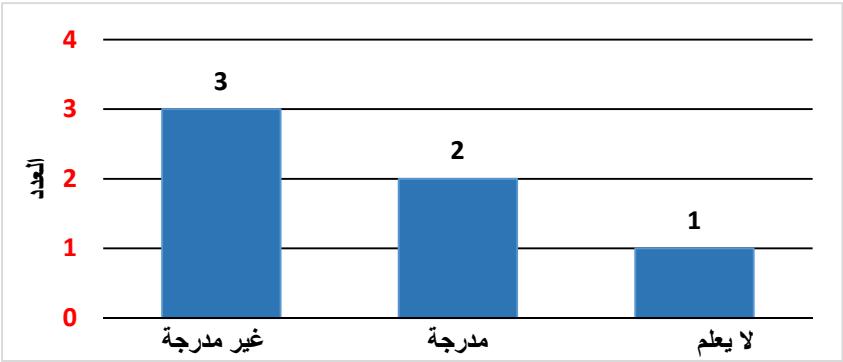

شكل (4): توزيع أعداد أعضاء هيئة التدريس حسب وجود خطة مستقبلية أم لا.

تشير النتائج إلى أن (2) من أعضاء هيئة التدريس أشاروا إلى عدم وجود خطط مستقبلية وقد كانت استجاباتهم على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الأول) أفاد "لا أعتقد أن الجامعات الفلسطينية تتطرق لهذا الجانب حاليا، ولا في خططها المستقبلية على الأمد القصير والمتوسط. وأعتقد أن مستوى الحرية الأكاديمية للباحثين في الجامعات، مرتبط ارتباطا وثيقا في الوضع السياسي، ومستوى الحريات العامة الموجود في البلد".

2. عضو هيئة تدريس (الثاني) أفاد "لا اعتقد ان هناك حريه أكاديمية مطلقه بسبب الخوف نوعاً ما من إدارة الجامعة والاجراءات العقابية، لان الاجراءات العقابية المادية والمعنوية هي من تستطيع من خلالها الجامعة التحكم بالحرية، لا أتوقع ان تكون هناك خطه مستقبليه لإدراجها وان كانت تكون شكليه".

في حين أفاد (3) من أعضاء هيئة التدريس بأن الحرية الاكاديمية مدرجة في الجامعات بشكل جزئي، حيث كانت استجاباتهم على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الثالث) "أظن أنها مدرجة ولكن بشكل جزئي، والأصل أن يكون هنالك دستور يبين طبيعة الحرية التي يجب أن يتمتع بها عضو هيئة التدريس".

2. عضو هيئة تدريس (الرابع) "يوجد حرية أكاديمية بشكل جزئي، ولا أظن أن هنالك قانون عام يكفل الحريات الأكاديمية. نأمل أن تصاغ قوانين معتمدة تكون ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعات تبين طبيعة الحريات والمسؤولية المترتبة عليها".

3. عضو هيئة تدريس (السادس) "مدرجة بشكل جزئي وليس بشكل ممنهج او بتعليمات واضحة. يجب العمل على وصفها ضمن تعليمات الجامعات".

بينما أفاد (1) من أعضاء هيئة التدريس أنه لا علم له بحقيقة إن كان هنالك خطط مستقبلية ام لا حيث كانت استجابته على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الخامس) " لست على اطلاع وافي بحقيقة هذا الأمر ولكنني اؤيد وجود خطط استراتيجية ومتابعة مستمرة لنمو وتطوير الحرية الأكاديمية في المجتمع العلمي الفلسطيني".

السؤال الثالث: هل تعتقد أن هامش الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التـــدريس مرضياً أم لا؟ ولماذا؟

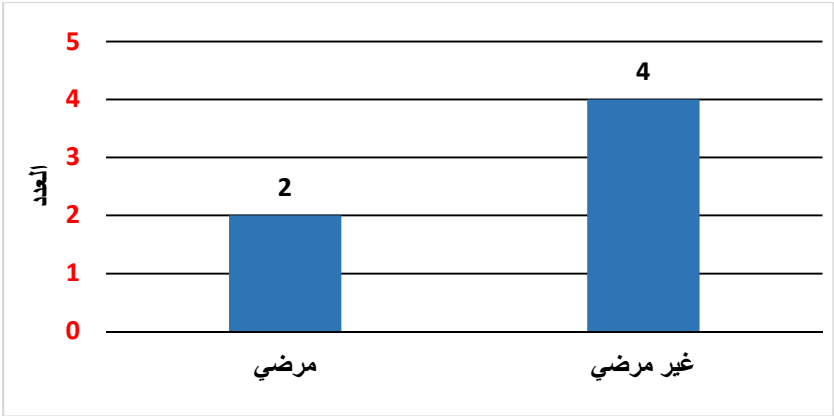

شكل (5): توزيع أعداد أعضاء هيئة التدريس حسب رضاهم عن مدى تطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية.

تشير النتائج إلى (4) من أعضاء هيئة التدريس لعدم رضاهم عـــن مســـتوى الحريـــة الأكاديمية المطبقة في الجامعات الفلسطينية حيث كانت استجابتهم على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الأول) " أرى أن تطرق بعض الباحثين لبعض القضـــايا السياســـية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غير ذلك والتي تتعارض مع توجهات النظام السياسي الحاكم، توقع الباحث في العديد من المشاكل والتداعيات الخطيرة".

2. عضو هيئة تدريس (الثاني) ذكر أن "إدارة الجامعة اصبحت تتدخل في أقل الأمور الخاصة بحريه الأكاديمي بما فيها الفصل من المساق بسبب الغياب، الدخول الى حساب المحاضـــر والغاء غيابات الطلبة وغير ذلك من الأمور الأكاديمية".

3. عضو هيئة تدريس (الخامس) أفاد "الحرية الاكاديمية لا زالت بحاجة الى العمل الدؤوب من حيث وضع الاستراتيجيات التنموية والتعزيز والصقل المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في فلسطين خاصة والوطن العربي عامة".

4. عضو هيئة تدريس (السادس) ذكر "نوعا ما يوجد حرية وتختلف درجتها حسب التخصصات، وأعتقد أنها غير مرضية بالشكل الذي يطمح له الأكاديميين".

في حين أفاد (2) من أعضاء هيئة التدريس عن رضاهم عن مستوى الحرية الأكاديمية المطبقة في الجامعات الفلسطينية حيث كانت استجابتهم على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الثالث) ذكر "أعتقد أنه مرضي، بالرغم من بعض الأمور التي تمنع عضو هيئة التدريس من ممارسة حقه في التعبير والمشاركة باتخاذ القرار، بينما بالنسبة للبحث العلمي أظن أن الحرية كبيرة".

2. عضو هيئة تدريس (الرابع) ذكر "نعم يوجد حرية أكاديمية بشكل نسبي، حيث أن المبتغى أن يتم تحقيق أعلى نسبة في مجال الحريات الأكاديمية، وبما أن الظروف الخاصة بالشأن العام غير مستقرة فربما نجد بعض القصور في مجال الحريات في الحقل الأكاديمي العالي".

السؤال الرابع: كيف يتم تعزيز الحرية الأكاديمية بالجامعات؟ وما هو المطلوب من أعضاء هيئة التدريس للحفاظ عليها؟

عند طرح السؤال على أعضاء هيئة التدريس كانت الاستجابات التي حازت على أعلى تكرار هي:

أجمع (3) من أعضاء هيئة التدريس على ضرورة تشكيل النقابات والهيئات الأكاديمية الداعمة وكانت استجابة البعض منهم على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الثاني) أفاد "المطلوب هو التوجه واللجوء الى نقابات قوية تحافظ على مصلحه وحرية الأكاديمي، وأتمنى ذلك من خلال وجود نقابة أكاديمية حقيقية وفاعلة".

2. عضو هيئة تدريس (الثالث) ذكر "هنالك ضرورة ملحة لأن تظهر هيئات نقابية في كل جامعة، وهناك ضرورة أخرى لوجود رابطة على مستوى الجامعات في فلسطين، تعمل على حماية ودعم عضو هيئة التدريس".

3. عضو هيئة تدريس (الخامس) أفاد "ضرورة ايجاد هيئات معنية بذلك ذات اعتبار وصلاحيات محددة، تحدد ملامح الحرية وأبعادها".

أجمع (2) من أعضاء هيئة التدريس على ضرورة الالتزام بأخلاقيات العمل والبحث العلمي حسب قواعد البحث العالمية حيث كانت استجابتهم على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الأول) ذكر " على الباحثين تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة من حيث نوعية وجودة وكمية الأبحاث التي يتناولونها مع ضرورة الالتزام بأخلاقيات البحث".

2. عضو هيئة تدريس (الرابع) ذكر "الالتزام المتبادل ما بين الادارات المختلفة للهيئات الاكاديمية وما بين العاملين في المجال الأكاديمي بأخلاقيات العمل والبحث العلمي بما هو متفق عليه في المجالس العلمية المحلية والاقليمية والعالمية، بحيث يلتزم الكل الأكاديمي والمسؤولين والإدارات بشتى مسمياتهم ومواقهم بقواعد النشر العلمي المبثوث كلاماً ومسطر ورقياً أو منشور الكترونياً او حتى المبثوث على مسمع الطلاب المنخرطين في شتى الدرجات العلمية والأكاديمية".

في حين بين (1) من أعضاء هيئة التدريس ضرورة ضمان الحريات وعدم الملاحقة عند إبداء الرأي واشراك الأكاديميين في وضع التعليمات ضع اللوائح والأنظمة التي تساعد على تحقيق العملية التعليمية والبحثية حيث كانت استجابته على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (السادس) "يتم ذلك من خلال منح الباحثين الثقة وضمان عدم الملاحقة في حال تطرقهم لبعض القضايا الحساسة، كما يتم ذلك من خلال تفعيل النصوص القانونية التي تضمن مساحة واسعة من الحريات العامة .المطلوب من الباحثين في الجامعات التمتع بمزيد من الجرأة والقوة في طرح القضايا المختلفة وطريقة معالجتها. وكذلك إشراك الأكاديميين في وضع التعليمات التنفيذية في الجامعة".

جدول (44): توزيع إجابات أعضاء هيئة التدريس حول كيفية تعزيز الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية مع التكرار، حيث توزعت إجابتهم على (5) إجابات وكان التوزيع على النحو التالي:

الرقم	النص	التكرار	النسبة المئوية
1	تشكيل النقابات والهيئات الأكاديمية لدعم وحماية أعضاء هيئة التدريس.	3	%37.5
2	الالتزام بأخلاقيات العمل والبحث العلمي حسب قواعد البحث العالمية.	2	%25
3	ضمان الحريات وعدم الملاحقة عند إبداء الرأي.	1	%12.5
4	وضع اللوائح والأنظمة التي تساعد على تحقيق العملية التعليمية والبحثية.	1	%12.5
5	اشراك أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الخاصة بالأقسام.	1	%12.5

السؤال الخامس: برأيك هل توجد معوقات تحد من الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية؟ وما هي تلك المعوقات؟

بعد طرح السؤال على أعضاء هيئة التدريس كانت إجاباتهم على النحو التالي:

أكد جميع أعضاء هيئة التدريس وعدهم (6) بوجود معيقات سواء كانت مادية، أو معيقات بنى تحتية أو معيقات متعلقة في التعليمات التنفيذية وقد كانت آراؤهم متفقة إلى حد كبير حيث كانت الاستجابات على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الأول) ذكر "يوجد العديد من المعوقات أهمها: عدم وجود برامج مخصصة للتفرغ العلمي، محدودية الدعم المادي للأبحاث والباحثين، محدودية الإرشاد والتوجيه للباحثين، محدودية الحوافز المقدمة للباحثين، ضعف البنية التحتية اللازمة للأبحاث العلمية خاصة في المجالات التطبيقية".

2. عضو هيئة تدريس (الثاني) ذكر "يوجد من ضمنها، المكتب الخاص بالمحاضر مشترك مع أكثر من محاضر، العبء الأكاديمي مرتفع نسبيا، عدم تغطيه تكاليف النشر كاملا بل جزء منها".

3. عضو هيئة تدريس (الثالث) أفاد "يوجد الكثير من المعوقات منها ما يختص بعضو هيئة التدريس بعدم امتلاكه مهارات بحثية جيدة، وكثرة الأعباء الأكاديمية والإدارية ومنها ما يخص الجامعة والمتمثل بعدم توفر مصادر التمويل وضعف الإنفاق على البحث والتطوير".

4. عضو هيئة تدريس (الرابع) أفاد "يوجد الكثير مثل عدم وجود استراتيجيات أو سياسات في مجال البحث العلمي لتوجيه الناتج العلمي نحو المصلحة المبتغاة وضعف الموارد والمخصصات المرصودة لهذا الهدف وهجرة الادمغة خارج البلاد لعدة اهداف وعدم وجود قاعدة بيانات مركزية تشمل مؤسسات الإنتاج العلمي وتشبيكها مع الخارج والمحاباة في اصدار الرتب العلمية التي لا تستحق الترقية في مجال العمل الأكاديمي".

5. عضو هيئة تدريس (الخامس) ذكر "هناك معوقات مادية واقتصادية وقصور في العمل الأكاديمي المشترك بين الجامعات".

6. عضو هيئة تدريس (السادس) ذكر "هنالك معوقات في التعليمات التنفيذية، معوقات مادية، معوقات بنية تحتية".

جدول (45): توزيع إجابات أعضاء هيئة التدريس حول معيقات الإنتاجية العلمية في الجامعات الفلسطينية مع التكرار، حيث توزعت إجاباتهم على (7) إجابات وكان التوزيع على النحو التالي:

الرقم	النص	التكرار	النسبة المئوية
1	محدودية الدعم المادي للأبحاث العلمية والباحثين.	5	%33.3
2	كثرة الأعباء الأكاديمية والإدارية.	3	%20
3	ضعف البنية التحتية.	2	%13.3
4	محدودية الإرشاد والتوجيه للباحثين.	2	%13.3
5	قصور العمل الجماعي المشترك بين الجامعات.	1	%6.7
6	عدم امتلاك بعض أعضاء هيئة التدريس مهارات البحث.	1	%6.7
7	عدم وجود قواعد بيانات مركزية.	1	%6.7

السؤال السادس: ما السبل والاقتراحات لتلافي تلك المعوقات؟

بعد طرح السؤال على أعضاء هيئة التدريس توزعت إجابتهم على (4) إجابة كما هو موضح بالجدول (46).

وعند سؤال أعضاء هيئة التدريس ما سبل تلافي تلك المعوقات كانت الاستجابات التي حازت على أعلى تكرار هي:

أجمع (4) من أعضاء هيئة التدريس على ضرورة توفر الإمكانيات والدعم المادي حيث كانت استجابتهم على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الأول) ذكر "إعداد برامج مشجعة للتفرغ العلمي الكلي أو الجزئي للأبحاث وإنشاء مراكز للبحث العلمي وزيادة مخصصات البحث العلمي المقدمة من الدولة، وتوجيهها التوجيه الصحيح ".

2. عضو هيئة تدريس (الثاني) ذكر "على إدارة الجامعة وأصحاب القرار فيها التوجه الى جامعه مثاليه عالمياً والاستفادة من النمط الاداري المستخدم فيها، بالإضافة إلى استقطاب

أصحاب قرار وعمداء من دول أجنبيه وهذا ليس عيباً وزيادة مخصصات البحث العلمي المقدمة من الدولة، وتوجيهها التوجيه الصحيح ".

3. عضو هيئة تدريس (الخامس) ذكر "تخصيص الميزانيات الداعمة وانشاء لجان مستقلة تعمل على التشجيع وطرح المقترحات وتوجيهها بحسب التخصصات الأكاديمية مع انشاء شراكات محلية ودولية تخدم الانتاجية العلمية وتذلل المعوقات".

4. عضو هيئة تدريس (الثالث) ذكر " ضرورة توفير صندوق للبحث والتطوير العلمي، وتوفير ما يحتاجه الباحث لإجراء أبحاثه دون أي عائق سواء مادياً أو معنويا ".

في حين أجمع (2) من أعضاء هيئة التدريس ضرورة اقامة علاقات تبادلية بين الجامعات مع ضرورة تقليل العبء الأكاديمي والإداري للباحثين حيث كانت استجاباتهم على النحو التالي:

1. عضو هيئة تدريس (الرابع) ذكر " التشبيك مع القطاع الخاص لدعم مراكز البحث العلمي والباحثين، وتوجيه الأبحاث لتحاكي المشاكل التي يعاني منها المجتمع وتقليص العبء الأكاديمي للباحث ".

2. عضو هيئة تدريس (السادس) أفاد " ضرورة تعزيز التعاون التكاملي بين الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص وتقليل العبء الأكاديمي والإداري للباحثين ".

جدول (46): استجابات أعضاء هيئة التدريس حول السبل لتلافي معوقات الإنتاجية العلمية في الجامعات الفلسطينية مع التكرار، حيث توزعت إجاباتهم على (4) إجابات وكان التوزيع على النحو التالي:

الرقم	النص	التكرار	النسبة المئوية
1	زيادة مخصصات البحث العلمي.	4	%44.4
2	تقليل العبء الأكاديمي والإداري.	2	%22.2
3	دعم مراكز البحث العلمي والباحثين من خلال التشبيك مع القطاع الخاص.	2	%22.2
4	الاستعانة بالكوادر البشرية من الدول الأجنبية.	1	%11.1

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات

مناقشة نتائج الدراسة النوعية

التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة نتائج الدراسة التي بحثت في **درجة الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم**، وكذلك التعرف إلى دور بعض المتغيرات (الديموغرافية) في موضوع الدراسة.

وقد اشتملت الدراسة على مجموعة من التساؤلات، وقد ناقش الباحث هذه النتائج لإبراز أهم النتائج والتي ستبنى عليها التوصيات المختلفة.

مناقشة نتائج الدراسة الكمية

أولاً : مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس

والذي ينص على: **ما العلاقة بين متوسطات درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية للحرية الأكاديمية ومتوسطات الإنتاجية العلمية من وجهات نظرهم؟**

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ضعيفة غير دالة إحصائياً بين فقرات مجالات محور (الحرية الأكاديمية) ومجالات محور (الإنتاجية العلمية) مقدارها (0.070) عند مستوى دلالة (0.283). كذلك أشارت نتائج الجدول السابق وجود علاقة موجبة ضعيفة غير دالة إحصائياً بين مجالات الحرية الأكاديمية (حرية التعبير عن الرأي، والبحث العلمي، والمشاركة في صنع القرار) ومجال (الإنتاجية العلمية). بينما كان هناك علاقة سالبة ضعيفة جداً وتقترب من العدم بين محور الإنتاجية العلمية ومجال محور الحرية الأكاديمية (حرية التدريس).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه وبالرغم من الدرجة الكبيرة للحرية الأكاديمية التي تنتهجها الجامعات في شمال الضفة الغربية إلا أنه لا يزال تأثيرها غير فعال في مجال الانتاجية العلمية وذلك ربما يعود إلى عدم وجود تشجيع للبحث العلمي وعدم وجود خطط علمية مخططة للنهوض به بسبب إمكانيات الجامعات التي لا تزال تعاني من صعوبات تحد من الاهتمام الكافي بالإنتاجية العلمية بالإضافة للأسباب التي تعود على أعضاء هيئة التدريس بسبب نظرتهم للأبحاث من زاوية الترقية فقط إضافة لانشغالهم بأمور أخرى يرونها أكثر أهمية وذات مردود اقتصادي أفضل من الانشغال بالبحث العلمي.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة حكمي (2018) التي أظهرت وجود علاقة ارتباطية بين الحرية الأكاديمية ومستوى الأداء المهني، ومع دراسة الزرقي (2013) التي أظهرت علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين ممارسة طلبة الجامعات السعودية للحرية الأكاديمية واتخاذ القرارات، وتختلف مع الحارثي (2015) التي ظهرت وجود علاقة ارتباطيه بين الحرية الأكاديمية وبين الإنتاج العلمي، وتختلف مع نتائج دراسة الغامدي (2018) التي أظهرت علاقة ارتباطية بين الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات الجامعة في مكة المكرمة وإنتاجيتهم البحثية من جهة ومجمل المتغيرات من جهة أخرى.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

والذي ينص على: ما **درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم؟**

1. جاءت نتيجة الحرية الأكاديمية من حيث: حرية التعبير عن الرأي **متوسطة**، وجاءت الفقرة والتي نصها (تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في مختلف الفعاليات الثقافية داخل وخارج الجامعة) في المرتبة الأولى وبدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرة والتي نصها (تنظم إدارة الجامعة لقاءات دورية مع أعضاء هيئة التدريس لمعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم) في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن حرية التعبير عن الرأي في الجامعات ليست على قدر كبير، وذلك بسبب عدم إعطاء مساحة كافية للأكاديميين في التعبير عن أنفسهم كذلك تلبية حاجاتهم ومتطلباتهم بناء على القوانين والأنظمة الخاصة بالجامعات، كما يرى الباحث أن العديد من الباحثين في الجامعات الفلسطينية يخشون من موضوع الأمان الوظيفي، ويعتقدون أن البوح بآرائهم التي تعبر عن توجهاتهم البحثية المختلفة، قد تهدد استمرارهم في وظائفهم ومستقبلهم الوظيفي. كذلك فإن أغلب الجامعات الفلسطينية هي جامعات غير حكومية، وهذا يعزز من سيطرة وتحكم إدارات هذه الجامعات، وبالتالي قدرتها على تضييق الحريات داخل الجامعة بالإضافة إلى الوضع السياسي الراهن الذي يمر به المجتمع الفلسطيني والذي يحد من جدوى الحرية.

2. جاءت نتيجة الحرية الأكاديمية من حيث: البحث العلمي **كبيرة**، وجاءت الفقرة والتي نصها (تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس حرية تامة باختيار مواضيع أبحاثهم) في المرتبة الأولى وبدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرة والتي نصها (توفر إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الكتب والمجلات والمصادر العلمية الحديثة اللازمة للبحث العلمي) في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ثقة الجامعات بأكاديمييها ومؤهلاتهم العلمية وقدراتهم على التدريس وبالتالي تترك لهم حرية اختيار المقررات الدراسية التي يرونها مناسبة، كما أن الجامعات تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي من خلال تخصيص الميزانيات وعقد المؤتمرات التشاركية مع الأقطار المختلفة الأمر الذي جعل أعضاء هيئة التدريس يتسابقون في إجراء البحوث المختلفة للحصول على الترقيات العلمية والتي تنعكس عليهم مادياً. كما يرى الباحث أن الجامعات تمنح الحرية لأعضاء هيئة التدريس لاختيار مواضيع أبحاثهم من منطلق رغبة الجامعة في زيادة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس كماً ونوعاً، كون ذلك يساهم بدرجة كبيرة جداً في تحسين تصنيف الجامعات، وبالتالي تحسين سمعة الجامعات وزيادة الإقبال عليها.

3. جاءت نتيجة الحرية الأكاديمية من حيث: التدريس **كبيرة**، وجاءت الفقرة والتي نصها (تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار مصادر ومراجع المواد التي يدرسونها) في المرتبة الأولى وبدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرة التي نصها (تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الاعتراض على مواعيد المحاضرات) في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة على كون الجامعات تعطي الأكاديميين حرية اختيار مواد التدريس كونهم على قدر كبير من الاطلاع عليها بحكم تخصصاتهم العلمية وبالتالي هم الأقدر على اختيار المراجع والمصادر المناسبة للتدريس بالإضافة إلى إعطائهم الحرية في اختيار طريقة التدريس المناسبة.

4. جاءت نتيجة الحرية الأكاديمية من حيث المشاركة في صنع القرار **متوسطة**، وجاءت الفقرة التي نصها (تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في فتح برامج جديدة في الأقسام الأكاديمية) في المرتبة الأولى وبدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرة التي نصها (تشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات الجامعية المتعلقة بكادرهم الوظيفي والمهني) في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود نقاط ضعف لدى المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التعليم العالي في الاستماع إلى مقترحات أكاديمييها وبالتالي فإن إشراكهم في عملية صنع القرار ليست بالمستوى المطلوب من وجهة نظرهم بالإضافة إلى أن بعض الجامعات تتفرد في عملية اتخاذ القرارات حتى تتمكن من الحصول على تخصصات فريدة من نوعها من دون الجامعات الفلسطينية الأخرى.

5. جاءت نتيجة **درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم** بمحاوره (البحث العلمي، وحرية التدريس، وحرية التعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع القرار) بين المتوسطة والكبيرة أما

أدنى المجالات فكانت التعامل مع (المشاركة في صنع القرار) وأعلاها (البحث العلمي)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية **كبيرة.**

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى أن الجامعات تنتهج سياسات الحرية الأكاديمية شأنها شأن بقية الجامعات الإقليمية والعالمية وربما تتفوق عليها في المجتمع الفلسطيني إلا أن هناك لا يزال هناك نقص في حرية التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار، لعدم سيادة الديمقراطية والشورية في الجامعات واستبدالها بالقيود البيروقراطية والروتين والمركزية.

وتتفق مع دراسة قويدر وشامية (2018) التي أظهرت درجة موافقة كبيرة على ممارسة الحرية الأكاديمية عند عينة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سعيد والإبراهيم (2017) التي أظهرت درجة ممارسة للحرية الأكاديمية عالية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة حكمي(2018) التي أظهرت وجود درجة استجابة متوسطة لواقع الحرية الأكاديمية، ومع نتائج دراسة زروالي وابريعيم (2018) التي أظهرت درجة متوسطة من ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية، ومع نتائج دراسة العتيبي (2018) التي أظهرت درجة متوسطة للحرية الأكاديمية لطلبة جامعة الكويت، ومع دراسة زين الدين (2016)، ودراسة العجلوني (2016)، ومع دراسة الخزاعلة (2016)، ومع دراسة العامري (2015)، ومع دراسة الأسود وعساف (2014)، ومع دراسة الزرقي (2013) التي أظهرت درجة حرية أكاديمية متوسطة، وتختلف مع نتائج دراسة الغامدي (2018) التي أظهرت درجة متوسطة من الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات الجامعة في مكة المكرمة. أي أن الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تميزت عن الجامعات الأخرى بتحقيقها مستوى حرية أكاديمية بدرجة كبيرة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

والذي ينص على: **ما مستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم؟**

1. بالنسبة لعدد الأبحاث المنشورة، أظهرت النتائج أن نسبة (17.5%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم ينشروا أي بحث خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (39.2%) منهم قد نشروا من (1–3) أبحاث، وان (15.4%) منهم قد نشروا من (4 – 6) أبحاث، وأن (27.9%) منهم قد نشروا أكثر من (6) أبحاث، بمتوسط حسابي قدره (2.53).

ويعزو الباحث هذه النتيجة ربما إلى قلة مستوى تشجيع وتحفيز أعضاء الهيئات التدريسية من قبل إدارة الجامعات على إجراء البحوث العلمية ومساعدتهم في عملية النشر في المجلات المرموقة وعدم تقديم جوائز سنوية أو دورية لهم بناء على إسهاماتهم العلمية والمعرفية. وكذلك عدم الاهتمام بتفريغ أعضاء هيئة التدريس كل فترة زمنية للإهتمام بالبحث العلمي .

بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة المادية للنشر البحثي وقلة تمويل البحث العلمي من قبل الجامعات. كما يعزو الباحث ذلك إلى عدم قناعة بعض أعضاء هيئات التدريس بأهمية البحث العلمي وذلك لعدم قناعتهم بأثر تلك الأبحاث على أرض الواقع.

2. بالنسبة لعدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها من قبل عينة الدراسة، أظهرت النتائج أن (53.8%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم يشرفوا على أي رسالة جامعية خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (17.5%) منهم قد أشرفوا على من (1 – 3) رسائل، وان (8.3%) منهم قد أشرفوا على من (4 – 6) رسائل، وأن (20.4%) منهم قد أشرفوا على أكثر من (6) رسائل، بمتوسط حسابي قدره (1.95).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات الفلسطينية ربما توزع الإشراف على الرسائل بين الأكاديميين وبالتالي نجد نسبة قد تكون مرتفعة من الذين أشرفوا على أكثر من (6) رسائل. كما يعزو الباحث ذلك إلى محدودية برامج الدراسات العليا في بعض الجامعات

الفلسطينية بالمقارنة مع الجامعات في البلدان المجاورة. كما يرى الباحث أن العلاقات الشخصية بين المشرفين، تدفع باتجاه محدودية الإشراف لبعضهم.

3. بالنسبة لعدد الأبحاث التي تم تحكيمها من قبل عينة الدراسة، أظهرت النتائج أن نسبة (40.8%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم يحكموا أي بحث خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (27.5%) منهم قد حكموا من (1 – 3) أبحاث، وان (11.7%) منهم حكموا من (4 – 6) أبحاث، وأن (20.0%) منهم قد حكموا من (6) أبحاث، بمتوسط حسابي قدره (2.10).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات الفلسطينية ربما تحدد جهات التحكيم على الأبحاث بين الأكاديميين ذوي الخبرة وبالتالي نجد نسبة قد تكون مرتفعة من الذين لم يحكموا أي بحث. كما يعزو الباحث ذلك إلى حداثة التحصيل العلمي العالي للعديد من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية، وبالتالي محدودية خبرتهم في عمليات التحكيم نتيجة عدم تمكنهم من النشر الكافي للأبحاث التي تؤهلهم للتحكيم.

4. بالنسبة لعدد المؤتمرات التي شاركت عينة الدراسة فيها بورقة علمية أو بحث، أظهرت النتائج أن نسبة (32.9%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم يشاركوا في أي مؤتمر خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (36.3%) منهم قد شاركوا في (1 – 3) مؤتمرات، وان (20.8%) منهم قد شاركوا في (4 – 6) مؤتمرات، وأن (10.0%) منهم قد شاركوا (6) أبحاث، بمتوسط حسابي قدره (2.07).

يرى الباحث أن النسبة الإجمالية للمشاركة في المؤتمرات كانت مرتفعة وهي (67.1%)، ويعزو الباحث ذلك إلى وجود تشجيع من الجامعات بالنسبة لحضور المؤتمرات والندوات. هذا بالإضافة لوجود دافع داخلي عند أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات للمشاركة في المؤتمرات كون ذلك يساهم في الترقيات العلمية لهم. كذلك يرى الباحث أن هذه المؤتمرات تساهم في تعرف المشاركين فيها على تجارب مختلفة وبالتالي إثراء معلوماتهم في مجالات تخصصهم، وتبادل الخبرات.

5. بالنسبة لعدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية من قبل عينة الدراسة، أظهرت النتائج أن نسبة (81.7%) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية لم يألفوا أي كتاب خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن (15.8%) منهم قد ألفوا (1 – 3) كتب، وأن (1.7%) منهم قد ألفوا (4 – 6)، وأن (0.8%) منهم قد ألفوا (6) كتب، بمتوسط حسابي قدره (1.21).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود ضعف في تأليف الكتب عند الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية وعدم وجود بوادر تشجيع لها. بالإضافة إلى عدم وجود مردود مادي مجدي من وراء عملية تأليف الكتب، على الرغم من الجهد الكبير الذي تتطلبه. هذا بالإضافة إلى أن مصادر المعلومات المتوفرة من خلال الشبكة العنكبوتية قللت من الاعتماد على الكتب التقليدية.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي الكلي لمستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية شمال الضفة الغربية من حيث (عدد الأبحاث التي تم نشرها، وعدد الرسائل الجامعية التي تم تحكيمها، وعدد المؤتمرات التي تم المشاركة بها، وعدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية) فقد بلغت (1.97) بانحراف معياري (0.77) وهو يشير إلى درجة متوسطة من التقدير.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى ان نشر الأبحاث في الجامعات الفلسطينية ورغم التقدم الذي جرى عليه إلا أنه لا يزال في وضع غير كبير وهذا ما تفسره نسبة (17.5%) من الذين لم ينشروا أبحاثاً، ونسبة (32.9%) من عينة الدراسة التي لم تشارك بأي مؤتمر وربما يعود هذا السبب إلى مستويات الخبرة القليلة عند عينة الدراسة أو انشغال هيئة التدريس بالواجبات الدراسية الملقاة عليهم وغيرها من العوائق التي تحول دون هذا المجال، في حين نجد نسبة (20.4%) منهم قد أشرفوا على أكثر من (6) رسائل وهذا يعود إلى فتح باب الدراسات العليا للطلبة وتقديم الرسائل الجامعية كمتطلب لنيل درجات التعليم العليا، أما بالنسبة لعدد الكتب

المؤلفة فقد ظهر أن نسبة (81.7%) لم تنشر أي كتاب وهذا يشير إلى ضعف شديد في هذا المجال في الواقع التعليمي الفلسطيني.

وتتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة الحويطي (2017) التي أظهرت أن دور الناتج العلمي لأعضاء هيئة التدريس متوسط، ومع دراسة الصوينع (2011) التي أظهرت موافقة أعضاء هيئة التدريس عن البحث العلمي بدرجة متوسطة، ومع دراسة ويشيان وآخرون (Wichian et., al, 2009) التي أظهرت أن إنتاجية أعضاء هيئة التدريس العلمية كانت متوسطة، ومع نتائج دراسة الغامدي (2018) التي أظهرت درجة متوسطة من الإنتاجية البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات الجامعة في مكة المكرمة.

وتختلف مع نتائج دراسة أبو سنينة (2015) التي كشفت عن أن مستوى الإنتاجية أعضاء هيئة التدريس في كليتي العلوم التربوية في الجامعة الأردنية وجامعة الشرق الأوسط كان منخفضاً، ومع نتائج دراسة كاريميان وآخرون (Karimian et al, 2012) التي أظهرت ضعف إسهام البحوث العلمية في عملية التطوير، ومع نتائج دراسة راضي (2010) التي أظهرت أن الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في جامعة طيبة كانت منخفضة.

ثانياً: مناقشة نتائج الفرضيات

- **مناقشة نتائج فرضيات الدراسة المتعلقة بمحور الحرية الأكاديمية**

1. نتائج الفرضية الأولى والتي نصها " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس " وقد أظهرت النتائج ما يلي :

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان هيئة التدريس من الذكور لديهم الجرأة في إبداء الرأي، وحرية التدريس، والمشاركة في صنع القرار والبحث العلمي، وربما يعود ذلك إلى المناصب التي يتبوؤنها والتي تساعدهم في ذلك، لا سيما أن المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات العربية مجتمع ذكوري بامتياز حيث أن نسبة العاملين الذكور في الجامعات أعلى بكثير من الإناث الأمر الذي يجعلهم أكثر قدرة على ممارسة الحرية الأكاديمية، بالإضافة لبعض العوائق كالقيود الاجتماعية على حرية السفر والتنقل بين المراكز والمؤسسات العلمية وحضور المؤتمرات المحلية والعالمية لعضوات هيئة التدريس مقارنة بالأعضاء.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة العتيبي (2018) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً لمتغير الجنس لصالح الذكور، ومع دراسة زين الدين (2016) ومع دراسة العجلوني (2016)، ومع دراسة الخزاعلة (2016)، ومع دراسة العامري (2015)، ومع دراسة الزرقي (2013) التي أظهرت وجود فروق تعزى لمتغير الجنس

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سعيد والإبراهيم (2017)، ومع دراسة الأسود وعساف (2014) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً لمتغير الجنس.

2. نتائج الفرضية الثانية والتي نصها " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية" وقد أظهرت النتائج ما يلي :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان الرتبة العلمية لا تؤثر في ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية وذلك بسبب تشابه ظروف العمل بالنسبة

لذوي الرتب العلمية المختلفة بالإضافة إلى أن مفهوم الحرية الأكاديمية لـــدى أعضـــاء هيئـــة التدريس متشابه لا يختلف باختلاف الرتب العلمية بحيث أصبحت مبادئ الحرية نبراساً يـــدعو إليها الجميع لأنها ضرورة ماسة لأعضاء هيئة التدريس وحق من حقوقهم التي يطالبون بها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سعيد والإبراهيم (2017) ومع دراســـة العجلـــوني (2016)، ومع دراسة الأسود وعساف (2014) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصـــائياً لمتغير الرتبة العلمية

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة حكمي (2018)، ومع دراسة الخزاعلة (2016)، ومع دراسة العامري (2015) التي أظهرت وجود فروق تعود للدرجة العلمية.

3. نتائج الفرضية الثالثة والتي نصها " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعـــزى لمتغيـــر سنوات الخبرة" وقد أظهرت النتائج ما يلي :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئـــة التـــدريس فـــي الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الاختلاف في سنوات الخبرة لا تؤثر فـــي ممارســـة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلســـطينية وذلـــك بســـبب تشـــابه السياسات التعليمية في الجامعات والتي لا تفرق بين أحد بسبب الاختلاف في الخبرة، كمـــا قـــد يعزى ذلك إلى أن موضوع ممارسة الحرية الأكاديمية مرتبط بالمعتقدات الفكرية للعاملين والتي من الصعب تغيرها واختلافها خلال سنوات قليلة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة حكمي (2018) التي أظهرت عدم وجود فـــروق تعـــود للخبرة.

وتختلف مع دراسة قويدر وشامية (2018)، ومع دراسة الخزاعلة (2016) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

4. نتائج الفرضية الرابعة والتي نصها " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة " وقد أظهرت النتائج ما يلي :

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة ولصالح جامعة النجاح الوطنية، الجامعة العربية الأمريكية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه ربما تشجع سياسات تلك الجامعتان أفرادها على ممارسة الحرية الأكاديمية أكثر من غيرها، كما قد يعزى ذلك إلى تحيز العاملين لجامعاتهم. أو لخوف العاملين من عواقب التحدث عن جامعاتهم بشكل سلبي. إضافة إلى القرارات التعسفية التي يمكن أن تصدر بحق عضو هيئة التدريس إذا أباح بأسرار الجامعة وتعليماتها. بالإضافة لكون الجامعات الحكومية من غياب مفهوم الاستقلالية وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية والتعامل مع الميزانية وقراراتها مركزية تنبع من وزارة التعليم العالي وهذا من شأنه تقييد الحرية الأكاديمية في تلك الجامعة.

وتتفق مع دراسة قويدر وشامية (2018) التي أظهرت درجة فروق دالة إحصائياً بين الجامعات. ومع نتائج دراسة العتيبي (2018) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً لمتغير نوع الجامعة ولصالح الجامعة الأمريكية، ومع دراسة زين الدين (2016) التي أظهرت وجود فروق تعزى لمتغير نوع الجامعة.

5. نتائج الفرضية الخامسة والتي نصها " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية" وقد أظهرت النتائج ما يلي :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية واقعهم الأكاديمي متقارب ويخضع لأنظمة الجامعة وتوجهاتها بغض النظر عن الاختلاف في التخصص العلمي بالإضافة إلى أنهم يعيشون ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة حكمي(2018) التي أظهرت عدم وجود فروق تعود للتخصص، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سعيد والإبراهيم (2017)، ومع دراسة العامري (2015). ومع دراسة العجلوني (2016)، ومع دراسة الأسود وعساف (2014) التي أظهرت عدم وجود فروق لمتغير الكلية

وتختلف مع دراسة زين الدين (2016) التي أظهرت وجود فروق تعزى لمتغير نوع الكلية.

- **مناقشة نتائج فرضيات الدراسة المتعلقة بمحور الإنتاجية العلمية**

1. نتائج الفرضية السادسة والتي نصها "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس " وقد أظهرت النتائج ما يلي :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث تنطبق عليهم سياسات الجامعة التي تعطيهم حرية الإنتاجية العلمية على حد سواء. وقد يكون ذلك مرتبط أيضاً بوجود قوانين في بعض الجامعات تحتم على العاملين القيام بعمل أبحاث أو أي إنتاج علمي آخر خلال فترات زمنية محددة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العريقي (2019)، ومع دراسة الحويطي (2017)، ومع دراسة هاتمليه (Hatamleh, 2016)، ومع دراسة الصوينع (2011) التي كشفت عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس

وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة المالكي (2018)، ومع نتائج دراسة كاريمان وآخرون (Karimian,et al, 2012)، ومع دراسة راضي (2010) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس.

2. نتائج الفرضية السابعة والتي نصها "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية " وقد أظهرت النتائج ما يلي :

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة العلمية ولصالح (أستاذ مشارك، وأستاذ).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان أعضاء هيئة التدريس (أستاذ مشارك، وأستاذ) يسعون أكثر من غيرهم للقيام بالأبحاث وحضور المؤتمرات نتيجة لواقعهم الأكاديمي الذي يحتم عليهم ذلك أكثر من غيرهم. كذلك قد يعود ذلك إلى اعتياد أصحاب هذه الرتب العلمية على الإنتاج العلمي كون هذا الإنتاج كان شرطا لحصولهم على الترقيات العلمية.

وتتفق مع دراسة هاتمليه (Hatamleh, 2016) التي أظهرت وجود فروق تعزى لمتغير الرتبة العلمية ومع نتائج دراسة كاريمان وآخرون (Karimian,et al, 2012)، ومع دراسة راضي (2010) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العريقي (2019) ومع دراسة الصوينع (2011) التي كشفت عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

3. نتائج الفرضية الثامنة والتي نصها " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة " وقد أظهرت النتائج ما يلي :

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة ولصالح مستوى خبرة أكثر من 10 سنوات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة العالية أكثر إنتاجية من غيرهم حيث أن الخبرة الطويلة تعمل على تراكم المعلومات لديهم وبالتالي زيادة قدراتهم وانتاجيتهم العلمية. كما أن التجارب المتكررة لديهم ساعدتهم في التعرف على مصادر المجلات العالمية الموثوقة والنشر فيها، وهذا بدوره يشكل حافز معنوي لهم يدفعهم باتجاه زيادة الإنتاج العلمي.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة هاتمليه (Hatamleh, 2016) التي أظهرت وجود فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وتتفق كذلك مع نتيجة دراسة المالكي (2018) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة نجم، والمجيدل، والحولي (2014)، ومع دراسة الصوينع (2011) التي أظهرت وجود فروق تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

4. نتائج الفرضية التاسعة والتي نصها "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة"

وقد أظهرت النتائج ما يلي :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجامعة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن جامعاتهم يتشابهون في مقدار الإنتاجية العلمية وذلك بسبب بيئة وظروف الجامعات المتشابهة. فالقوانين والأنظمة المتعلقة بالنشر العلمي والترقيات العلمية متشابهة في مختلف الجامعات.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة المالكي (2018) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجامعة.

وتختلف مع نتائج دراسة نجم، والمجيدل، والحولي (2014) التي أظهرت وجود فروق تعزى لمتغير الجامعة.

5. نتائج الفرضية العاشرة والتي نصها "لا توجد وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية

لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية" وقد أظهرت النتائج ما يلي :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الكلية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن كلياتهم لهم إنتاجية متقاربة وذلك نتيجة لظروف أخرى تتمثل في السياسات الجامعية والقوانين المتعلقة بالترقيات العليمة التي تسري على الجميع، والمعيقات التي تواجه البحث العلمي والتي تعاني منها جميع التخصصات بغض النظر عن الاختلافات بينها. كذلك لعدم وجود فروق واضحة في العوائد لأعضاء الهيئات التدريسية بناء على نوع الكلية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العريقي (2019) التي كشفت عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الكلية، وتتفق مع دراسة هاتمليه (Hatamleh, 2016) التي أظهرت وجود فروق تعزى لمتغير نوع الكلية، ومع نتائج دراسة نجم، والمجيدل، و الحولي (2014) التي أظهرت عدم وجود فروق تعزى لمتغير التخصص.

وتختلف مع نتائج دراسة الحويطي (2017)، ومع دراسة راضي (2010) التي أظهرت وجود فروق تعزى لمتغير الكلية.

ثالثاً : مناقشة نتائج الدراسة النوعية

تبين أن الحرية الأكاديمية ضرورية من حيث أنها تحسن الإنتاج العلمي، وتساهم في الإبداع والتطور، وتعمل على نقل المعرفة وتطبيقها، وكشف الحقائق، وضرورية لوظائف التعلم والبحث وضرورية لكونها لها أثر إيجابي في التعلم. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الاستبانة التي أظهرت درجة موافقة كبيرة على سؤالها الرئيس.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الأكاديميين هم الأكثر فهماً لضرورة تجسيد الحريات الأكاديمية بداخل الجامعات باعتبارها أحد أهم امتيازات المؤسسة التعليمية العليا، كونهم أكثر فئات المجتمع ثقافة وهم طليعة ونخبة المجتمع، وهم الأكثر معرفة واطلاعاً على الظروف المحيطة بهم.

وتبين أيضاً عدم وجود مساحة كافية للحرية الأكاديمية ضمن أهداف الجامعة وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الاستبانة التي أظهرت درجة متوسطة في بعض مجالاتها مثل إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات والتي بدورها غير مرضية للعاملين في المؤسسة التعليمية العليا.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى نظرة الأكاديميين إلى مزيد من الحرية ومزيد من المشاركة في وضع أهداف الجامعات وتطلعاتها المستقبلية. وهذا يتماشى مع الوضع السياسي العام ومع سياسة الجامعات في هذا الخصوص.

وكشفت النتائج عن وجود عدم رضا من قبل عينة الدراسة التي تم مقابلتها حول مدى تطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة الاستبانة التي أظهرت وجود درجة حرية أكاديمية كبيرة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عينة الدراسة من المستجيبين ربما يظهر لديهم عدم رضا نحو مجالات حرية أكاديمية معينة مثل إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار، ورضا حول أخرى تقدمها الجامعة مثل حرية التدريس وحرية البحث العلمي وغيرها. كما أن عينة المقابلات تعتبر قليلة وقد لا تكون معبرة عن مجتمع الدراسة.

كذلك تبين وجود عدة اقتراحات لتعزيز الحرية الأكاديمية في الجامعات من أهمها حسب عينة الدراسة تشكيل النقابات والهيئات الأكاديمية لدعم وحماية أعضاء هيئة التدريس، والالتزام بأخلاقيات العمل والبحث العلمي حسب قواعد البحث العالمية، وضمان الحريات وعدم الملاحقة عند إبداء الرأي، ووضع اللوائح والأنظمة التي تساعد على تحقيق العملية التعليمية والبحثية، واشراك أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الخاصة بالأقسام.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الاستبانة التي أظهرت وجود درجة متوسطة من الاستجابة على فقراتها التي تتعلق بحرية إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار حيث جاءت هذه النتيجة لتقترح رفع درجة توفير حرية الرأي للأكاديميين وغيرهم من العاملين كذلك توسيع دائرة اتخاذ القرارات داخل الجامعة.

وتبين كذلك أن أبرز المعوقات التي أيدتها عينة الدراسة التي تحد من الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس هي ندرة الدعم المادي، وكثرة الأعباء الأكاديمية، وضعف البنية التحتية وقواعد البيانات، وضعف الإرشاد والتوجيه، وندرة توفر مهارات البحث.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ضعف البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية نتيجة نتيجة عدم تخصيص الجامعات موازنات مالية لدعم البحث العلمي، وعدم وجود كوادر مدربة ودوائر بحث علمي متخصصة وبالإضافة لذلك إن أبرز طرق تلافي معوقات الإنتاجية العلمية هي زيادة المخصصات المادية، وتقليل العبء الأكاديمي، ودعم مراكز البحث في الجامعات، والاستعانة بالكوادر البشرية من الدول الأجنبية

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى فهم عينة الدراسة من المبحوثين لواقع الإنتاجية العلمية ومعاناتهم من معيقاتها وبالتالي وضع مقترحات لتلافي تلك المعوقات.

التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرج الباحث بعدة توصيات، منها:

1. تضمين أنظمة التعليم العالي لوائح وقوانين تبين حدود الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية .
2. العمل على إقامة الجامعات على أسس ديموقراطية وشورية، فالحرية الأكاديمية بدون الديموقراطية الأكاديمية تكون غير أمنة وغير كافية.

3. تفعيل جمعيات ونقابات خاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تتولى حماية مصالهم وتطويرها.

4. إتاحة المزيد من الحرية لأعضاء هيئة التدريس وخصوصاً في مجال حرية التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار.

5. تشجيع الإنتاجية العلمية وذلك من خلال وضع نظام للحوافز للأعضاء المشتركين في المؤتمرات والندوات كذلك تأليف الكتب العلمية.

6. تخفيف الأعباء الجامعية عن أعضاء هيئة التدريس الباحثين لإعطائهم فرص للبحث العلمي.

7. العمل على دراسة احتياجات هيئات التدريس وذلك للعمل على تلبية مطالبهم المهنية.

8. العمل على تفعيل النظام الخاص بتفريغ عضو هيئة التدريس للبحث العلمي.

9. تشجيع الباحثين على القيام بدراسات تتناول متعلقة بالحرية الأكاديمية وذلك لقلة عدد الدراسات المتناولة لمواضيعها خصوصاً الدراسات المحلية:

- دراسة تهدف إلى وضع تصور مقترح للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية.
- دراسة تهدف إلى تقييم نوعية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية.
- دراسة تأثير الحرية الأكاديمية في رفع الكفاءة الداخلية للجامعات الفلسطينية.
- دراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية والأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

إبراهيم، الهام محمود مرسي (2009). **دور الاتصال العلمي في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها، مصر.

ابراهيم، ليث (2011). ***مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة***، **مجلة البحوث التربوية والنفسية**، العدد (30)، 193-220.

أبو حميد، ندى (2007). **الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية- دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

أبو سنينة، عونية (2015). ***مستوى الانتاجية العلمية وعلاقته بمستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في كليتي العلوم التربوية في الجامعة الأردنية وجامعة الشرق الاوسط من وجهة نظرهم***، **مجلة الطفولة والتربية**، العدد (21)، 15-93.

أبو سيف، محمود، والألفي، طارق (2015). ***الحرية الأكاديمية مدخل لجودة المؤسسات الجامعية***، **مجلة المعرفة التربوية**، الجمعية المصرية لأصول التربية، العدد (236)، 1-29.

أحمد، أحمد عبد العزيز (2006). ***عوامل إحجام بعض أساتذة التربية عن الاستمرار في الإنتاجية البحثية، ومقترحات مواجهتها- دراسة ميدانية***، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، 19(4)، كلية التربية، جامعة المينا.

الأسود، فايز، وعساف، محمود (2014). ***الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها***، **مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية**، 16(1)، 63-94.

البغدادي، عبد السلام ابراهيم (2006). **الحريات الأكاديمية والإبداع**، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان.

البلعاسي، سعود سمير (2008). "**درجة واقع الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية في المملكة العربية السعودية**"، رسالة دكتوراه ، كلية التربية، الجامعة الأردنية، عمان.

بن حميدة، سفيان (1997). ***حرية الرأي والتعبير-قراءة في المفهوم والإشكالية***، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، 4 (12) ، 7-10.

بن طريف، عاطف، والطويسي، زياد أحمد (2017). ***واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا***، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، 10(29)،231-265.

بو خريسة، بو بكر (2000). ***الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي***، **مجلة التواصل**، جامعة باجي مختار، العدد (6)، 268-307.

التل، سعيد (1997). **قواعد التدريس في الجامعة: دليل عمل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

التل، وائل عبد الرحمن (2011). ***تحليل واقع الإنتاج العلمي في كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز وتحديد معوقاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكلية***، **دراسات العلوم التربوية**، 38(3)، 883-900.

ثابت، أحمد (2007). **مبدأ استقلالية الجامعات العربية واقعه ومعوقاته**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، مطبعة الشعب، الأردن.

ثابت، أحمد (2009). **معوقات الحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان.

الجرجاوي، زياد، وحماد، صلاح الدين (2004). **المعوقات التي تواجه البحث العلمي والباحث الجامعي في الجامعات الفلسطينية**، مؤتمر (دور الجامعات في التنمية) المنعقد في الفترة 1-4 مايو، جامعة الأقصى بغزة.

جوهر، دعاء محمود عبد الفتاح (2008). **تصور مقترح لتطوير أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء مدخل إدارة المعرفة**، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة عين شمس.

الحارثي، مشاعل عبد الله (2015). **الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى عضوات هيئة التدريس بجامعة أم القرى**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الحديثي، ابتسام (2006). ***الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديات بكليات التربية للبنات بالمملكة العربية السعودية-دراسة تقويمية***، **دراسات في التعليم الجامعي**، العدد (13)، 389-396.

الحراحشة، محمد عبود (2013). ***معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت***، **مجلة اتحاد الجاعات العربية للتربية وعلم النفس**، 3(11)، 196-234.

حسين، سرحان غلام (2005). ***الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية***، **مجلة العرب والمستقبل**، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي بجامعة المستنصرية، العراق، 3(14)، 215-219.

حكمي، عبد الملك بن علي عثمان (2018). **الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية**، رسالة دكتوراه ، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

الحلو، غسان (2003) ***المشكلات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية في نابلس***، **مجلة جامعة النجاح**، 17(2)، 372-374.

حلواني، فادية مليح (2013). ***الحرية الأكاديمية والتعليم العالي في سوريا، تاريخ-مقومات-واقع-آفاق***، **مجلة جامعة دمشق**، 29(3-4)، 11-45.

حوالة، سهير (2009). ***الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في ضوء مقومات الرضا الوظيفي-دراسة ميدانية على جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية***، **مجلة كلية التربية**، جامعة الاسكندرية، 3(19)، 149-266.

الحويطي، عواد حماد (2017). ***دور الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في خدمة المجتمع المحلي***. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، 6(12)، 23-62.

الخزاعلة، محمد (2016). ***واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم***، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 31(6)، 131-168.

الخطيب، احمد (2003). **البحث العلمي والتعليم العالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الذيفاني، عبد الله (2007). **الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات المعنى، التأصيل، المبادئ.** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الخامس "التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة-الفرص والتحديات"، 11-12 يوليو، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الراشدان، محمود (2000) **الإحباط والهدر التربوي في التعليم العالي في الأردن، التعليم العالي في الأردن بين الدرجة والطموح**، بحوث مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

راضي، فوقية محمد (2010). **الانتاجية العلمية والحاجات الإرشادية لعضوات هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة**، ندوة التعليم العالي للفتاة: الأبعاد والتطلعات، المنعقدة في الفترة من 18–20 يناير، جامعة طيبة، المدينة المنورة.

راضي، فوقية محمد (2012). الإنتاجية العلمية والحاجات الإرشادية لعضوات هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، تم الاسترجاع بتاريخ 2019/5/1 من: http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8987

الربيعي، محمد (2006). ***الحريات الأكاديمية***، **مجلة الثقافة الجديدة**، العدد (319)، المكتبة الوطنية، بغداد.

رزق، فتحي (1994). **بعض مشكلات استقلال الجامعات في مصر وبعض الدول المتقدمة، دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه ، جامعة أسيوط، مصر.

الرزقي، معيض زيدي محمد (2013). **الحرية الأكاديمية وعلاقتها بمهارات الاتصال واتخاذ القرارات لدى طلاب الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات السعودية**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

زاهر، محمد ضياء الدين (1988). ***المرأة في الإنتاج الأكاديمي: إطار للتأمل***، **مستقبل التربية العربية**، 12(41)، 713–725.

زاهر، محمد ضياء الدين (2001). **المرأة في الإنتاج الأكاديمي: إطار للتأمل**، مؤتمر "تنمية المرأة العربية الإشكاليات وآفاق المستقبل"، في الفترة من 5–7 فبراير في مركز دراسات الجنوب في جامعة جنوب الوادي والمركز العربية للتعليم والتنمية.

زاهر، محمد ضياء الدين (2003). ***لغز الإنتاجية العلمية للمرأة***، **مستقبل التربية العربية**، 9(30)، 313-326.

زرارقة، فيروزمامي (2015). ***الحرية الأكاديمية وأزمة البحث الاجتماعي في العالم العربي رؤية استشرافية لمستقبل البحث الاجتماعي***. **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، 14(13)، 244-255.

زروالي، وسيلة، وابريعم، سامية (2018). ***درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس***، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، 11(36)،216-264.

الزهراني، سعد عبد الله (1997). ***الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى واقعها وأبرز عوائقها***، **مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية**، جامعة الملك سعود، 12(36)،236-254.

السامرائي، مهدي صالح (2005). ***الإنتاجية العلمية لأعضاء الهيئات التدريسية في جامعة بغداد وسبل الارتقاء بها***، **المجلة العربية للتربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس. 25(1)، 73-99.

سعيد، هبة، والابراهيم، عدنان (2017). ***دراسة مقارنة لمستويات ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعات شمال الأردن الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس***، **دراسات العلوم التربوية**، 44(4)،123-156.

السقاف، عبد العزيز (1994). **الحريات الأكاديمية في الجامعات اليمنية**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية، عمان، الاردن.

سكران، محمد محمد (2001). **الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

سلامة، عادل عبد الفتاح (2000). ***الاستقلالية والمحاسبية، دراسة مقارنة في الجامعات الفرنسية والإنجليزية والأمريكية وإمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية***، **التربية والتنمية**، السنة الثامنة ، العدد (20) ،173، ديسمبر 2000.

سورطي، يزيد (1997). ***الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية بين الواقع والتطلعات***، **مجلة كلية التربية**، جامعة الامارات ، 12(14)،1-47.

سويلم، عبد المجيد (2009). **الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية**، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان.

السيد، عبد القادر محمد (2018). ***البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع ومقترحات التطوير***، **المجلة الدولية للبحوث التربوية**، 1(2)،113-134.

السيسي، جمال، وعبد الرحيم، محمد عباس (2004). ***أداء رؤساء الأقسام الأكاديمية لمسؤولياتهم وعلاقته بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس***، **التربية المعاصرة- مصر**، العدد (68)، 209-278.

الشايع، فهد (2006). **واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومعوقاته في كليات العلوم الإنسانية في جامعة الملك سعود**، مركز بحوث كلية التربية- عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود.

الشبول، محمد والزيود، محمد (2009). ***الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة***. **المجلة التربوية** . 23(92)، 257 – 342.

الشريف، سوسن (2007). **الحرية الأكاديمية: الوهم الذي نعيشه أم الحلم الذي نتوق لتحقيقه؟**، مركز الحضارة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

شقير، محمد (2003). ***الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية السعودية***، **مجلة الفيصل**، العدد (325)، 41-49.

صابر، خلود (2007). **استقلال الجامعة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، جمهورية مصر العربية.

صالح، أحمد محمد (2000). **محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر**، مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، دار الأمين، القاهرة.

صوص، ديمة، وجوارنة، المعتصم، والعطيات، خالد (2015). ***درجة ممارسة الأدوار الأكاديمية لدى أعضاء هيئة جامعة الحسين بن طلال، دراسات، العلوم التربوية***، 42(3)، 1023-1041.

الصوينع، خلود بنت عثمان (2011). **معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

العامري، فاطمة على أحمد (2015). **الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الباحة من وجهة نظرهم**، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.

عباس، علاء عدنان (2015). **دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي (جامعات حكومية – جامعات خاصة) في الجمهورية العربية السورية**، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة دمشق.

العباس، هشام عبد الله (2010). ***الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بجدة بالمملكة العربية السعودية***، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية**، 17(1)، 101-150.

عبد الرحمن، عواطف (2000). **الحرية الأكاديمية وتعليم الأعلام في العالم العربي، دراسة حالة – مصر**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر التي

عقدها مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الافريقي لتنمية البحوث الاجتماعيـــة، دار الأمين، القاهرة.

عبد العاطي، صلاح (2010). ***الحريات الأكاديمية في فلســطين*، مجلــة الحــوار المتمــدن**، 81(31)،26-45.

عبد اللطيف، سماح محمد لطفي (2010). **المسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك ســعود تجــاه المجتمع السعودي- دراسة تجريبية**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني لقســم الاجتماع بكلية التربية، جامعة الزقازيق، الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجــاه مجتمعاتها المنعقد في الفترة 1-2 مارس، مصر، 691-663.

عبد الله، عبد الخالق (1994). **الحرية الأكاديمية جامعة الامارات العربية - الحرية الأكاديميــة في الجامعات العربية**. منتدى الفكر العربي، الجامعة الأردنية، الأردن.

عبد الله، علاء الدين (2012). **حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية فــي التعلــيم العــالي**، دار الغيداء للنشر والتوزيع، عمان.

عبد الله، وفاق صابر علي (2017). **معوقات البحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالمملكة العربية السعودية**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر كليــة التربيــة الدولي الأول، بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المنعقد في الفترة 7-10 يناير.

عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، عبد الحق، كايــد (2001). **البحــث العلمــي مفهومــه وأدواتــه وأساليبه**، الأردن: دار الفكر للنشر، ط 7.

العتيبي، سارة طرقي محسن (2018). **الحريات الأكاديمية للطلبة في جامعتي الكويت والجامعة الامريكية في الكويت: دراسة مقارنة بين الجامعتين**، رسالة ماجستير ، جامعة الكويــت، الكويت.

العجلوني، محمود حسن (2016). ***الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن*، المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، 12(4)، 479-494.

العريقي، آمال عبد الوهاب أحمد (2019). ***معوقات البحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز وسبل التغلب عليها*، مجلة العلوم التربوية**، 4(1)،571-598.

عشيبة، فتحي درويش (2009). **الإدارة الجامعية بين التفاعل مع التحديات المعاصرة ومشكلات الواقع، دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.

عكروش، لبنى (2009). **الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية**، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان.

عمرو، عبد الفتاح (1994). **الحريات الأكاديمية في الجامعات التونسية**، المرتبة الأكاديمية في الجامعات العربية، بحث ومناقشة الندوة الفكرية، منتدى الفكر العربي.

العنزي، سعد (2001). ***الثروة الحقيقية لمنظمات القرن الحادي والعشرين*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والإقتصاد بجامعة بغداد، 8(25)، 114-134.

عون، فضل (2008). **جودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، دراسة حالة الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعتي صنعاء وتعز**، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

الغامدي، عمير بن سفر (2018). ***الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس-دراسة ميدانية بجامعة أم القرى*، المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية، العدد (55)، 86-122.

الغريب، بدران شبل (2012). ***الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية*، مجلة التربية**، 22(1)، 23-95.

الفرحان، محمد نور (1994). **الحرية الأكاديمية: المفهوم والإشكاليات النظرة مع الإشارة إلى الوضع في البلاد العربية**، ورقة عمل قدمت إلى الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي، المعهد العربي لحقوق الإنسان.

القرني، علي (2012). **الحرية الأكاديمية، المنطلقات القانونية والضوابط**، بحث مقدم لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي (رؤى وتجارب) المنعقد في الفترة 23-25 مايو، كلية التربية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.

قمبر، محمود (2001). **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة.

قويدر، منال نعمان، وشامية، سحر رمضان (2018). ***مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة*، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، 8(3)، 245-268.

الكبيسي، عبد الواحد، والراوي، عادل (2010). **الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الأنبار من البحوث العلمية، ومعوقاته للتخصصات الإنسانية**. بحث مقدم إلى مؤتمر استراتيجية البحث العلمي في الوطن العربي، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، المنعقد في الفترة (16-18 فبراير).

الكحلاوي، رجب (2012). **ضمانات الحرية الأكاديمية في مصر بين النظرية والتطبيق**، مرصد الحريات الأكاديمية في العالم العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق.

كمال، مروان (1983). **مشكلات عضو هيئة التدريس الجامعي**، رسالة دكتوراة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الكيلاني، عبد الله، وعدس، عبد الرحمن (1984). **الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العالي.

المالكي، فهد بن عبد الرحمن (2018). ***معوقات الانتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة جدة من وجهة نظرهم***، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، 11(33)،209 – 175 .

محسن، منتهى عبد الزهرة (2012). ***الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر المدرسين***، **مجلة البحوث التربوية**، جامعة بغداد، (22)، 257–283.

مرسي، محمد منير (1992). **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، الجامعة الأردنية، عمان.

مسلم، سليمان (2008). ***معوقات الترقية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالكليات التقدمية خلال مسارها***، **رسالة الخليج العربي**، 29 (110).

المطيري، خزنة بنت تامر (2017). **العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة الملك سعود** ،(رسالة ماجستير) كلية التربية، جامعة الملك سعود.

ملكاوي، فتحي حسن، وعودة، أحمد سليمان (2012). **موقع القيم في التعليم الجامعي**. استرجع بتاريخ 2016/11/5 من:

https://www.riyadhalelm.com/researches/14/45w_qiam_jamee.doc

المليجي، رضا (2013). **الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس مدخل لحوكمة الجامعات المصرية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي العربي السادس والأول للجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون مع كلية التربية (التعليم وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي). المنعقد في الفترة 1 –2 يوليو 2013.

النجار، شيرزاد (2007). **الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية، الإطار المفاهيمي والدستوري والقانوني**، العراق، بغداد.

النجار، صباح (2004) **إدارة الإنتاج والعمليات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

النجار، فايز جمعة، النجار، نبيل جمعة، والزعبي، ماجد راضي (2013). **أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي**. الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

نجم، منور، المجيدل، عبد الله، الحولي، عليان (2014). ***الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة.*** **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، 1 (32)، 12-66.

هادي، رياض عزيز (2010). ***الجامعات (النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية- الاستقلالية)*** **سلسلة ثقافية جامعية**، جامعة بغداد، 2(2)،16-34.

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (2018). **الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية**. رام الله، فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، (2000). **نشرة التعليم العالي.**

ويكيبيديا (2009). **مجتمع المعرفة** تم الاسترجاع في 17 اكتوبر 2017 من: http://ar.wikipedia.org/wiki/

المراجع الأجنبية

Albach, P. G. (2007). ***Academic freedom in a global context: 21st century challenges.*** **The NEA 2007 Almanac of Higher Education**, 49-56.

Barger, Becky M (2010**). Faculty Experiences and Satisfaction with Academic Freedom**. Submitted to the Graduate Faculty as partial

fulfillment of the requirements for the Doctor of Philosophy Degree in Higher Education. The University of Toledo: U.S.A

Barnett, R. (1997). **Higher Education: A Critical Business**. SRHE/Open University Press. Buckingham.

Basyouni I. H. (2005). **Communication Revolution and Academic Freedo,** proceedings Academic Freedom Conference, Unesco. Sep.,Alexandria, Egypt.

Boland, Mary (2003). "**Academic Freedom and Struggle for the subject of composition**", PhD. The University of Rocheter.

Boudaoud, F. (2005). **Competitivit by scientific research, Proceedings of the 4th National Scientific Week of Universities**. April 16-21. On the Theme: Training Challenges of the 21st Century. University Abu-Bakr BBELKAID. Tlemcen. pp. 262-268.

Downs, D. A. (2009). **Academic Freedom: What It Is, What It Isn't, and How to Tell the Difference.** John William Pope Center for Higher Education Policy, Raleigh, North Carolina.

Fernando, L. (1989). ***The Lima declaration on academic freedom and autonomy of institutions of higher education***. **Higher Education Policy,** 2(1), 49-51.

Garland, Kathleen (1990). **Gender Differences in Scholarly Publication Among Faculty in ALA Accredited Library Scholl's**, Library and Information Science Research. 12(163).

Gillin, Charles, T. (2002). ***"The boy-like Ground on Which We Tread Arbitrating Academic Freedom in Canda",*** **Canadian Review of sociology and Anthropology,** 39(3).

Hardre, P. L., Beesley, A. D., Miller, R. L. & Pace, T. M. (2011). ***Faculty Motivation to do Research: Acriss Disciplines in Research-Extensive Universities***. **Journal of the Professoriate**, 5(1), 36-69.

Hatamleh, H.M. (2016). ***Obstacles of Scientific Research with Faculty of University of Jadara from Their Point of View***, **Journal of Education and Practice**, 4(33) , pp. 32-47.

Hayes, R. M. (1983). ***Citation Statistics as a Measure of Faculty Research,*** **Journal of Education for Librarianship**. 23(152), 151-172

Hogan, B., & Trotter, L. (2013). ***Academic freedom in Canadian higher education: Universities, colleges, and institutes were not created,*** Equal **Canadian, Journal of Higher Education**, 43 (2), 64-84.

Karimian, Z., Sabbaghian, Z., Salehi, A. & Sedghpour, B. S. (2012). ***Obstacles to undertaking research and their effect on research output: a survey of faculty members' views at Shiraz University of Medical Sciences***. **Eastern Mediterranean Health Journal**, 18(11), 1143-1150.

Karki, C. B. (2015). **Academic Freedom for Faculty Members and Students: A Case Study of the Faculty of Education at Tribhuvan**

University in Nepal (Master's thesis), Department of Education, Faculty of Educational Sciences, Universitet I Oslo.

Karran, T. (2007). ***Academic freedom in Europe: A preliminary comparative analysis.*** **Higher Education Policy**, 20(3), 289-313.

Khan, F., Taj, Y., Ali, A., Mohuddin, H., Yasin, I., Qaisar, H., & Sheikh, M. A. (2015). ***Research Productivity; Evaluation Among Faculty Members At Dow University of Health Sciences Karachi.*** **Professional Medical Journal**, 22(3), 359-364.

Mamiseishvili, Ketevan (2010). ***Foreign-born women faculty work roles and productivity at research universities in the United States***, **Higher Education**, 60(2), pp 139-156**.**

Mc Farlane, B. (2012***). Re-framing student academic freedom: a capability Perspective,*** **Higher Education**, 63(6), 719-732.

Mc Gigan, F. (2006). ***Research Techniques and Obstacles***. **American Educational Research Journal**, 16 (1), 13-36.

Taiwo, E. (2012). ***Regulatory Bodies, Academic Freedom and Institutional Autonomy in Africa: Issues and Challenges- The Nigerian Example.*** **Council for the Development of Social Science Research in Africa**, 9(182), 63-89.

Wichian, S. N., Wongwanich, S., & Bowarnkitiwong, S. (2009). ***Factors affecting research productivity of faculty members in government***

universities: Lisrel and Neural Network Analyses. **Kasetsart Journal,**12(39), 67-78.

Zain-Al-Dien, M. M. (2016). ***Student Academic Freedom in Egypt: Perceptions of University Education Students***. **Universal Journal of Educational Research**, 4(2), 432-444.

الملاحق

ملحق (1): أسماء أعضاء لجنة لتحكيم *

الرقم	اسم المحكم	الجامعة
.1	أ. د. بهجت أبو طامع	جامعة فلسطين التقنية –خضوري
.2	أ. د. زياد بركات	جامعة القدس المفتوحة
.3	د. أشرف الصايغ	جامعة النجاح الوطنية
.4	د. جعفر أبو صاع	جامعة فلسطين التقنية –خضوري
.5	د. جمال أبو بشارة	الجامعة العربية الأمريكية
.6	د. ربيع عطير	كلية الأمة الجامعية – الرام
.7	د. سهير الشوملي	جامعة فلسطين التقنية –خضوري
.8	د. صلاح حمدان	وزارة التربية والتعليم
.9	د. عثمان صوافطة	جامعة فلسطين التقنية –خضوري
.10	د. علي الشكعة	جامعة النجاح الوطنية
.11	د. فاخر الخليلي	جامعة النجاح الوطنية
.12	د. فادي شحادة	جامعة فلسطين التقنية –خضوري
.13	د. فراس صليح	جامعة فلسطين التقنية –خضوري
.14	د. كفاح حسن	جامعة القدس المفتوحة
.15	د. محمد دبوس	جامعة الاستقلال
.16	د. منال الشرباتي	جامعة فلسطين التقنية –خضوري

* **ملاحظة:** رتبت الأسماء وفق الترتيب الأبتثي حسب الرتبة العلمية للمحكمين.

ملحق (2): الصورة الأولية للاستبانة قبل التحكيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا / برنامج الإدارة التربوية

تحكيم استبانة

حضرة الأستاذ الدكتور..... حفظه/ها الله،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة النجاح الوطنية بعنوان: " **الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم.**" ولهذا لغرض أعد الباحث استبانة مكونة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يتألف من بيانات أولية لعضو هيئة التدريس.

الجزء الثاني: الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.

الجزء الثالث: الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية مكونة (27) فقرة موزعة على (4) مجالات، هي (مجال حرية التعبير عن الراي – مجال البحث العلمي – مجال التدريس – مجال المشاركة في صنع القرارات).

وبصفتكم خبراء في هذا المجال نرجو الاطلاع على هذه الاستبانة والقيام بتحكيمها من خلال ما يلي:

1- تقييم مدى انتماء كل فقرة لمجالها.

2- صحة صياغة الفقرات.

3- حذف أو إضافة ما ترونه من فقرات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث: بشار إبراهيم محمد طنبوز

الجزء الأول: البيانات الأولية لعضو هيئة التدريس.

يرجى وضع إشارة (✓) في الإجابة المناسبة:

1. الجنس:

( ) ذكر ( ) أنثى

2. الرتبة العلمية:

( ) مدرس ( ) محاضر

( ) أستاذ مساعد ( ) أستاذ مشارك ( ) أستاذ

3. سنوات الخبرة:

( ) أقل من 5 سنوات ( ) من 5 – 10 سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات

4. نوع الكلية:

( ) علمية ( ) انسانية

الجزء الثاني: الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الفترة من 2014–2019م.

1. عدد الأبحاث التي تم نشرها خلال الخمس سنوات الماضية.

( ) لا شيء ( ) من 1 – 2

( ) من 3 – 5 ( ) أكثر من 5

2. عدد الكتب التي تم تأليفها خلال الخمس سنوات الماضية.

( ) لا شيء ( ) كتاب واحد

( ) من 2 – 3 ( ) أكثر من 3

3. عدد المؤتمرات التي شاركت بورقة أو بحث فيها خلال الخمس سنوات الماضية.

( ) لا شيء ( ) مؤتمر واحد

( ) من 2– 3 ( ) أكثر من 3

4. عدد الابحاث التي قمت بتحكيمها لمجلات علمية خلال الخمس سنوات الماضية.

( ) لا شيء ( ) بحث واحد

( ) من 2 – 5 ( ) أكثر من 5

5. عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها خلال الخمس سنوات الماضية.

( ) لا شيء ( ) رسالة واحدة

( ) من 2 – 5 ( ) أكثر من 5

الحرية الأكاديمية: حرية أعضاء الهيئة التدريسية في ممارسة حقوقهم والقيام بأعمالهم وبحوثهم العلمية والتعبير عن آراءهم في مختلف المواضيع والمجالات الأكاديمية دون قيود.

الجزء الثالث: الحرية الأكاديمية

المجال الأول: حرية التعبير عن الرأي

الرقم	العبارة	المناسبة		الانتماء	
		مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية
.1	توفر ادارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية التعبير دون النظر الى رتبهم العلمية.				
.2	تشجع ادارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في أنشطة الجامعة المختلفة.				
.3	تشجع ادارة الجامعة اللقاءات الفكرية بين أعضاء هيئة التدريس.				
.4	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس في تقديم النقد البناء.				
.5	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس في تقديم الاستشارات للمجتمع المحلي.				
.6	تنظم ادارة الجامعة لقاءات دورية مع أعضاء هيئة التدريس لمعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم.				

المجال الثاني: البحث العلمي.

الرقم	العبارة	المناسبة		الانتماء	
		مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية
.7	تشجع ادارة الجامعة التبادل العلمي والفكري بين أعضاء هيئة التدريس.				
.8	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية الاطلاع على الأعمال البحثية في المجالات العلمية المختلفة.				
.9	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية.				
.10	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس باختيار المجلات العلمية المحكمة لنشر أبحاثهم.				
.11	تسمح ادارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس في الحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء بحوثهم.				
.12	تمنح ادارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس حرية تامة باختيار مواضيع ابحاثهم.				
.13	تضع ادارة الجامعة معايير عادلة للترقيات العلمية والأكاديمية.				
.14	تدعم إدارة الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً.				
.15	توفر الجامعة كل ما يحتاجونه أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي.				
.16	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس السفر خارج البلاد للمشاركة في مؤتمرات وورشات عمل علمية.				

المجال الثالث: حرية التدريس.

الرقم	العبارة	المناسبة		الانتماء	
		مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية
.17	تسمح ادارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس اختيار الطرق المناسبة في التدريس.				
.18	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس لأداء أعمال اضافية الى العبء الأكاديمي.				
.19	تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار مصادر ومراجع المواد التي يدرسونها.				
.20	تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية باختيار المواد التي يدرسونها.				
.21	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار انواع التقويم للمواد التي يدرسونها.				
.22	تتيح ادارة الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في التحدث بموضوعات مجتمعية لا علاقة لها بالمواد الذين يدرسونها.				
.23	تراعي إدارة الجامعة ظروف أعضاء هيئة التدريس وقدرة كل منهم عند توزيع المهام.				
.24	تضع إدارة الجامعة مواعيد المحاضرات دون السماح لأعضاء هيئة التدريس بالاعتراض.				
.25	تتيح ادارة الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في تفسير الحقائق العلمية للطلبة في نطاق معرفتهم المتخصصة.				

المجال الرابع: المشاركة في صنع القرار.

الرقم	العبارة	المناسبة		الانتماء	
		مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية
.26	تشارك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات الأكاديمية.				
.27	تشارك ادارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار الجامعي المتعلق بالسياسة الجامعية.				
.28	تشارك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في قرارات تعيين زملاء جدد في الأقسام.				
.29	تشارك ادارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات الجامعية المتعلقة بكادرهم الوظيفي والمهني.				
.30	تشارك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في رسم سياسة الاقسام الذين يعملون بها.				
.31	تشارك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في فتح برامج جديدة في الاقسام الأكاديمية.				
.32	تشارك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة.				
.33	تشارك الجامعة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الخاصة بتعديل الخطة الدراسية.				

انتهت فقرات الاستبانة

شاكراً لكم حسن تعاونكم

ملحق (3): الصورة النهائية للاستبانة بعد التحكيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا / برنامج الإدارة التربوية

تعبئة استبانة

حضرة الإخوة والأخوات أعضاء هيئة التدريس المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " **الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم.**" وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة النجاح الوطنية. ولتحقيق هدف هذه الدراسة يعرض الباحث إليكم استبانة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يتألف من بيانات أولية لعضو هيئة التدريس.

الجزء الثاني: الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.

الجزء الثالث: الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية مكونة من (29) فقرة موزعة على (4) مجالات، هي (مجال حرية التعبير عن الرأي، ومجال البحث العلمي، ومجال التدريس، ومجال المشاركة في صنع القرارات).

أرجو من حضرتكم التكرم بقراءة فقرات الاستبانة، والإجابة عن أجزائها الثلاثة بوضع إشارة (✓) في المربع الذي تراه مناسباً إزاء كل فقرة، آملاً توخي الدقة والموضوعية في الإجابة، علماً بأن المعلومات الواردة في الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث: بشار إبراهيم طنبوز

الجزء الأول: البيانات الأولية لعضو هيئة التدريس.

يرجى وضع إشارة (✓) في الإجابة المناسبة:

1. الجنس:

( ) ذكر ( ) أنثى

2. الرتبة العلمية:

( ) محاضر ( ) أستاذ مساعد

( ) أستاذ مشارك ( ) أستاذ

3. سنوات الخبرة:

( ) 5 سنوات فأقل ( ) من 6 – 10 سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات

4. الجامعة:

( ) جامعة النجاح الوطنية ( ) جامعة فلسطين التقنية – خضوري

( ) الجامعة العربية الأمريكية

5. نوع الكلية:

( ) علمية ( ) انسانية

الجزء الثاني: الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الفترة من 2014–2019م.

1. عدد الأبحاث التي تم نشرها خلال الخمس سنوات الماضية.

( ) لا شيء ( ) من 1 – 3

( ) من 4 – 6 ( ) أكثر من 6

2. عدد الرسائل الجامعية التي تم الإشراف عليها خلال السنوات الخمس الماضية.

( ) لا شيء ( ) من 1 – 3

( ) من 4 – 6 ( ) أكثر من 6

3. عدد الأبحاث التي قمت بتحكيمها لمجلات علمية خلال السنوات الخمس الماضية

( ) لا شيء ( ) من 1 – 3

( ) من 4 – 6 ( ) أكثر من 6

4. عدد المؤتمرات التي شاركت بورقة أو بحث فيها خلال السنوات الخمس الماضية.

( ) لا شيء ( ) من 1 – 3

( ) من 4 – 6 ( ) أكثر من 6

5. عدد الكتب التي تم تأليفها خلال السنوات الخمس الماضية.

( ) لا شيء ( ) من 1 – 3

( ) من 4 – 6 ( ) أكثر من 6

الجزء الثالث: الحرية الأكاديمية

المجال الأول: حرية التعبير عن الرأي

الرقم	العبارة	درجة الممارسة		
		كبيرة	متوسطة	منخفضة
.1	توفر إدارة الجامعة حرية التعبير عن الرأي لأعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن رتبهم العلمية.			
.2	تُشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في مختلف الفعاليات الثقافية داخل وخارج الجامعة.			
.3	تتيح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعامل مع مختلف وسائل الإعلام بما لا يتعارض ومسؤولياتهم تجاه الجامعة.			
.4	تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بعقد لقاءات وحوارات فكرية فيما بينهم.			
.5	تتيح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة تفسير وتبرير ما يقدمونه.			
.6	تنظم إدارة الجامعة لقاءات دورية مع أعضاء هيئة التدريس لمعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم.			

المجال الثاني: البحث العلمي.

الرقم	العبارة	درجة الممارسة		
		كبيرة	متوسطة	منخفضة
.7	تشجع إدارة الجامعة التبادل العلمي والأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس ونظرائهم في أي جزء من العالم.			
.8	توفر إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية الاطلاع على الأعمال البحثية في المجالات العلمية المختلفة.			
.9	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس إبلاغ نتائج بحوثهم بحرية إلى الآخرين ونشرها بمجلات علمية دون رقابة.			
.10	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس في الحصول على الدعم المالي من غير الجامعة لإجراء بحوثهم.			
.11	تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس حرية تامة باختيار مواضيع أبحاثهم.			
.12	تدعم إدارة الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً في مجال البحث العلمي.			
.13	توفر إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الكتب والمجلات والمصادر العلمية الحديثة اللازمة للبحث العلمي.			
.14	تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بالسفر خارج البلاد للمشاركة في مؤتمرات وورشات عمل علمية.			

المجال الثالث: حرية التدريس.

الرقم	العبارة	درجة الممارسة		
		كبيرة	متوسطة	منخفضة
.15	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس اختيار الطرق المناسبة في التدريس دون أي قيود.			
.16	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالعمل الإضافي داخل أو خارج الجامعة.			
.17	تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار مصادر ومراجع المواد التي يدرسونها.			
.18	تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية باختيار المواد التي يدرسونها وفقاً لما يتناسب مع تخصصاتهم.			
.19	تمنح إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار أنواع التقييم للمواد التي يدرسونها.			
.20	تتيح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس تقييم الطلبة ومنحهم العلامات التي يستحقونها دون أية مؤثرات خارجية.			
.21	تراعي إدارة الجامعة ظروف أعضاء هيئة التدريس الجسدية عند توزيع المهام.			
.22	تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الاعتراض على مواعيد المحاضرات.			

المجال الرابع: المشاركة في صنع القرار.

الرقم	العبارة	درجة الممارسة		
		كبيرة	متوسطة	منخفضة
.23	تُشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات الأكاديمية.			
.24	تُشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار الجامعي المتعلق بالسياسة الجامعية.			
.25	تُشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات الجامعية المتعلقة بكادرهم الوظيفي والمهني.			
.26	تُشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في رسم سياسة الأقسام التي يعملون بها.			
.27	تُشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في فتح برامج جديدة في الأقسام الأكاديمية.			
.28	تُشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة.			
.29	تُشرك إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الخاصة بتعديل الخطط الدراسية.			

انتهت فقرات الاستبانة

شاكراً لكم حسن تعاونكم

ملحق (4): أسئلة المقابلة

السؤال الأول:

هل تعتبر الحرية الأكاديمية ضرورة تربوية ملحة، ولماذا؟

السؤال الثاني:

هل تعتقد أن الحرية الأكاديمية مدرجة ضمن أهداف الجامعات الفلسطينية؟ وإن لم تكن، هل هنالك خطة مستقبلية لإدراجها؟

السؤال الثالث:

هل تعتقد أن هامش الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس مرضياً أم لا؟ ولماذا؟

السؤال الرابع:

كيف يتم تعزيز الحرية الأكاديمية بالجامعات؟ وما هو المطلوب من أعضاء هيئة التدريس للحفاظ عليها؟

السؤال الخامس:

برأيك هل توجد معوقات تحد من الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية؟ وما هي تلك المعوقات؟

السؤال السادس:

ما السبل والاقتراحات لتلافي تلك المعوقات؟

ملحق (5): أسماء أعضاء هيئة التدريس الذين تم إجراء مقابلة معهم.*

الرقم	الاسم	اسم الجامعة	الرتبة العلمية	سنوات الخبرة
الأول	د. فراس	جامعة فلسطين التقنية – خضوري	أستاذ مساعد	20
الثاني	د. عثمان	جامعة فلسطين التقنية – خضوري	أستاذ مساعد	12
الثالث	د. جمال	الجامعة العربية الأمريكية	أستاذ مشارك	16
الرابع	د. أيمن	جامعة النجاح الوطنية	أستاذ مساعد	13
الخامس	أ. محمود	الجامعة العربية الأمريكية	محاضر	8
السادس	أ. أنس	جامعة النجاح الوطنية	محاضر	6

* **ملاحظة:** رتبت الأسماء وفق الترتيب الأبتثي حسب الرتبة العلمية لأعضاء التدريس.

ملحق (6): كتاب عميد الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بالموافقة على عنوان الأطروحة وتحديد المشرف

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies
Dean's Office

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
مكتب العميد

التاريخ: 2019/5/6

حضرة الدكتورة سائدة عنونة المحترمة
منسقة برنامج ماجستير الإدارة التربوية

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: الموافقة على عنوان الأطروحة وتحديد المشرف

قرر مجلس كلية الدراسات العليا في جلسته رقم (377)، المنعقدة بتاريخ 2019/5/5، الموافقة على مشروع الأطروحة المقدم من الطالب/ة بشار ابراهيم محمد طنيوز، رقم تسجيل 11750567، تخصص ماجستير الإدارة التربوية، عنوان الأطروحة:

(الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم)

(Academic Freedom and its Relationship to Scientific Productivity among Teaching Staff Members at the Palestinian Universities in the North of West Bank from their Point of View)

بإشراف: 1) أ.د. غسان الحلو 2) د. محمد دويس

يرجى اعلام المشرف والطالب بضرورة تسجيل الأطروحة خلال إسبوعين من تاريخ اصدار الكتاب. وفي حال عدم تسجيل الطالب/ة للأطروحة في الفترة المحددة له/ا ستقوم كلية الدراسات العليا بإلغاء اعتماد العنوان والمشرف.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

د. علي راغب الحميد
عميد كلية الدراسات العليا

نسخة: د. رئيس قسم الدراسات العليا للعلوم الانسانية المحترم
ق.أ.ع القبول والتسجيل المحترم
ملف المشرف الطالب
ملف الطالب

08 05 2019

ملاحظة: على الطالب/ة مراجعة الدائرة المالية (محاسبة الطلبة) قبل دفع رسوم تسجيل الأطروحة للضرورة

فلسطين، نابلس، ص.ب 7، 707 هاتف: 2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)+ فاكس 2342907 (09)(972)+
3200 (5) هاتف داخلي Nablus, P. O. Box (7) +Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115
+ Facsimile 972 92342907 +www.najah.edu - email fgs@najah.edu

ملحق (7): كتاب تسهيل مهمة من عميد الدراسات العليا لجامعة النجاح الوطنية

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التاريخ : 2019/6/11م

حضرة الأستاذ الدكتور نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية المحترم،
جامعة النجاح الوطنية – نابلس

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب/ بشار ابراهيم محمد طنبوز ، رقم تسجيل (11750567)
تخصص ماجستير ادارة تربوية

تحية طيبة وبعد ،،،

الطالب/ بشار ابراهيم محمد طنبوز ، رقم تسجيل 11750567، تخصص ماجستير الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا، وهو بصدد اعداد الاطروحة الخاصة به والتي عنوانها:

(الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم)
(Academic Freedom and its Relationship to Scientific Productivity among Teaching Staff Members at the Palestinian Universities in the North of West Bank from their Point of View)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمته في جمع بيانات ومعلومات من خلال توزيع استبانة واجراء مقابلة، علماً بأن الجهة المستهدفة هم أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتكم الموقرة، لإستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم واهتمامكم المسبق.

مع وافر الاحترام ،،،

د. علي عبد الحميد
عميد كلية الدراسات العليا

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
نابلس - فلسطين

فلسطين، نابلس ص.ب 707 هاتف: 2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)+ فاكس: 2342907(09)(972)
Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115 هاتف داخلي (5) 3200
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

ملحق (8): كتاب تسهيل مهمة من عميد الدراسات العليا لجامعة فلسطين التقنية

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

التاريخ : 2019/6/11م

حضرة الأستاذ الدكتور نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية المحترم،
جامعة فلسطين التقنية – خضوري

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب/ بشار ابراهيم محمد طنبوز ، رقم تسجيل (11750567)
تخصص ماجستير ادارة تربوية

تحية طيبة وبعد ،،،

الطالب/ بشار ابراهيم محمد طنبوز ، رقم تسجيل 11750567، تخصص ماجستير الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا، وهو بصدد اعداد الاطروحة الخاصة به والتي عنوانها:

(الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم)
(Academic Freedom and its Relationship to Scientific Productivity among Teaching Staff Members at the Palestinian Universities in the North of West Bank from their Point of View)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمته في جمع بيانات ومعلومات من خلال توزيع استبانة واجراء مقابلة، علماً بأن الجهة المستهدفة هم أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتكم الموقرة، لإستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم واهتمامكم المسبق.

مع وافر الاحترام ،،،

د. علي عبد الحميد
عميد كلية الدراسات العليا

فلسطين، نابلس، ص ب 707 هاتف: 2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)+ فاكسميل: 2342907(09)(972)
3200 (5) هاتف داخلي Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

ملحق (9): كتاب تسهيل مهمة من عميد الدراسات العليا للجامعة العربية الأمريكية

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التاريخ : 2019/6/11م

حضرة الأستاذ الدكتور نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية المحترم،
الجامعة العربية الأمريكية – جنين

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب/ بشار ابراهيم محمد طنيوز ، رقم تسجيل (11750567)
تخصص ماجستير ادارة تربوية

تحية طيبة وبعد ،،،

الطالب/ بشار ابراهيم محمد طنيوز ، رقم تسجيل 11750567، تخصص ماجستير الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا، وهو بصدد اعداد الاطروحة الخاصة به والتي عنوانها:

(الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم)
(Academic Freedom and its Relationship to Scientific Productivity among Teaching Staff Members at the Palestinian Universities in the North of West Bank from their Point of View)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمته في جمع بيانات ومعلومات من خلال توزيع استبانة واجراء مقابلة، علماً بأن الجهة المستهدفة هم أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتكم الموقرة، لإستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم واهتمامكم المسبق.

مع وافر الاحترام ،،،

د. علي عبد الحميد
عميد كلية الدراسات العليا

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

فلسطين: نابلس، ص.ب 7 707 هاتف: 2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)* فاكسميل: 2342907(09)(972)
Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115 هاتف داخلي (5) 3200
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Academic Freedom and its Relationship to Scientific Productivity among Teaching Staff Members at the Palestinian Universities in the North of West Bank from their Point of View.

By
Bashar Ibraheem Mohammed Tanbouz

Supervised By
Prof. Dr. Ghassan El Helou
Co-Supervised
DR. Mohammed Dabbous

This Thesis is Submitted in Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Educational Administration, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2019

Academic Freedom and its Relationship to Scientific Productivity among Teaching Staff Members at the Palestinian Universities in the North of West Bank from their Point of View.

By
Bashar Ibraheem Mohammed Tanbouz
Supervised By
Prof. Dr. Ghassan El Helou
Co-Supervised
DR. Mohammed Dabbous

Abstract

This study aimed to find out "the degree of academic freedom and its relationship to academic productivity among teaching staff members at the Palestinian universities in the north of West Bank, as well as to find out the impact of some of the variables of the study, and in order to achieve the objective of the study, the researcher used the descriptive correlative methodology, where he used Questionnaire and interview A questionnaire was developed consisting of (29) items distributed on the field of academic freedom in its axes (freedom of expression, freedom of teaching, academic research, and participation in decision-making) and the field of academic productivity, It was distributed to a sample of (240) teaching staff members in the Palestinian universities in the north of West Bank, ie approximately (26%) of the study population of (932) individuals were selected by random stratified sample in addition to conducting an interview targeting a number of members and their number (6) were randomly selected from Palestinian universities in the north of West Bank by (2) teaching staff members from each university.

The study results indicated that there is a weak positive correlation that is not statistically significant between academic freedom and its

relation to academic productivity among the study sample of teaching staff members in Palestinian universities in the north of West Bank, In addition to the absence of statistically significant differences between the responses of the study sample of teaching staff members in the Palestinian universities in the north of West Bank towards the exercise of academic freedom due to the variables of academic rank, years of experience, and the type of college in contrast there were significant differences attributed to the variables of gender and for the benefit of males and the university and for An-Najah and Arab American Universities, On the other hand, there were no statistically significant differences between the responses of the study sample of the teaching staff members in the Palestinian universities in the north of West Bank towards academic productivity attributable to gender, university, and college type.

The results of the interview also pointed to the importance of academic freedom and the lack of sufficient space within the objectives of the university, as well as the dissatisfaction of teaching staff members from the universities to which the study was applied to the degree of freedom granted to them, and the results also showed that there are obstacles that limit academic freedom and scientific productivity.

In light of the results of the study, the researcher suggested a number of recommendations that include providing more academic freedom, encouraging academic productivity, reducing the burden on teaching staff members and working on studying their professional needs.